جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير

قسم : علـــوم اقتصادية

بعنـوان

أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على البطالة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : اقتصـاد الـتـنمية

إعداد الطلبة :

- بورحلي يوسف
- بن يطو عبد الهادي

الأستاذ المشرف:

- عبد الهادي مختار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنـــــة الجامعيـــة

2016/2015

كلمة شكر

لا يسعنا و نحن ننهي هذا العمل إلى التوجيه بالشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على فضله ونعمته التي لا تعد ولا تحصى .

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه إلينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي .

ونخص بالذكر من امتدت أياديه في إحتضان ما أنجزناه ،مراجعة منه وتمحيصا وإشرافا ..... الأستاذ عبد الهادي مختار .

وما من سبيل في آخر هذه الكلمة سوى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ،في السر والعلن ،ولو بكلمة.....

الفهرس

كلمة شكر	
قائمة الجداول والأشكال	
الفهرس	
المقدمة	أ
الفصل الاول : الاطار النظري للإصلاح الاقتصادي والبطالة	02
المبحث الاول : ماهية حول المدارس الإقتصادية	03
المطلب الاول : تعريف المدارس الكلاسيكية و النيوكلاسيكية	03
المطلب الثاني : تعريف المدرسة الهيكلية والمدرسة النقدية	05
المبحث الثاني : تطور مفاهيم الإصلاح الإقتصادي لدى مدارس الفكر الإقتصادي	07
المطلب الاول : تعريف المدارس للإصلاح	07
المطلب الثاني : التدابير العملية لبرامج الإصلاح	14
المطلب الثالث : مفهوم برامج الإصلاح و أنواعه	24
المبحث الثالث : البطالة والتشغيل	30
المطلب الاول : مفاهيم عامة حول البطالة	30
المطلب الثاني : أهم النظريات المفسرة للبطالة	36
المطلب الثالث : أسباب البطالة وأثارها	38
الفصل الثاني : الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية واعادة الجدولة	44
المبحث الاول : برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على البلدان النامية	45
المطلب الاول : مفهوم وأنواع برامج الإصلاح الاقتصادي	45
المطلب الثاني : متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي	51
المطلب الثالث : تكاليف برامج الإصلاحات الاقتصادية الأصولية	57
المبحث الثاني : الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري	65
المطلب الاول : الإختلالات الهيكلية الداخلية في الإقتصاد	65
المطلب الثاني : الإختلالات الهيكلية الخارجية في الإقتصاد الجزائري	66

المبحث الثالث : مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	67
المطلب الاول : أهم برامج الاستقرار الاقتصادي	67
المطلب الثاني : السياسات الاقتصادية المتبعة	73
المطلب الثالث: تقييم مسار الإصلاح الاقتصادية في الجزائر	80
الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر وآليات الحد منها	84
المبحث الاول : أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على البطالة في الجزائر	85
المطلب الاول : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية	85
المطلب الثاني : مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)	89
المبحث الثاني : الحلول والتدابير المتبعة لمواجهة البطالة في الجزائر	97
المطلب الاول : سياسة مواجهة البطالة	97
المطلب الثاني : أفاق التشغيل في الجزائر	99
المبحث الثالث: البرامج المرافقة للتخفيف من هده البطالة	101
المطلب الاول : عقود ما قبل التشغيل	101
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	103
المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ	106
لخاتمة	117
قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الجداول والاشكال

فائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	مقارنة معدلات التضخم لمجموع البلدان الآخذة لبرامج التصحيح	58
(2-2)	سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة 98/88	74
(2-3)	تطور قيمة المديونية الخارجية للفترة (2001/1994)	76
(2-4)	تطور الميزان التجاري للجزائر سنة (1994-2001)	77
(3-1)	معدلات البطالة للفترة 1991-2000	87
(3-2)	يمثل تطور الفئة العاطلة (1994-2010)	87
(3-3)	لتخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2010	93
(3-4)	معدل البطالة في الجزائر (2005-2014)	95
(3-5)	مناصب الشغل المنتظرة في الجزائر لآفاق 2025	100
(3-6)	هيكل تمويل ANSEJ	107
(3-7)	التركيبة المالية للتمويل الثاني	108
(3-8)	التركيبة المالية للتمويل الثلاثي	109
(3-9)	تطور المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2008-2013)	110
(3-10)	مؤشرات النشاط الاقتصادي؛ التشغيل والبطالة لسنة 2014	113

فائمة الأشكال:

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
(3-1)	تطور حجم الفئة النشطة وحجم القوى العاطلة 2005-2014	96
(3-2)	تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة (2008-2013)	110
(3-3)	توزيع اليد العاملة حسب طبيعة القطاع خلال النصف الأول لسنة 2014	114

مقدمة عامة

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات إلى أزمة اقتصادية بعد السقوط الحر لأسعار البترول، وظهرت بذلك عدة إختلالات نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد، وعرفت بذلك البطالة مستويات مرتفعة وعجزت أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب عمل جديدة نظرا لتفاقم المشاكل، فكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط التسيير والسياسات المتبعة في السابق وبالتالي سارعت بالقيام بإصلاحات اقتصادية، حيث اضطرت إلى تغيير نمط تسيير المؤسسات الاقتصادية ليتماشى مع المعطيات الجديدة معتمدة في ذلك على اقتصاد السوق، ودخلت بذلك الجزائر في برامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد وكانت هذه العملية بطيئة في البداية ولم تحقق المطلوب منها، حيث تراكمت السيولة و ارتفع معدل التضخم.

و دعمت الجزائر من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي مع بدء تنفيذ البرامج الإصلاحية و التي تستهدف التوازن المالي الداخلي و الخارجي، للحد من التضخم و تعزيز وضع ميزان المدفوعات، و توفير الشروط المناسبة لتحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، من اجل التقليص من حجم البطالة و تحسين مستويات المعيشة للأفراد.

ورغم أن الإصلاحات تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية و النقدية. فقد تسببت سياسات الإصلاحات الاقتصادية في تكلفة اجتماعية كبيرة جدا و بالتالي أحدثت ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم توفير مناصب جديدة.

وقد أدت هذه الإصلاحات إلى انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية ، و من ثم تدهورت أوضاع التشغيل باستمرار ، و تفاقمت البطالة ، و زادت حدتها من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، وإن هذا المخطط لم يوفر مناصب شغل جديدة و لكنه أحدث ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة ولذلك يبقى تحدي السياسية الاقتصادية في هذا المجال تحدي مزدوج بين المحافظة على المناصب الحالية و الحد من البطالة، ناهيك عن خلق مناصب عمل جديدة ، وهو السؤال الذي يطرح دائما بالنسبة إلى برامج الإصلاح هذه حيث إذا كنا لا نستطيع المحافظة على المناصب الحالية ، فكيف يمكن خلق مناصب جديدة .يتبين لنا كذلك و هذا استنادا إلى تجربة كثيرة من الدول في مجال الإصلاحات أن مثل هذه

البرامج قد تؤدي إلى تفاوت كبير في توزيع الدخل و إلى زيادة في الفقر و البطالة و خاصة على المدى القصير على الرغم من وجود أسواق عمل متطورة ، فقد تضاعفت أرقام البطالة و زاد التفاوت في الدخل.

الإشكالية :

ولمعالجة هذا الموضوع يمكننا الإجابة عن التساؤل الجوهري المطروح كالآتي

- **ما مدى تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على البطالة ؟**

و من أجل التدقيق والإحاطة أكثر بالتساؤل السابق، سنحاول صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية ؟
- ماهي الاصلاحات التي قامت بها الجزائر ؟
- ماهي الاجراءات التي قامت بها الجزائر للتخفيف من اثار هذه الاصلاحات ؟

إن الإجابة على كل هذه الأسئلة تمثل المحاور الرئيسية لبحثنا قيد الدراسة من بدايته إلى نهايته، وهذا حّتى يتسنى لنا بتقديم مجموعة من الفرضيات.

فرضيات البحث :

- يوجد اختلاف بين المدارس الاقتصادية في تفسير الاصلاح الاقتصادي وظاهرة البطالة .
- قامت الجزائر بمجموعة من الاجراءات والاصلاحات التي اثرت على الاقتصاد بصفة عامة والتشغيل بصفة خاصة .
- قامت الجزائر بخلق العديد من الاجهزة الاقتصادية والاجتماعية للحد والتخفيف من الاثار المترتبة عن الاصلاحات التي قامت بها .

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنّه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية أن تكون ذات دلالة ما لم نوفر لها لوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، وبالرغم من تفاوت هذه الوسائل والأهداف في أهميتها يبقى العمل هو الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية اقتصادية.

بالإضافة إلى ان الإصلاحات الاقتصادية الجارية في بلادنا منذ أكثر من عشرية كلفت خزينة الدولة أموالا طائلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فكان هذا التصحيح وهذا الانتقال مؤلما تجلت مظاهره في أزمة اجتماعية حادة، وركود اقتصادي جعل القطاع المنتج في شلل تام.

أهداف البحث :

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء بداية على مفهوم الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال ما تناوله المفكرون في فلسفتهم الاقتصادية عبر مختلف المدارس.
- التعرف على أهم الإصلاحات الاقتصادية.
- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم البطالة من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في فلسفتهم الاقتصادية عبر مختلف المدارس.
- معرفة اهم الاجهزة المستحدثة للتخفيف من البطالة .

حدود الدراسة :

تركزت الدراسة على فترة نهاية التسعينات .لكونها الفترة التي شهدت انعراجاً على مختلف الجبهات، فعلى الصعيد السياسي ساهمت سياسة الوئام المدني في استعادة الأمن والاستقرار السياسي بعد العشرية السوداء أما على الصعيد الاقتصادي، فقد سمحت السياسة الاقتصادية والمالية الجريئة التي انتهجتها الجزائر إلى إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، كما عرفت بداية (99) عودة ارتفاع أسعار البترول باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

إلاّ أنّه سيتم دراسة الإصلاحات الاقتصادية منذ الاستقلال لما له من أثار تاريخية لى مختلف التوجهات الاقتصادية آنذاك.

المنهج المستخدم :

للإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي. فاعتمدنا المنهج الوصفي لتقديم كل جوانب الإصلاحات الاقتصادية و البطالة ، بالتطرق إلى التعريفات والأنواع ، والمنهج التحليلي لتحليل فلسفة الإصلاحات والبطالة وتحليلها ،ودراسة تطورها من خلال التركيز على حالة الجزائر .

الدراسات السابقة :

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي حاولت تحليل ظاهرة تأثير برامج الاصلاح الاقتصادي على البطالة منها :

- سليم عقون من خلال موضوع قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر ،رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف 2009-2010 وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
  - تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي ·
  - لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في الأجل الطويل وبالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة.

صعوبات البحث:

عدم وجود مصادر لقواعد بيانات عن الاقتصاد الوطني تمتاز بالمصداقية اللازمة، مما يجعلها ترتقي لأن توظّف في مجال البحث العلمي.

عرض خطة البحث :

يتضمن هيكل الدراسة على ثلاثة فصول جاءت في إطار التقسيم المقترح، الذي يتوخى الوصول إلى أهداف البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

- **تضمن الفصل الأول:** الإيطار النظري للإصلاح الإقتصادي و البطالة وجاء في ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول تعريف اهم المدارس الاقتصادية

أما المبحث الثاني تناول تطور مفاهيم الإصلاح الإقتصادي لدى مدارس الفكر الإقتصادي

واشتمل البحث الثالث الإيطار النظري للبطالة من خلال تعريفها والتطرق الى اهم النظريات المفسرة لها واسبابها والاثار المترتبة عنها .

- أما **الفصل الثاني** :فقد خصص للبحث في الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية وإعادة الجدولة عن طريق تقسيمه إلى ثلاثة مباحث يأتي مضمونها على النحو التالي:

بالنسبة للمبحث الأول فقد تم التطرق إلى برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على البلدان النامية

أما المبحث الثاني فقد أعد للتطرق الى الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة اهم الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية في الاقتصاد الجزائري .

أما المبحث الثالث فاعد لدراسة مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

- وفي الأخير أعد **الفصل الثالث** لدراسة واقع البطالة في الجزائر وآليات الحد منها

حيث سيتضمن المبحث الأول أثر برامج الإصلاح الإقتصادي على البطالة في الجزائر أما المبحث الثاني فخصص لدراسة الحلول و التدابير المتبعة لمواجهة البطالة في الجزائر ، في حين شمل المبحث الثالث البرامج المرافقة للتخفيف من هده البطالة

الفصل الأول

الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي و البطالة

مقدمة الفصل

يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة وسريعة ، فاقتصاد السوق والعولمة إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات ، وذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية ، وتأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها ويشهدها الاقتصاد الوطني وتمكنه من تعظيم مكاسب الانضمام وتعلية عوائد التكامل الحقيقي و الشراكة المتوازنة بما يقضي الاندماج الفعال في الحركية الدولية الاقتصادية .

المبحث الأول :ماهية حول المدارس الإقتصادية

إن الفلسفة الغربية المعاصرة ولاسيما الفلسفة الأوربية منها بالتحديد، قد أسهمت بنصيب وافر في ظهور مدارس وحلقات فلسفية كبرى لعبت دورها الكبير في الفكر الفلسفي العالمي، من خلال ما زودت به هذا الفكر من مناهج ورؤى وتصورت وأحكام على مستوى المعرفة والأخلاق والمنطق والمنهج والسياسة.

المطلب الأول : تعريف المدارس الكلاسيكية و النيوكلاسيكية

الفرع الأول : تعريف المدرسة الكلاسيكية:

ساهمت أفكار عدد من المفكرين الاقتصاديين أمثال: (آدم سميث / ريكاردو / ستيوارت ميل/ مالتس) في ظهور اتجاه جديد في دراسة الظواهر الاقتصادية وقدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية أو الكلاسيكية الإنجليزية.

ويتميز تفكير هذه المدرسة بمحاولة تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي تحليلا دقيقا وصلبا، ومتابعة التطور التاريخي الذي أدى إلى نشأة هذا النظام، والتنبؤ بمستقبله، وكان الاعتقاد السائد لدى أنصار هذا الاتجاه هو وجود قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية ،غير أن الملاحظ بالنسبة لهؤلاء المفكرين هو أنهم انقسموا إلى طائفتين فيما يتعلق بنظرتهم إلى مستقبل النظام الرأسمالي، فكانت كتابات البعض منهم مشبعة بروح التفاؤل في حين أن البعض الآخر سلك طريق التشاؤم حول مصير النظام الرأسمالي .غير أن كل الكلاسيكيين يتفقون في نقاط مشتركة تكون الأساس العلمي الفلسفي لفكرهم الاقتصادي [1]

الفرع الثاني : تعريف المدرسة النيوكلاسيكية :

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات ابرز اقتصاديها ' الفريد مارشال وفيكسل وكلارك ،قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية .ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي :

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري ،**التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** ، الجزء الثالث، ص 34 ص 35 **www.faculty.mu.du.sa**

1- إن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى إلى النمو ،لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفرات الخارجية كما إن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

2- إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار مايتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل ،الأرض أو الموارد الطبيعية ،رأس المال ،التنظيم + التكنولوجيا)

- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة .
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة لتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية .فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي ،هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات .يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا أليا ميكانيكيا .وان سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عند عرض المدخرات مع الطلب عليها .ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع .
- أما عنصر التنظيم ،فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر على التجديد والابتكار .

3- إن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا ،وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن ،حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل ،ينمو في شكل تدريجي متسق ومتداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع .

4- إن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة ،وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة ،وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي [1].

[1] عبلة عبد الحميد بخاري ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 34 ص 35

المطلب الثاني :تعريف المدرسة الهيكلية والمدرسة النقدية

الفرع الأول :المدرسة الهيكلية

تبلورت أراء ومفاهيم المدرسة الهيكلية على يد عدد من الإقتصاديين أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات حينما تعرضت العديد من دول أمريكا اللاتينية لضغوط تضخمية، تقدم المدرسة الهيكلية تفسيراً مغايراً تماماً لتفسير المدرسة النقدية فيما يخص الأزمة الإقتصادية التي هزت إقتصاديات الدول النامية، فالأزمة وفق منظور هذه المدرسة لا ترجع إلى وجود فائض في الطلب الكلّي وما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وإنّما تعود الأزمة إلى وجود ضعف الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني (جمود العرض الكلّي وصلابته .(وحددت هذه المدرسة ثلاث إختناقات أو قيود تضغط على جانب العرض الكلّي من الإقتصاد وتمثل أسباب أساسية لحالة عدم الإستقرار الإقتصادي في البلدان النامية وهي :

1- عدم مرونة العرض في القطاع الزراعي نتيجة زيادة دخول السكان والتمدين وهو ما أدى إلى إرتفاع معدل التضخم.

2- إختلال بخصوص عرض العملة الصعبة والطلب المتزايد على الواردات من السلع والخدمات، وهو ما أدى إلى إرتفاع أسعار الواردات وتفاقم معدلات التضخم.

3- نقص الموارد المحلية للدولة وعدم كفايتها في تغطية النفقات العامة المتزايد للدولة في النشاط الإقتصادي، ويرى هذا الإختلال إلى ضعف الكفاءة في تحصيل الضرائب وإنتشار الفساد المالي والإداري والتهرب ونهب الموارد العامة .

ومن هنا فالأزمة الإقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكليين لا تعد إلى العوامل النقدية أو السياسات النقدية والمالية الخاصة، وإنّما ترجع إلى إختلالات هيكلية تتم معالجتها في الفترة الطويلة .ومن ثم رؤية المدرسة الهيكلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي تبنى على التدخل الحكومات لإزالة أسباب الإختناقات السابقة وزيادة الإستثمار، أي تبنى سياسة إقتصادية توسعية، ذلك أن السياسة النقدية التقيدية وتخفيض العملة سيكون لها أثر إنكماش وتزايد التضخم وتراجع معدلات النمو الإقتصادي. [1]

[1]- عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003،ص 270

الفرع الثاني : المدرسة النقدية (النقديون):

لقد جاءت هذه المدرسة امتدادا للنظرية الكمية للنقود، ويسمى أنصار هذه النظرية بالنقديين وذلك نسبة إلى مدرسة شيكاغو النقدية بالولايات المتحدة الأمريكية ومن أنصار هذه المدرسة في الوقت الحالي ميلتون فريدمان وغيره، وانطلاقا من نماذج التوازن في الاقتصاد لمارشال وفالراس يعتبر النقديون أن التوازن في الاقتصاد يحدث تلقائيا من خلال التغيرات في الأسعار النسبية، كما يعتبرون أن الدراسة والتحليل يجب أن تنصب على مختلف مستويات التوازن، بحيث يتم الانتقال من مستوى لآخر حتى الوصول للأسعار. [1]

تؤكد هذه المدرسة أن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار تعود إلى كمية النقود والتي تتمثل في النقود القانونية ونقود الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، وأن المضمون العام لهذه المدرسة يقوم على أن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار والدخل القومي. [2]

وفي الواقع أن هذه النظرية الحديثة، لا تعتبر تكرارا مجددا لنظرية كمية النقود التقليدية، وإنما تمثل محاولة من الاقتصاديين النقديين للابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار النقدية التقليدية من جهة ومسايرة التقدم والتطور الفكري الذي حدث من جهة أخرى. ولقد اهتم فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الإطار العام لنظرية الاختيار، وأيضا المبادئ العامة لنظرية الطلب على النقود بمعنى أنه قد حاول تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية. فالمتأمل لنظرية فريدمان يجدها مجرد محاولة لتجديد وإعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود بحيث تتفق والاحتياجات الفعلية للعصر الحديث وتستطيع تقديم حلولا واقعية للظواهر الاقتصادية فضلا عن أنها كانت تهدف أساسا لوضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة. ولقد حاول فريدمان تحليل الطلب على النقود بهدف الوصول إلى نوع معين من أنواع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باستخدام عدة مداخل حديثة للتحليل. [3]

1- مروان عطون، **النظريات الاقتصادية** ، دار البعث للنشر، الجزائر، 1989 ، ص 113 ص 114

2- أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 الإسكندرية مصر ، ص 146 ص 145

3- صبحي تادرس قريصة، **النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، لبنان، 1984، ص 247 ص 246

المبحث الثاني:تطور مفاهيم الإصلاح الإقتصادي لدى مدارس الفكر الإقتصادي

إن مدارس الفكر الإقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيرا حول مفهوم الإصلاح الإقتصادي إلا أنها تختلف كثيرا على أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي ، ومن ثم تختلف على نوع السياسات الأزمة لتحقيق هذا الإصلاح الإقتصادي وسوف نتناول بعض هذه المدارس :

المطلب الأول : تعريف المدارس للإصلاح

الفرع الأول : مفهوم الإصلاح من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية

1 – المدرسة الكلاسيكية [1]: إن ظهور الفكر الإقتصادي التقليدي يعكسه نضج الإقتصاد الإنجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح معه الحرية الإقتصادية داخليا وخارجيا وسيمته في الهيمنة على الاقتصاديات الأخرى الأقل نضجا حيث أنه يبني الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى البطالة ككل وبالتالي يرون أن التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل ودالك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الإقتصادي ، والذي يتشكل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة ،إن هذه التقلبات القصيرة الأجل في النشاط الإقتصادي الذي يؤثر على مستوى التشغيل الكامل ترجع من وجهة نظر التقليديين إلى عدة عوامل خارجية منها .

1- تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي مما يؤدي إلى إعاقة سير العوامل الإقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن

2- جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الإحتكار

3- تعاقب الموجات الإقتصادية التي تتمثل في :

أ – تقلب الناتج الزراعي من سنة لأخرى وما ينتج عن ذالك من أثار على حالة المنتجين الزراعيين مما يؤدي إلى التأثير عن الناتج الصناعي .

ب – التطور التكنولوجي وإدخال آلات حديثة في المجال الصناعي الذي يترتب عنه أثار إيجابية وسلبية على الجهاز الإنتاجي .

[1] – مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل**، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن 2009 ، ص 26

4– الأسباب الكامنة في في بنية النظام الإقتصادي الحر في عدم الانسجام والتجانس بين العاصر المختلفة للنظام والتناقض بين الإنتاج و الإستهلاك حيث يميل النظام بطبيعته نحو تحقيق فائض في الإنتاج عن الإستهلاك مايترتب عن ذالك من عدم قدرة الإستهلاك على امتصاص النتائج .

بيد أن طول فترات الكساد الإقتصادي وخاصة في مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين جاءت مغايرة بحكم التقليديين فبالرغم من انخفاض أللأجور نقارنه بالأسعار فلم يؤدي ذالك إلى عودة الإقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل ، بل لقد استمر الركود الإقتصادي بمظاهر متعددة تمثلت في :

- زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 25% من قوة العمال في الولايات المتحدة الأمريكية ، 33% في ألمانيا ،20% في بريطانيا .
- انهيار أسعار الأسهم والسندات المتداولة في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا وبريطانيا.
- انخفاض مستوى الأسعار ب 25% في الولايات المتحدة الأمريكية و بنسبة 20% في سويسرا.

ككل ذلك ترتب عنه انخفاض كبير في حجم الإنتاج ومعدل الاستثمار ومن ذلك في الطلب الكلي الفعال وظهور البطالة على نطاق واسع ، وهذا ما كشف عن ضعف الفروض التي بني عليها الفكر الإقتصادي الكلاسيكي ويتضح ذلك بما يلي :

1 – اختلاف الرأس مالية الحديثة عن مفهومها في الفكر الإقتصادي التقليدي ، فلم تعد الرأس مالية الواقعية تعمل في ظل المنافسة الكاملة التي تتعادل فيها قوى العرض و الطلب بطريقة آلية ، و يقوم فيها جهاز الأسعار بتوزيع الدخل و تخصيص الموارد ، بل أصبحت المنافسة تدور حول إنتاج سلع جديدة باستمرار و استخدام أحدث التكنولوجيات والسيطرة على مصادر المواد الأولية والتحكم في الحيات الإقتصادية . [1]

2 – استخدام الفكر التقليدي لنظرية التوازن الجزئي كأساس لتحليل التوازن العام و إن كان ذلك ممكنا عندما كانت أحجام المشروعات الإنتاجية في معضمها صغيرة ، لكن مع توسع النشاط الإقتصادي وظهور المشروع الاحتكاري والمؤسسات الحديثة التي تتسم بتضخم حجمها وتنظيمها ، و أوضح أن التوازن الجزئي لا يؤدي إلى التوازن الكلي إذ أن التوازن الجزئي على مستوى المشروع الاحتكاري يتم عند مستوى من

[1]- مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل** ،مرجع سابق ،ص 27

الناتج أقل مما تسمح به طاقته الإنتاجية الفعلية ، وهو ما يعني أن التوازن العام لا يتحقق عن مستوى التشغيل الكامل للموارد والطاقات الإنتاجية القائمة ، بل عند مستوى أقل من ذلك.

2 –المدرسة الكينزية:[1] لما عجزة المدرسة الكلاسيكية في تغيير الأزمة الإقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين ، وعدم إيجاد الحلول لها برزت المدرسة الكينزية التي تصدت لتفسير العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة مع اقتراح السياسات الضرورية لعلاجها في الآجال القصيرة ، ونجد أن كينز يعالج الأزمة بافتراض ثبات التغير في مجموعة من العوامل في الآجال القصيرة وهي :

- كمية العمل وخصائصه الفنية .
- حجم الجهاز الإنتاجي ونوعه.
- الفن الإنتاجي القائم .
- درجة المنافسة والإحتكار.
- مستوى الإدارة والتنظيم.
- البيان الإجتماعي الذي يحكم كيفية توزيع الدخل.
- أدوات وعادات المستهلكين،لأن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تحديد جانب العرض وعليه فإن كينز قد بين أن التقلبات في مستويات الدخل القومي ،وبالتالي مستويات الناتج والتوظيف هي نتيجة لثلاث عوامل :

- الميل الحدي للإستهلاك .
- الكفاءة الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة.

ومعنى ذلك أن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تحديد جانب الطلب.

وعندما افترض كينز ثبات الميل الحدي للإستهلاك في الآجال القصيرة فهذا يؤدي إلى تغيير النشاط الإقتصادي حيث يحفز السلوك الإستثماري وهذا يعني أن التغيير في مستوى النشاط الإقتصادي إنما يتوقف على التعديل في خطط الإستثمار بفعل العوامل التالية :

[1] - مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل** ،مرجع سابق ، ص 28

- التفضيل النقدي .
- تغيير كمية النقود.
- الكفاءة الحدية لرأس المال .

ومع زيادة الدخل القومي فإن الميل الحدي للإستهلاك يأخذ في التناقص التدريجي وهذا مايؤدي إلى زيادة الميل الحدي للإدخار فالمدخرات تتزايد عند الرواج ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال تكون في الإنحدار ومن ثم يزيد العرض الكلي عن الطلب الكلي وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج ومن ثم وجود بطالة شديدة .

ومن هنا يتضح أن الفكر الكينزي يرى أن التقلبات التي تحدث في مستوى النشاط الإقتصادي ترجع إلى مستوى التغيير الذي يحدث في كمية النقود وان السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي مثلما تؤثر السياسة المالية في هذا الطلب ومن هذا فإن الكينزيين قد اعتبروا أن السياسة المالية أدات رئيسية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وإن اعتقادهم في هذا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية إنما يرجع إلى أن التقلبات الإقتصادية تعزى لأسباب حقيقية منها :

- عدم التأكد الذي يكتنف سلوك وقرارات الوحدات الإقتصادية وخاصة قرارات الإستثمار والإنتاج.
- قيام المنشآت الإنتاجية بتحديد أسعار منتجاتها في ضوء تكاليف الإنتاج ،وهذا يعني أن السوق التي تعمل فيها هذه المنشآت هي سوق منافسة غير كاملة.

أن المحدد الرئيسي لعرض النقود هو الطلب عن الإئتمان وأن فترة السبعينات تبين أن النموذج الكينزي غير قادر على تفسير ظاهرة الركود والتضخم والتعيش بينهما بحيث أن بروزه يرجع إلى :

- هيمنة المشروعات الاحتكارية على النشاط الإقتصادي من إنتاج وتوزيع واستهلاك وتمويل.
- محاربة التضخم قد أثرت على الاستقرار المالي وذالك نتيجة السياسة النقدية المقيدة .
- التضخم كظاهرة احتكارية ناشئة عن جمود كل من الأجور والأسعار في الإتجاه النزولي ، ففي حالت الإنكماش فغالبا ماتلجأ المؤسسات الإنتاجية ذات الطابع الإحتكاري إلى تخفيض اللإنتاج دون الأسعار. [1]

[1] -مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل** ،مرجع سابق ، ص 29

ويترتب عن ذلك وجود بطالة في ثنايا التضخم أو مايسمى بالركود التضخمي وهي حالة لا تستجيب للمفهوم الكينزي الهادف إلى محاربة التضخم مع الحفاظ على العمالة الكاملة ومنها تجدها ذات اتجاه واحد فقط محاربة الكساد والإنكماش دون مكافحة التضخم ولم توافق النظرية الكينزية في سياسة تحديد ديناميكية الأجور والأسعار وهي عنصران رئيسيان في تحديد البطالة والتضخم .

الفرع الثاني : مفهوم الإصلاح من وجهة نظر المدرسة النقدية(مدرسة شيكاغو)

إن مدرسة شيكاغو هي فرع من فروع المدرسة النقدية حيث تتخذ من تغلب كمية النقود سببا رئيسيا لتفسير تغلب النشاط الإقتصادي ويتخذ موقف مدرسة شيكاغو فيما يتعلق بالسياسة النقدية ،المرونة والإستقرار الإقتصادي إلى عدة فرضيات .

1- إن الإقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الإستقرار الإقتصادي و من أهمها:

- استقرار حالت الطلب على النقود في الأجل القصير والطويل وبالتالي سوف تنصرف الزيادة في كمية النقود إلى زيادة الطلب الكلي.
- استقرار دالة الإنفاق الإستهلاكي الذي يعتمد بحد كبير على الدخل الدائم الذي يتسم بدوره بالإستقرار خلال الآجال الطويلة .

2 - ضعف الساسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويلة .

3 – الهدف الأول لتحقيق الإستقرار هو تحقيق الإستقرار في الأسعار.

4 – إن التضخم والإنكماش واختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية

5 – التحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

وتفسر مدرسة شيكاغو لعدم الإستقرار الإقتصادي يرجع في التقلبات في عرض النقود وهذا من خلال :

- التضخم كظاهرة نقدية
- اختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية [1]

[1] –مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل** ،مرجع سابق ، ص31

أ– التضخم كظاهرة نقدية

يرى مفكرو هذه المدرسة أن زيادة كمية النقود في الأجل القصير يؤدي حتما إلى الزيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف ، بينما يقرون أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة معدل التضخم لكن في الأجال الطويلة دون الزيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف وعلى هذا الأساس يرى أنصار مدرسة شيكاغو أن محاولات الحكومة تخفيض معدلات البطالة عن معدلها الطبيعي الذي يرتفع باستمرار نتيجة التغيرات الديناميكية التي يمر بها إقتصاد حركي إذ سيتم فقط مع زيادة كبيرة في معدل التضخم ،وبالتالي نجدهم ينكرون العلاقة بين التضخم والبطالة أي ينكرون منحنى فيليبس الذي يقرر أن ثمة علاقة تحكمية بين التضخم و معدل البطالة عندما تكون عند مستوى أدنى من معدلها الطبيعي ،فإنه إذا ما تم الإحتفاظ بمعدل البطالة أقل من معدلها الطبيعي في الأجل الطويل فيصاحبه في ذالك معدل التضخم بارتفاع مستمر في عرض النقود ومنه تتم التضحية بالإستقرار في المستوى العامل للأسعار الذي يزيد بمعدلات كبيرة ومنه يؤدي إلى الإختلال في الإستقرار الإقتصادي.

ب – اختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية

كما يرى مفكرو هذه المدرسة أن اختلال ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية تظهر كنتيجة لعرض النمو بمستوى أعلى من معدلات الناتج الحقيقي أو في زيادة معدل نمو عرض النقود عن معدل الطلب عليها ، ويظهر الإختلال من خلال زيادة أو نقصان الأرصدة النقدية الذي يؤثر على مستوى الإحتياطات النقدية الأجنبية وعليه فإن زيادة عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الكلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية .ومنه تتم الزيادة في الطلب على النقد الأجنبي وهو مايعكس بالضرورة في زيادة أو تخفيض فائض في ميزان المدفوعات . ويرى الباحث أن تحليل مدرسة شيكاغو لتفسير عدم الإستقرار هو نفسه المنهج التقليدي بحيث أن كلاهما يتماثلان في :

1- يأخذان مبدأ تأثير النقود على النشاط الإقتصادي وخاصة مستوى الناتج القومي
2- الإعتماد على الأجل الطويل وإهمال الأجل القصير

3- يدعو كل منهما بعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بأي شكل كان حتى لا تعيق الأداء التلقائي لعوامل الإستقرار الذاتية. [1]

وبالتالي نستخلص أن كلا من المنهج التقليدي ومنهج مدرسة شيكاغو قد تناولا موضوع الإستقرار الإقتصادي من منظور واحد بالرغم من تباعد مدة وجودهما الأولى في القرن التاسع عشر والثاني في القرن العشرين وما شهده هذا الأخير من تغيرات هيكلية وتكنولوجية جد متطورة ونجد أن الدول المتقدمة تبنت غالبيتها السياسة الإقتصادية المنبثقة من هذا المنهج ، قصد مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود وأدى ذلك إلى تفاقم معدل البطالة وتدهور معدلات النمو الإقتصادي وانتشار المضاربات في أسواق النقد والمال وضعف الإستثمار وأدى ذلك ركود إقتصاد استمر لسنوات طويلة .

وعلى هذا الأساس فإن زيادة معدل عرض النقود بما يساوي معدل نمو الإنتاجية في الآجال الطويلة لن يؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي ذلك لأن الإستهلاك سوف يميل إلى التناقص في الأجل الطويل لضعف التشغيل.

الفرع الثالث : مفهوم الإصلاح من وجهة نظر المدرسة الهيكلية

إن مفكرو المدرسة الهيكلية يرجعون مشاكل البلدان التي تعاني من عدم الإستقرار الإقتصادي إلى جذور الخلل في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية منها :

- الإعتماد على عملية التصدير للمواد الأولية .
- المبالغة في التخصص في الإنتاج.
- الإرتفاع النسبي للزيادة السنوية لعدد السكان مقارنة مع ضآلة عرض المواد الغذائية.
- قلة النقد الأجنبي لمواجهة ظاهرة الإستيراد المتزايد من السلع الضرورية . وبالتالي فإن الهيكليون يرون بأن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وما يترتب عليه من ضعف قوى للعرض ، هذا هو الذي يِدي إلى وجود ظاهرة التضخم في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني ، إن العوامل الهيكلية (الإقتصادية ، الإجتماعية السياسية) هي السبب الرئيسي في كمية النقود مع ضعف الإدارة المالية والنقدية لهذه الدول ، وعلى هذا الأساس يرى مفكرو المدرة الهيكلية أن عدم الإستقرار الإقتصادي في البلدان النامية يرجع إلى :

- عجز ميزان المدفوعات .
- الإختناقات القطاعية .

[1] – مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل** ،مرجع سابق ، ص 33

- التعاون بين معدلات نمو الأجور نمو الإنتاجية .
- زيادة مستويات الأسعار في الأجل الطويل . [1]

المطلب الثاني : التدابير العملية لبرامج الإصلاح

الفرع الأول : سياسة الموازنة العامة

1- تعريف الموازنة العامة

تعني كلمة موازنة في اللغة عدة معاني منها المساواة، المقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب وازن بين شيئين موازنة.

وأطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدام لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا ويقصد به الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة ببيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان .ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة، أي الخطة المالية الحكومة وهو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية .

فالموازنة العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة، ومواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة)الاستخدامات(، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها. [2]

وتعتبر الموازنة العامة للدولة أداة أساسية لتحقيق الأهداف لاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتعبر عن برامج الحكومة لمواجهة التحديات القائمة والعبور نحو آفاق المستقبل من خلال تعظيم موارد الدولة، وتوجيهها بما يحقق أفضل إستخدام لها وأكبر نفع لمختلف فئات المجتمع، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام تجاه مراعاة البعد الاجتماعي كهدف استراتيجي للسياسة العامة للدولة.

---

[1]- مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل** ،مرجع سابق ، ص 33 ص 34

[2]- دراوسي مسعود،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**،أطروحة دكتوراه –قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،الجزائر،2006،ص129

2- قواعد ومبادئ الميزانية العامة.

2-1 مبدأ وحدة الميزانية العامة : يعني هذا المبدأ أن تدرج كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة في وثيقة واحدة ، الغرض من ذلك هو الموازنة العامة بأبسط صورة .

للمطلع على الميزانية وإمكانية التعرف على عناصرها بسهولة وتكوين فكرة دقيقة وسريعة على نشاط الدولة ومعرفة أن كان هناك توازن أم فائض أم عجز ، ومن ثم تسيير البرلمان في فرض مراقبته على أعمال السلطة التنفيذية.

2-2مبدأ سنوية الميزانية العامة: يقصد به أن تتم الموافقة عليها سنويا بحيث لايشترط فيها تاريخ البدء وكان هذا المبدأ يسبب صعوبة التنبؤ لأكثر من سنة لنفقات وإيرادات الدولة خاصة في حالة الاضطرابات وتقلبات الأسعار كما أن الضرائب المباشرة هي بدورها تحصل سنويا.

2-3- مبدأ الشمولية والعمومية : يقصد بها أن تكون ميزانية الدولة شاملة لكافة النشاط المالي للدولة بحيث تتضمن كافة الإيرادات والنفقات دون إقصاء أي جانب مهما قل شأنه كما تقضي هذه القاعدة بعدم العمل بفكرة الناتج الصافي.

2- 4 مبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة : تقضي هذه القاعدة بأن لا يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة ، إذ يضع على السلطة التنفيذية الربط بين إيرادات معينة و نفقات معينة ، فالمبدأ أن تدمج كافة الإيرادات العامة لتمويل كافة النفقات العامة فالتخصيص من شأنه فتح الباب لتبذير أموال الدولة والإسراف فيها في حالة تجاوز مبلغ الإيرادات مبلغ الاحتياجات للمرفق والعكس يكون التقصير في الأداء إذا قلت الإيرادات عن الحاجة.

2 - 5 مبدأ التوازن : ويقصد تساوي كل من إيرادات ونفقات الدولة وقد كان في الفكر المالي التقليدي القائم على فلسفة الدولة الحارسة ولكن تطور دور الدولة حديثا أصبح له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الإقتصادي العام ولا يقتصر على التوازن الحسابي ، وهذه الأخيرة تسخر لخدمة الصالح العام وبالتالي فالميزانية العامة هي أداة لتحقيق هذا التوازن ومنه التضحية بالتوازن الحسابي للميزانية من أجل تحقيق التوازن للاقتصاد الوطني. [1]

[1] – سيلام حمزة ، ولد بزيو فاتح ، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي** ،مذكرة تخرج ماستر ، جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة، الجزائر 2014/2013 ، ص 22 ص 23 .

3-**أهمية الميزانية العامة :**

تحظى الميزانية العامة في وقتنا الحالي بأهمية متزايدة تغطي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، ولقد صاحب هذا التزايد في الأهمية تغير وتطور كبيرين في نطاق الدور الذي أصبحت تقوم به الميزانية في المالية الحديثة عن الأفكار التي كانت سائدة عن هذا الدور لدى مفكري المالية العامة التقليديين.

2-1- أهمية الميزانية من الناحية السياسية : من الناحية السياسية للميزانية العامة أهمية كبرى، حيث تظهر رقابة الحكومة عن طريق تعديلها أو رفضها مشروع الميزانية الذي يقدم إليها، ولعل مايزيد من هذه الأهمية أن معظم الثورات والتغيرات الدستورية ترجع إلى سوء اضطراب الأحوال المالية، وما يتَّرتب عليه من مطالبة الشعب بتوسيع سلطته.

2-2- أهمية الميزانية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية :

للميزانية أهمية في الإشراف على المسائل المالية للدولة العامة، وزادت هذه الأهمية باتساع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعاصرة ،عن طريق الميزانية تستطيع الدول أن تعدل في توزيع الدخل القومي فيما بين طبقات المجتمع المختلفة وعلى الأفراد عن طريق الضرائب والنفقات العامة.

ولقد أصبحت رسالة الميزانية في عصرنا الحالي وفي الدول المتقدمة أكثر اتساعا مما كانت عليه فيما مضى، فلم تعد الميزانية العمل الذي تقرر بواسطته الإيرادات والنفقات ويؤذن بها فحسب، وإنما أصبحت تهدف أيضا إلى تحقيق العدالة الكاملة وإلى تعبئة القوى الاقتصادية والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة. أما في الدول الاشتَّراكية فيعظم دور الميزانية كثيرا وذلك لعلاقتها الوثيقة بعملية التخطيط الاقتصادي إذ تصبح الميزانية جزء من الخطة الآلية العامة للدولة وأداة من أدوات تنفيذها.[1]

الفرع الثاني : السياسة النقدية

1- **تعريف السياسة النقدية :** إن مفهوم السياسة النقدية واسع جدا، وقد أطلق الاقتصاديون مجموعة من التعريفات ومن أهمها أنها: " مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود، والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة.ويمكن تعريف السياسة النقدية في الإسلام بأنها" مجموعة

[1]- حنافي بن عودة، **الحوكمة والموازنة العامة للدولة** ، مذكرة تخرج ماستر، جامعة ابن خلدون- تيارت، 2015/2014 ص26

الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتحكم في التقلبات بالمحافظة عل ثبات الأسعار واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد، وسعر صرفها في التعامل الخارجي وأهداف أخرى"... [1]

– السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية [2]

–تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية [3]

وتعرف السياسة النقدية أيضا بأنها تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة : النقود — الدخل.

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي Einzig وهو أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية أن السياسة النقدية تشمل جميع النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.

ومن خلال التعارف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسية النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي:

–الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.

–تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.

–تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

---

[1] – إبراهيم عبد الحليم عبادة ، **السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في إقتصاد إسلامي** ، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير بعنوان : الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل المركز الجامعي بغرداية/ الجزائر ص 2

[2] – بابا عبد القادر، **السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية**،كلية العلوم التجارية والحقوق ، جامعة مستغانم http://www.neevia.com

[3] – إكن لونيس ،**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر** ،مذكرة تخرج ماجستير–جامعة الجزائر– 03– الجزائر 2011/2010 ص 9.

وسنقوم بتحليل هذه العناصر كما يلي:

1-إن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى تعني مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم به السلطات النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزي لحل مشاكل اقتصادية قائمة أو الحماية ضد وقوع مشاكل محتملة، في حين أن النظرية النقدية تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية، وتبيان طرق معالجتها، فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوصي مما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي.

2-إن وسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إما إلى رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف،معدلا لفائدة)،وإما إلى تدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك خلق النقود للمؤسسات القرض (عرض النقود) وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحيازة السيولة

3-إن السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهداف ويجب التفرقة بين أهداف وسيطة للسياسة لنقدية وأهداف نهائية، فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من السلطات النقدية والمرتبطة بشكل كاف مستقر ومقدر بالأهداف النهائية مثل معيار النمو السنوي للكتلة النقدية، أم الأهداف النهائية التي تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية ونميز بين أهداف نهائية للتوازن الداخلي مثل مكافحة التضخم، ومعدل نمو عال، وأهداف نهائية للتوازن الخارجي مثل :استقرار سعر صرف العملة الوطنية [1].

2 – السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

إن النظرية الكلاسيكية ظلت صلاحياتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1933-1929) الذي عم النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى وما نتج عنه من أحداث تاريخية ووقائع إقتصادية أين وقف أمامها الفكر الكلاسيكي عاجزا كل العجز سواء من حيث التنبؤ بها أو تفسيرها أو علاجها بأدواته وبذلك بدأ يظهر جليا ضعف فعالية السياسة النقدية الكلاسيكية وأدواتها في مواجهة تلك الأزمة، ومن هنا ظهرت المدرسة الكينزية التي جاء بها الاقتصادي جون مينار كينز التي حولت الفكر

[1]- .مفتاح صالح ، **السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى** ،رسالة ماجستير- جامعة بسكرة الجزائر 1993 ، ص 2 .

الاقتصادي النقدي إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي والتشغيل والدخل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساس.

أ- المدرسة الكلاسيكية

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصاد. وتعبر نظرية كمية النقود النظرية النقدية الكلاسيكية عن وجه نظر الكلاسيكيون في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار فأي تغير يحدث في الأول النقود المعروضة (ينعكس بنفس القدر على الثاني) المستوى العام للأسعار دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود. لهذا اعتبر الكلاسيكيون أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقة و أسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات و يتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدي، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار. بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة .

ب – المدرسة الكينزية

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير1929 – 1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود(النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال. [1]

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولا مقترحة لحل تلك المشكلة لأزمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادي بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم فلابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام.

ولهذا اقترح كينز بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة" أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام الأسعار " والتمويل عن طريق التضخم.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقا من فرضية أن حالة التوظف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية .وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقا للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة

[1] – دراوسي مسعود،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ،ص 233

باعتبار ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

ج – المدرسة النقدية

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي. [1]

وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقد يبين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في علام الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في المجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثر فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل،حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي : [2]

[1]– دراوسي مسعود،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ،ص 234

[2]– دراوسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ،ص 235

– إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجر عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة.

– أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

– أما في الحالة الثانية عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

– مما سبق نخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

وأخيرا يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته. [1]

الفرع الثالث : سياسة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية إقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن خارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة ، كما أن السياسة التجارية ماهي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى

[1]– دراوسي مسعود،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ،ص 235

كالإجراءات النقدية والمالية لتحقيق أهداف الدولة، وعليه فالسياسة التجارية تمثل أحد جوانب السياسة الاقتصادية والتي تتعلق بالتجارة الدولية.

فبالنسبة للأدوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف بالضرورة عنها في سياسة الحرية التجارية، أما بالنسبة للإجراءات والتدابير فترجع أساسا إلى المنطلقات التي تعتمدها الدولة في معاملاتها التجارية بهدف تحقيق مكاسب تجارية معينة، كتعظيم العائد، حماية الصناعات الناشئة، تحقيق التوازن الخارجي، ...ألخ، أي مايمكن وصفه بأهداف السياسة التجارية. [1]

نظرا للأهمية التي تكتسيها التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية يجتمع الإقتصاديون على ضرورة إقامة العلاقات التجارية الدولية وتشجيعها بإعتبار أن التجارة مربحة لطرفي المبادلات ومن خلال ذلك تقوم الدولة بإتباع سياسات إقتصادية سوف نتطرق إليها فيما يلي:

1- **سياسات التجارة الخارجية** :نظرا للأهمية التي تكتسيها التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية يجتمع الإقتصاديون على ضرورة إقامة العلاقات التجارية الدولية وتشجيعها بإعتبار أن التجارة مربحة لطرفي المبادلات ومن خلال ذلك تقوم الدولة بإتباع سياسات إقتصادية سوف نتطرق إليها فيما يلي:

-السياسة الحمائية :تتمثل هذه السياسة في مجموعة من الأساليب التي تلجأ إليها الدولة لحماية إقتصادياتها الناشئة، هذه الأساليب تستخدم فيها الدولة سلطاتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على إتجاه المبادلات الدولية، ويمكن التمييز بين ثلاثة وسائل أساسية لهذه السياسة وهي:

أ- الوسائل والأساليب السريعة :وتتضمن أساسا التعريفة الجمركية، الرسوم الجمركية، أسلوب الإعانات التدعيم، والإغراء والرقابة على الصرف الأجنبي.

ب- الأساليب الكمية : وتتمثل في تدخل الدولة من خلال التأثير على الحجم والكميات المتداولة وتتضمن أسلوبين هما نظام الحصص ونظام التراخيص.

ج- الأساليب التنظيمية : وتتضمن أساس االإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الدولية، الإتحادات الجمركية وأساليب إدارية أخرى.

[1] - شنيني سمير،**التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، رسالة ماجستر-العلوم الإقتصادية-جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2006،ص24

2- **السياسة الحرة (التجارية)** : هي سياسة تعتمد على الحرية الإقتصادية فهي غير خاضعة إلى أساليب وأدوات، بل هي عبارة عن إلغاء كل القيود والحدود التي تعيق توسع التجارة الخارجية وبصفة أساسية عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وترك الإقتصاد إلى القوى الخفية التي تنظمه.[1]

المطلب الثالث: مفهوم برامج الإصلاح و أنواعه

الفرع الأول : مفهوم برامج الإصلاح

يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الإقتصادي، الإجراءات المتّخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الإقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقاً، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق والإتساع تبعاً لعمق المشكلات والإختلالات القائمة . وتتأثّر برامج الإصلاح الإقتصادي في البلدان النامية في عمقها ومجالها ومداها وبطبيعة الظروف السياسية والتاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه، ومنه فإن الإجراءات المعتمدة قبلا تمس بنفس الكيفية كافة القطاعات، ويبين إنسجام الإدارة السياسية في إستعابها وتنفيذها للسياسة أمراً ضرورياً ويعتمد نجاح برامج الإصلاح الإقتصادية على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة والإدخارات الفنية المتخصصة التي تقرر وتقود عملية تنفيذ السياسات من جهة وعلى مدى إستجابة شرائح المجتمع الممثلة لهذه السياسات .وتهدف سياسات الإصلاح إلى تحسين أداء النشاط الإقتصادي إلاّ أنّها في ذات الوقت قد تفرز أثار غير مرغوبة، ولقد كانت تدابير بعض السياسات في بعض الدول النامية ذات أثر قاسي على الجوانب الإجتماعية، مما جعل البعض يتحفّظ من سياسات صندوق النقد الدولي، وهذا ما أدى إلى بروز اجتهادات أخرى مساهمة من أفكار المدرسة البنيوية وتم تطبيقها في بعض البلدان [2]

الفرع الثاني : أنواع برامج الإصلاح

إن صندوق النقد الدولي يستمد من تصميم سياسات الإصلاح الإقتصادي في فلسفة المرجعية إلى آراء وأفكار النظرية الإقتصادية التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية وتسعى هذه الإجراءات إلى سيادة التوازن

[1] - كحل الراس عبد الحميد،كردالي زهير، **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية**،مذكرة تخرج-ليسانس- جامعة الجزائر 2005/2004، ص38ص39

[2]- حمزة بن حافظ ،**دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ، ص 8 ص 9

الإقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الإقتصادي وتوزعت متضمنات الإصلاح الإقتصادي بين صندوق النقد والبنك الدوليان في إطار المهام الوظيفة لكل منها.

-**التثبيت الإقتصادي**: [1]فيما يتعلق ببرنامج التثبيت الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي – وهو برنامج قصير الأجل – فمن المعلوم أنه يصاغ في ضوء رؤية نيوكلاسيكية تري أن الإختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) يعكس، في التحليل الأخير، وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة، الأمر الذي يدفع البلد إلى الإستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية. وإنه لتلافي مشكلات الإختلال الخارجي ومتاعب الديون الخارجية يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلي للوصول إلى وضع مستقر، قابل للاستمرار يكون البلد قادراً فيه على تغطية العجز في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية طوعية، تتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية. من هنا فالانكماش هو جوهر البرنامج، والهدف هو زيادة قدرة البلد على الوفاء بالتزامات ديونه الخارجية. ونظرا لأن تشخيص الصندوق للمشكلة يتمثل في وجود فائض الطلب، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية " زيادة معدل الإستثمار عن معدل الإدخار المحلي " وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبارتفاع معدل التضخم، وهي أمور ذات صلة بالإختلال الخارجي، فإن منهج الصندوق يتمحور حول ما يسمي بإدارة الطلب الذي يهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق:

-1 :خفض فجوة الموارد المحلية

-2 .تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي

-3 .إمتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم

-4 .تخفيض القيمة الخارجية للعملة

فبرنامج التثبيت يستهدف لإستعادة التوازن الكلي للإقتصاد من خلال مجموعة من الإجراءات هي تصحيح العجز في الموازنة العامة للدولة وتحرير سعر الفائدة وتوحيد سعر الصرف. وفي ضوء هذه الرؤية، فإن حزمة السياسات النقدية والمالية التي إنبثقت عن برنامج التثبيت مع الصندوق تمخضت في حالة الجزائر، كما في غيرها من البلاد النامية، عن زيادة محسوسة في أسعار الفائدة المدينة والدائنة، ووضع

[1]- عبد المجيد راشد ،**سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي** ،مجلة الركن لاخضر ،الكويت ،2008، ص 11

سقوف إئتمانية لا يتجاوزها الجهاز المصرفي، وخفض القيمة الخارجية للعملة المحلية مع تحرير التعامل في سوق الصرف الأجنبي والعمل مع خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الموارد السيادية (زيادة الضرائب، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة رسوم الخدمات العامة، وارتفاع أسعار منتجات القطاع العام) وخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي (عن طريق تقليل الدعم إلى أدنى الحدود، وخفض التوظف الحكومي، والضغط على الإنفاق العام الإستثماري .(فبالنسبة للسياسة النقدية والمالية ، فعندما يزيد معدل الإدخار المحلي يزيد عادة معدل تكوين رأس المال (إذا لم يكن هناك هروب لرأس المال للخارج) ومن ثم يرتفع معدل نمو الناتج المحلي . وقد إفترض الصندوق ، أن زيادة أسعار الفائدة ، فضلاً عن السياسات الأخرى المؤدية لإعادة توزيع الدخل لصالح القطاع الخاص ، سوف تؤدي إلى زيادة معدل الإدخار المحلي وعلى نحو يقلل من فجوة الموارد المحلية ، ومن ثم خفض معدلات الإستدانة الخارجية. كذلك فإن التوجه العام لبرنامج التثبيت ينطلق من المفهوم الليبرالي الذي يراهن على الدور القائد الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في الإسراع بعملية النمو وقيادة عمليات التصنيع والتحديث كبديل أكفأ من القطاع العام وهو دور يعتمد، في إطاره النظري، على منطق المنافسة والسوق، وإعتبارات الربح الضيقة، مع تراجع واضح لدور التخطيط وتدخل الدولة في آليات العرض والطلب، [1]وفي سياق التمهيد لقبول هذا البرنامج، صدرت بالدول عدة قوانين وإجراءات تتعلق بتشجيع الإستثمار الخاص، مثل الإعفاءات الضريبية لأرباح مشروعات الإستثمار الجديدة (لمدة معينة) وتقرير مزايا جمركية، وتسهيل إجراءات تكوين المشروعات، وتطبيق مجموعة من التيسيرات النقدية التي أباحت لرجال الصناعة استيراد ما يلزمهم من مواد خام ووسيطة وإنتاجية لمشروعاتهم، وإلغاء الرقابة على الأسعار وترك آليات العرض والطلب لتلعب دورها بشكل طليق .

ويعتبر سعر الصرف هو أهم أداة لإصلاح الإقتصاد الكلي ويؤثر تخفيض سعر العملة)بما في ذلك توحيد سعر الصرف وإلغاء ضوابط الصرف) على علاقات العرض والطلب الأساسية داخل الإقتصاد القومي. ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً سياسياً رئيسياً في قرارات تخفيض سعر العملات، وينظم سعر الصرف الأسعار الحقيقية التي تدفع للمنتجين المباشرين فضلاً عن القيمة الحقيقية للأجور، ودائماً ما يقول

[1] – حمزة بن حافظ ،**دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**،مرجع سبق ذكره ، ص11

صندوق النقد الدولي إن سعر الصرف " مبالغ فيه "، وغالباً ما يطلب تخفيض سعر العملة)كشرط مسبق) قبل المفاوضات حول قرض التكييف الهيكلي. ويفرض صندوق النقد الدولي توحيد سعر الصرف في سياق أحكام المادة الثامنة من مواد إتفاقية الصندوق، وتمنع البلدان التي تقبل المادة الثامنة من إتباع أساليب تعدد أسعار الصرف أو ضوابط الصرف الأجنبي دون موافقة صندوق النقد الدولي، وقد قبل سبعة وثمانون بلداً من أعضاء الصندوق أحكام المادة الثامنة. ومن الأدوات التي يتم إستخدامها في هذا السبيل "البنك المركزي "، وتستهدف المؤسسات الدولية في ذلك الوصول إلى ما يسمي " إستقلال البنك المركزي عن السلطة السياسية "، بإعتباره علاجاً لميل الحكومات إلى التضخم، ويعني هذا في الممارسة أن صندوق النقد الدولي وليس الحكومة هو الذي يتحكم في خلق النقود. وبعبارة أخري تمنع الإتفاقات الموقعة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي تمويل البنك المركزي للمصروفات الحكومية وتقديم الإئتمان عن طريق خلق النقود. ومن الشروط الهامة الأخرى التي يضعها صندوق النقد الدولي " إستقلال البنك المركزي كذلك عن البرلمان "، أي أنه حالما يعين كبار المسئولين عن البنك المركزي فإنهم ليسوا مسئولين أمام الحكومة ولا أمام البرلمان، ويتزايد ولاؤهم للمؤسسات المالية الدولية، وكبار المسئولين في البنك المركزي – في كثير من البلدان النامية – هم من العاملين السابقين في المؤسسات الدولية وبنوك التنمية الإقليمية وفضلاً عن ذلك يتلقي مسئولو البنك المركزي " راتباً إضافياً " بالعملة الصعبة تموله المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف .

وعلى أية حال، فإن برنامج التثبيت الإقتصادي الذي يتعين على البلد المدين أن ينفذه تحت رقابة وإشراف صندوق النقد الدولي، يحتوي على مجموعة من السياسات النقدية والمالية التي تستهدف القضاء على التضخم الذي يؤثر على ميزان المدفوعات، وبالتالي على الميل للإستدانة، وتحقيق هذا الهدف يقاس في رأي الصندوق بما تحققه البلد من خفض في العجز بالموازنة العامة للدولة، ومن زيادة في الإحتياطات النقدية international Resourceومن فائض في ميزان المدفوعات، حتى ولو تم ذلك على حساب وقف التنمية وزيادة معدل البطالة وزيادة تدهور مستوي معيشة المواطنين، فنقطة الإرتكاز الأساسية في برنامج التثبيت هي خفض الطلب الكلي، ولهذا فإنه ذي طابع إنكماشي. ومن ناحية أخرى يستهدف برنامج التثبيت الإقتصادي تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي،

ومن المعلوم أن خطورة إستمرار هذا العجز، هو أنه يؤدي – عبر وسائل تمويله – إما إلى زيادة التضخم المحلي (أذونات الخزينة، وزيادة الإئتمان المصرفي للحكومة) وإما إلى زيادة المديونية الخارجية حينما تتم تغطيته، أو جزء منه، من خلال القروض الخارجية .ويستهدف برنامج التثبيت الإقتصادي خفض العجز بالموازنة العامة من خلال الحركة على محورين أساسيين .الأول: العمل على زيادة الموارد العامة .الثاني: خفض معدلات نمو الإنفاق العام .أما عن المحور الأول، فتتمثل سياسات زيادة الموارد العامة في زيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الطاقة والرسوم المقررة على الخدمات العامة، ورفع أسعار منتجات القطاع العام.

أما المحور الثاني، فتتمثل سياسات خفض معدلات نمو الإنفاق العام في الخفض الشديد في الدعم السلعي لضروريات الحياة من السلع الأساسية والخدمات، وتجميد التوظيف في الإدارات الحكومية، وفي مشروعات القطاع العام، وخفض الإنفاق الإستثماري الحكومي .كذلك فإن أذون الخزانة ، تأتي ضمن شروط صندوق النقد الدولي لإمتناع الحكومة عن طبع المزيد منها والحد من الائتمان المصرفي المسموح لها، وأن ما يتبقى من عجز، بعد زيادة الإيرادات العامة وخفض المصروفات العامة، يجب أن يمول من خلال طرح هذه الأذون في السوق النقدي المحلي. كذلك يستهدف برنامج التثبيت الإقتصادي إمتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم، أي خفض المعدل الذي ينمو به المستوي العام للأسعار سنويا، وأداة هذا البرنامج في ذلك هي إنتهاج سياسة إنكماشية صارمة تقوم على التحكم في نمو عرض النقود (عن طريق (1)زيادة أسعار الفائدة وسياسة السقوف الإئتمانية [1]

التصحيح الهيكلي :إن القضاء على مختلف الإختلالات و التشوهات التي تشوب الإقتصاد الوطني والتغلّب على ظاهرة الركود الإقتصادي وتعطيل جهاز الكبح و إيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للإقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإدماج في الإقتصاد العالمي والقيام بإعادة التنظيم الإقتصادي وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية في ضوء ميكانيزمات إقتصاد السوق وتدني دور الدولة في الشأن الإقتصادي، كل هذه الإجراءات تعد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي .إن أزمة النظام الرأسمالي في السبعينات والجدل الفكري الذي أنتهجه حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها التضخم والركود أفرز تياراً فكريا جديدا في المنظومة الرأسمالية وهو ما يطلق عليه التيار النقدي وعلى رأسه الإقتصادي " مليتون فريد مان " وهو تيار يندرج ضمن مدرسة النيوكلاسيكية ويحمل

[1] – عبد المجيد راشد ، **سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي** ، مرجع سبق ذكره ،ص 12

المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الإقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي واعتمادا على ما يسمى إقتصاديات العرض وإعطاء أهمية كبيرة للنقود في تغيير وعلاج التضخم .إن الأزمة الرأسمالية في السبعينات هيأت الجو إلى العودة إلى المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو وقد اعتمدت هذه المدرسة على النظريات الكمية للنقود مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة، بحيث يفسر أقطاب هذه النظرية الإرتفاع العام لمستوى الأسعار بنمو كمية النقود وبأن الإفراط في عرض النقود لا يرتبط بالعلاقة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية وإنّما يرتبط أيضا مباشرة في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود. هذا ما جعل التيار النقدي يطرح وصفة من الإجراءات من أجل مواجهة التضخم وذلك ضمن سياسة تقشفية صارمة ومنها :

– الإهتمام بسعر الفائدة من اجل أن يلعب دوره في تحريك آليات السوق وذلك بتطبيق سياسة نقدية فعالة.

– تحمل الآثار عن هذه السياسة حتّى يتم التوقف من موجة التضخم ويستقر النمو الإقتصادي وبالتالي الإنعاش العام في أوجه الإقتصاد.

– اللّجوء إلى التوازنات العامة وذلك للحد من تقلّص وترشيد الإنفاق الحكومي العام والحد من مختلف القروض الموجهة إلى الإنتاج، وفي حالة اكتمال التوازن على هذه الدول التغير من هذه السياسة النقدية .

– فتح أبواب للإستثمار الخاص وتحفيزه وبالتالي استرجاع النمو وذلك عن طريق الحد من تدخل الدولة وإدارتها للإقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها .

ويستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية والأخذ بعين الإعتبار المدة الزمنية إما المتوسطة أو الطويلة وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكّد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للإستثمار بصورة كفوءة من خلال إنتقاء فرص الإستثمار التي تتمتّع بارتفاع معدل عائدها وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الإقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.[1]

[1]– حمزة بن حافظ ،**دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره ، ص 16

المبحث الثالث : البطالة والتشغيل

تعتبر البطالة مشكلة عالمية ،حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد السواء. وقد أضحت تلك المشكلة في مقدمة القضايا التي تشغل المجتمع لما تمثله تلك القضية من خطورة ليست على الفرد العاطل بمفرده وإنما على المجتمع بأسره.

وانه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة كما كان يعتقد الكلاسيك وهذا ما أوضحته النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، وقد عرف الأدب الاقتصادي عديدا من أنواع البطالة التي غالبا ما تتزايد حجمها ومعدلاتها عبر الزمن وتتعدد أسبابها، وتكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة ومعدلها وأثارها السلبية على الناتج القومي، مع إهدار جزء متزايد من رأس المال البشري، وهذا فضلا عن الآثار الاجتماعية والسياسية والسلبية.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البطالة

الفرع الأول : تعريف البطالة

لا شك في أن أول سؤال منطقي يواجهنا في مطلع هذه الدراسة هو :منْ هو العاطل ؟ ولأن هذا السؤال يبدو لأول وهلة

بسيطا جدا، فقد يسارع القارئ بالإجابة عنه بالقول : إن العاطل هو من لا يعمل، بيد أننا نبادر بالرد على هذا القارئ بالقول : إن هذا التعريف غير كاف، بل وغير دقيق .حقا، إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل. ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل ، مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا إلى التقاعد ويحصلون الآن على معاشات .فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين ،لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل .كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن عمل ،مثل الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات او لمعاهد العليا. ممنْ بلغوا سن العمل(عادة 16 سنة) فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل ، لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم مستقبلا في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى ،ولهذا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطل .كذلك هناك بعض الأفراد

القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تُجْدِ ، ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل .فمثل هؤلاء لا تدخلهم الإحصاءات الرسمية ضمن زمرة العاطلين ،كذلك قد يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل فهؤلاء أيضا لا يعتبرون عاطلين. [1]

تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تعكر صفو حياتها الإفراد من آن إلى أخر ولها مفاهيم متعددة لا مجال لحصرها وسنتناول فيما يلي إعطاء بعض التعارف لها:

- يمكن أن تعرف البطالة بصورة عامة على أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة على العمل. [2]

- تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه, أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل .لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل :الأطفال، المرضى كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد .بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل:

الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل و يبحثون عن أخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل.
- البحث على العمل [3].

[1] - رمزي زكي ،**الإقتصاد السياسي للبطالة** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،1998،ص13ص14

[2] - لفريكي عيدة،خلف نصيرة، **دور القطاع الخاص في تخفيض البطالة** ، قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة --الجزائر 2013 ،ص119

[3] - شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001**، رسالة ماجستير --جامعة الجزائر- ،2005، ص 3

الفرع الثاني :أنواع البطالة

1/**البطالة الدورية**: المعروف أن اقتصاد أي دولة يمر بمرحلة رخاء وانتعاش(الرواج الاقتصادي)حيث تنشط عمليات الإنتاج،البيع،التبادل ويزيد حجم كل من الدخل والناتج والتوظيف إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقيمة الرواج عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل، أما في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية فينخفض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل،تسريح العمال،وبالتالي ترتفع معدلات البطالة، وهو ما يعرفه الاقتصاد الوطني حاليا في إطار الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق.

وعلى هذا الأساس فان البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بالبطالة الدورية وهي بطالة إجبارية لا إرادية.

ويعمل الاقتصاديون على عدم تدني مستويات الإنتاج والاحتفاظ بمستوى نشاط ملائم يسمح بالتقليل من حجم البطالة أو عدم ظهورها وهو أمر صعب التحقيق.

2/البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة اجر هاو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة في الانتقال من مكان لأخر داخل الدولة.

وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية بالجنوب،خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في الشركات الأجنبية التي تمنحه أجرا اكبر من الذي يتحصل عليه في الشركات الوطنية، أو عند انتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية، وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا يصنف ضمن البطالة الاحتكاكية. [1]

3/البطالة المؤقتة: وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية حيث يرتبط الفرد بأهله وبمجتمعه، ويتوقف معدل زيادة أو نقصان هذا النوع من البطالة على شفافية الحصول على المعلومات حول الوظائف المختلفة في سوق العمل، وكلما زادت المعلومات قلت هذه البطالة.

[1] – لفريكي عيدة،خلف نصيرة، **دور القطاع الخاص في تخفيض البطالة**، مرجع سبق ذكره،ص124

كما أن إعانات البطالة من شانها أن ترفع من معدلاتها بسبب الامتيازات التي يتحصل عليها المستفيدون مثل: الإعفاء الضريبي على ضريبة الدخل. [1]

4/ البطالة الاختيارية:

تظهر هذه البطالة عندما يقوم العامل بالتعطل بمحض إرادته دون أي سيطرة أو إجبار ويندرج تحت هذا النوع من البطالة ما يعرف ب :

أ –البطالة الاحتكاكية :تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له .أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة.

البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناءا على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

ب – البطالة الهيكلية:

يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين :

العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل .كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.

العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا [2].

5/البطالة السافرة (الظاهرة): تتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها، يعود ذلك لعدة أسباب منها:

– النمو السكاني السريع.

---

[1] – لفريكي عيدة،خلف نصيرة، **دور القطاع الخاص في تخفيض البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 124

[2] – شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001/2004**، مرجع سبق ذكره ، ص 5 ص 6

- عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة.

- إحلال الميكنة مكان العمل، وتسمى أيضا بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي فقد تكون هذه البطالة احتكاكية ،هيكلية أو دورية.

6/البطالة الموسمية: وهي بطالة اتخذت خلال مواسم أو بعد انتهاء عمل عرضي معين، مثلما يحدث في معالج القطن أو في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها لكن هذا الدخل متقطع إذ ينقطع بانقطاع العمل، أي بانتهاء الموسم، أو انتهاء العمل العرضي.

ويجب الأخذ بسياسات تثبيت حجم فئات العمال العرضيين مثل عمال البناء والشحن، والتفريغ بحيث لا يزد عرضهم من الحد من دخول عمال جدد في مهنتهم، وترمي هذه السياسات إلى تنظيم دخول عمال جدد في هذه المهن، بحيث لا يزيدون عن حاجة الأعمال الفعلية، بإتباع نظم التشغيل بالتناوب التي من شانها ضمان حد أدنى لأيام العمل أو حد أدنى للأجر بغض النظر عن عدد أيام العمل الفعلية .وذلك بمقتضى اتفاقيات تعقد بين نقابات العمال وبين المتعهدين والمقاولين في هذه الاجتماعات أو الأعمال المجتمعين وتنشا بموجب هذه الاتفاقيات صناديق مشتركة تساهم فيها الطرفان وتكون وظيفتها الأساسية الاحتفاظ بمناصب معينة يتفق عليها وتغطى أيام العمل خلال الأسبوع أو لجملة الأجر الأسبوعي تكفل لجميع العمال كحد ادني وان قلت أيام عملهم الفعلية في الأسبوع على كفالة هذا الحد فان الصندوق المشترك يتحمل الفارق في هذه الحالة ويجب أن تستمر الدولة لرعايتها ذلك لحماية العمال العرضيين من البطالة والفقر. [1]

7/**البطالة المقنعة** : وتعني الارتفاع اليد العاملة فعليا عن احتياجات العمل بحيث يعملون بالفعل عددا اقل من ساعات العمل الرسمية ا وان يكون هناك أفراد لا يعملون فعليا بصورة شبه كاملة من الرغم من أنهم يعملون ويتلقون أجورا ورواتب من الناحية الرسمية ولذلك قال وان الناتج الحدي للعامل يساوي صفر، لأنه لا يضيف شيئا للإنتاج الفعلي يتبين لنا أن البطالة المقنعة لها مفهومين:

[1]- لفريكي عيدة،خلف نصيرة، **دور القطاع الخاص في تخفيض البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 125

إن الأفراد الذين يشتغلون أعمالا تنعدم فيها الإنتاجية بحيث يظهر هؤلاء في حالة عمالة بينما لا يساهم عملهم في وزيادة الإنتاج أي أن الإنتاجية الحدية لهم تكون معدومة.ومن بين الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا النوع من البطالة مايلي:

الزيادة السكانية مما يؤدي زيادة العمالة في مجالات العمل المختلفة ومن ثم تضاءل الإنتاجية الحدية للإفراد.

سياسة الحكومة في الالتزام بالجانب الاجتماعي مما يؤدي إلى الاكتظاظ بمواقع العمل وبالتالي عدم قدرة القاطعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة والتي تشكل عبئا أضافيا يؤثر سلبا على مرد ودية المؤسسة باعتباره يضخم التكاليف.

ويتضح أن البطالة المقنعة تعكس توزيعا غير كافي للقوة العاملة في الاقتصاد ونتيجة لعدم توافق بين المقابل المادي والجهد المبذول إذ أن الأول يفوق الثاني في الكثير .ولذلك تأثير على النمو الاقتصادي فقد تبين أن كل زيادة في وتيرة درجات البطالة تقود إلى الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي. [1]

7/**البطالة الإجبارية** :يقصد بها الحالة التي يتعطل فيها الفرد فيها بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنها ، وقدرتهم عليها، وقبوله عند مستوى الأجر السائد وقد تكون البطالة الإجبارية ،هيكلية أو احتكاكية، أو موسمية.

8/البطالة التكنولوجية: وتسمى كذلك البطالة الفنية وسببها إدخال تكنولوجيا جديدة تدخل محل العمل اليدوي مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية، وهذا النوع من البطالة توجد في الدول النامية والتي أخذت بنظام اقتصاد السوق. [2]

[1] – لفريكي عيدة،خلف نصيرة، **دور القطاع الخاص في تخفيض البطالة**، مرجع سبق ذكره،ص125ص126

[2] – مدني بن شهرة،**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سبق ذكره،ص 238 ص 239

المطلب الثاني : أهم النظريات المفسرة للبطالة

الفرع الأول : النظرية التقليدية

ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر،وكانت البرجوازية مهيمنة على الاقتصاديات حيث أن الصناعة هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح وقد ترتب عنها صراع اجتماعي (البطالة والفقر...) جعل من الفكر التقليدي يدرس نتائج هذا الصراع ومنه البطالة. [1]

1/**النظرية الكلاسيكية:** تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار وسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل، وأوضح الفكر الكلاسيكي انه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي، فان مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة وبالتالي فان البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى اجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه تزداد الكمية المعروضة منه، ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التوظيف الكامل، وبالتالي فان مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي.

2/النظرية النيوكلاسيكية: يعد النيو كلاسيك امتداد للفكر الكلاسيكي، ولذا فأنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية وسيادة ظروف التوظف الكامل تأسيسا على "قانون ساي الأسواق"الذي ينص على أن:"العرض يخلق الطلب عليه"،وبالتالي فان زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شانه أن يخفض من سعرها مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض وبالمثل فان زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتحقق العمالة الكاملة،وطبقا لذلك فان التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.

[1] – مدني بن شهرة ، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، مرجع سابق،2009،ص239.

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج-العرض الكلي-وهيكل الإنفاق-الطلب الكامل-إلا أن تغيرات الأسعار سواء أكانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج- التي تخذت من خلال تفاعل قوى السوق- كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل.

ولذا أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور-خاصة في الاتجاه النزولي-كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية وهكذا اتفق مع الفكر الكلاسيكي.

وعليه فان وفقا للفكر النيو كلاسيكي فان مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغيير الأجور وسريعا ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت ووفقا لهذا الفكر فان وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية. [1]

الفرع الثاني: النظرية الكينزية والماركسية

1/**النظرية الكنزية** : ترتب على أزمة الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة-المرتفع جدا خلال تلك الفترة-اختياريا ومن ثم كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلا، وقد ارجع كينز ذلك إلى إن سوق العمل قد تعرض لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية. ولا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا وذلك وفقا لكينز. ومن ثم فان مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال ، كما أن مستوى التوظيف الفعلي لا يتوقف على عرض العمل بل على جانب الطلب الذي يتحدد بمستوى الطلب الكلي.

[1] - لفريكي عيدة،خلف نصيرة، **دور القطاع الخاص في تخفيض البطالة**، مرجع سبق ذكره،ص128 ص131

2/**النظرية الماركسية** : يرى كارل ماركس والمنتمين إلى المدرسة الفكرية أن رغبة الرأسماليين في تحقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج في حين أن الأجور والدخول الموزعة لا تزيد بنفس النسبة والنتيجة، انه يحدث قصور في الطلب الفعال مما يؤدي إلى وجود فائض في عرض السلع وتزيد المخزون، وانخفاض في الطلب الفعال مما يؤدي إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف نتاجها ويقود إلى تفشي ظاهرة البطالة الإجبارية بصورة غير عادية.

وترى كذلك المدرسة الماركسية أن التحولات الاجتماعية التي تترافق مع تطور النظام الرأس مالي تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدن بحيث ترتفع نسبة العاطلين بينهم، وفي نفس الوقت يشكلون احتياطيا ضروريا للرأس ماليين حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال واستبدالهم بهؤلاء المتعطلين. وبصفة عامة ينضر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأس مالي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات آثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من الناس. [1]

المطلب الثالث: أسباب البطالة وأثارها

الفرع الأول : أسباب البطالة

تعتبر البطالة من اشد المخاطر التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات العربية، و ليس بخاف أن أسبابها تختلف من مجتمع الى لآخر، وحتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى.

و يمكن في هذا الصدد أن نوزعها لأسباب اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية. كل سبب من هاته الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة.

بناء عليه على ما تقدم يمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في النقاط التالية:

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.
- نمو قوة العمل.
- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا.
- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة في الجزائر.

[1] – مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، مرجع سبق ذكره ،ص 244.

أ . إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.

بالإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال و لم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة، وأشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منها، و يمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هاته المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية والصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية. وما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وفشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل قلاقل تفاقم أزمة البطالة بها.

ب . نمو قوة العمل .

أصبحت اغلب الدول العربية تتحمل عبئا كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة خصوصا بين الشباب وذوي الشهادات العلمية والتقليل من آثارها السلبية، وذلك بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة و مستويات مهارتها وإنتاجيتها الأداء الاقتصادي والتطورات الاجتماعية.أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة. [1]

تتباين معدلات نمو القوى العاملة فيما بين الدول العربية، حيث يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لارتفاعها عن المتوسط العام للدول العربية، خاصة الجزائر وذلك في تسع دول هي الأردن، سوريا، اليمن، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، لبنان و ليبيا، إذ تتراوح ما بين 3.2%و 5.5% .من المتوقع أن يستمر نمو معدلات القوى العامة العاملة العربية لعدة عقود قادمة، مما يسمح بوصول أعداد كبيرة من العمالة لسوق العمل سنويا.

[1]– عاقلي فضيلة ، **البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية** ، عنوان المداخلة ، جامعة الحاج لخضر– باتنة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية, وعلوم التسيير، ص 6 .

ج . انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا .

سواء تعلق الأمر بدول الخليج العربية أو الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية

د– تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة في الجزائر.

– تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل .

– استناد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف الباقي الذي لا يمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

– عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم .

– التزايد السكاني .

– التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.
– الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الإستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة [1].

الفرع الثاني: أثار البطالة

للبطالة أثار سلبية متعددة نذكر منها:

1/الآثار الاقتصادية: يترتب عن البطالة إهدار جزء من موارد المجتمع،ومن ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلا عن زيادة حجم البطالة للمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ويعيق عمليات التنمية في المجتمع بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي،كما يترتب على البطالة، زيادة حدة

[1]– عاقلي فضيلة ، **البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ،ص 7

العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة الانخفاض الدخول، فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

2/الآثار الاجتماعية: يشعر العاطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء للدولة فضا عن عدم الاستقرار الاجتماعي فيما يترتب عليه العديد من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل القتل، السرقة وخاصة حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم، وكذلك الهجرة فالبطالة تؤدي إلى الهجرة الكثير من الأشخاص بحثا عن فرص عمل وهذه هي الزاوية الأولى التي تنظر إليها من خلال ارتباط ظاهرة البطالة بالهجرة، أما الزاوية الثانية تكمن فينا يصيب نسبة كبيرة من العائدين بعد الهجرة والتي يطلق عليها البعض الهجرة العائدة(المرتدة)من الطبيعي أن يزيد هذا النمط من الهجرة ظاهرة البطالة تعقيدا أو يضيف إليها كثيرا من التأثيرات السلبية.

وكذا ظاهرة التفكك الأسري بما أن الأسرة هي النواة الأساسية في المجتمع فان صلحت صلح المجتمع وان فسدت فسد المجتمع، فان كان أفراد لأسرة هم من يقومون بالجرائم ومنهم من يهاجر إلى بلد آخر بحثا عن العمل ولعدم شعوره بالانتماء وقدرته على تحقيق طموحه وأماله فكيف سيكون التلاحم الأسري؟.

وظاهرة تأخر الزواج نظرا لارتباط سن الزواج بالبطالة، فان العاطلين أكثر من غيرهم عرضة لارتكاب جريمة هتك العرض. بالإضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة، كما أنها تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد ومن ثم زيادة حد التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، هذا فضلا عن الشعور بالحقد والبغضاء اتجاه الطبقات الأخرى التي تعيش في حالة من الرغد. [1]

3/الآثار السياسية: ينتج عن انتشار ظاهرة البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي والاجتماعي وخاصة في حالة تطول فترة التعطل هذه مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم فرص العمل والحياة الكريمة، وتد علاقة واقعية مشاهدة فيما بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو حاليا في العديد من الدول النامية.

[11]- لفريكي عيدة،خلف نصيرة، **دور القطاع الخاص في تخفيض البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص152،ص153

الخاتمة

إذا علمنا أن أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ الاستقلال، قد تمحورت حول تلبية الطلبات الاجتماعية المتعددة والمتنوعة، فإن الإصلاحات الاقتصادية منذ 1980 وبصفة خاصة في العشرية 1990- 2000 ، قد أدت إلى إحداث التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى وتوفير الشروط الملائمة للإنعاش الاقتصادي غير أنها أفرزت آثار اجتماعية وخيمة كالبطالة والفقر، لا بسبب تدهور القوة الشرائية فقط، بل بتدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل .نتيجة غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف لعاملين على اثر عمليات اعادة الهيكلة وحل المؤسسات فرغم محاولة السلطات استحداث طرق الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة لتعويض آثار إلغاء الدعم، كرفع قيمة المعونات العائلية المقدمة في إطار نظام الضمان الاجتماعي ووضع خطة للتأمين ضد البطالة، بقيت القطاعات الاجتماعية تعاني شدة النتائج السلبية من مختلف قطاعات الإنتاج، مما يزيد من تفاقم العجز الاجتماعي لدى شرائح واسعة من السكان، بالإضافة إلى عجز السياسات البديلة في ميدان الشغل بسبب تشتيت الأجهزة المؤقتة واستهلاكها لموازنة الدولة، وضعف تأثيرها عمى الفئات المحرومة .

الفصل الثاني

الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية وإعادة الجدولة

مقدمة الفصل

تبنت الكثير من الدول النامية من حين إلى آخر، برامج لمواجهة الإختلالات التي تعرفها أو لدعم التحولات التي تقوم بها وتكون هذه البرامج ذاتية و أحيانا أخرى موصى بها من قبل بعض المنضمات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

ففي أواخر السبعينات عرفت دول العالم إختلالات عميقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها تأثيرها السلبي على موازيين مدفوعاتها والمçيزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية. وأغلب هذه البلدان اعتمدت السياسات المحددة من قبل المنظمات الدولية على أساس رؤى ليبرالية اقتصادية. كما حاولت بعض الدول في بعض المراحل، مثل الأرجنتين والبرازيل اعتماد سياسات تصحيحية تدعى بالسياسات غير الأصولية ودول أخرى اعتمدت سياسات تصحيح ذاتية مثل روندا وبوركينا فاسوا وتهدف هذه السياسات إلى تفادي الانعكاسات السلبية على المستوى الإجتماعي، و التي غالبا ما تخلقها السياسات المعتمدة من قبل الهيئات الدولية.

وبما أن الجزائر كسائر الدول النامية عانت كثيرا من أزمة المديونية الخارجية التي كانت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا فقد قامت هي الأثر الأخرى ببرنامج للإصلاح الاقتصادي تشمل تقريبا جميع المجالات الاقتصادية.

المبحث الأول : برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على البلدان النامية

عادة ما يأتي الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية كردة فعل ،أمام استفحال أزمة اقتصادية ،حين تنعكس أثارها على البنية الاجتماعية للسكان ،وباتت تهدد لاستقرار والأمن للبلد المعني .

وهذا عكس ما يجري في البلدان المتقدمة ،حيث يعتبر الإصلاح الاقتصادي عندهم ،وسيلة لتسريع وتيرة النمو ،وفتح أفاق أخرى للإبداع والتقدم العلمي والتكنولوجي .

المطلب الأول : مفهوم وأنواع برامج الإصلاح الاقتصادي

الفرع الأول : مفهوم برامج الإصلاح

يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الإقتصادي، الإجراءات المتّخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الإقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقاً، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق والإتساع تبعاً لعمق المشكلات والإختلالات القائمة . وتتأثّر برامج الإصلاح الإقتصادي في البلدان النامية في عمقها ومجالها ومداها وبطبيعة الظروف السياسية والتاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه، ومنه فإن الإجراءات المعتمدة قبلا تمس بنفس الكيفية كافة القطاعات، ويبين إنسجام الإدارة السياسية في إستعابها وتنفيذها للسياسة أمراً ضرورياً ويعتمد نجاح برامج الإصلاح الإقتصادية على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة والإدخارات الفنية المتخصصة التي تقرر وتقود عملية تنفيذ السياسات من جهة وعلى مدى إستجابة شرائح المجتمع الممثلة لهذه السياسات .

وتهدف سياسات الإصلاح إلى تحسين أداء النشاط الإقتصادي إلاّ أنّها في ذات الوقت قد تفرز أثار غير مرغوبة، ولقد كانت تدابير بعض السياسات في بعض الدول النامية ذات أثر قاسي على الجوانب

الإجتماعية، مما جعل البعض يتحفّظ من سياسات صندوق النقد الدولي، وهذا ما أدى إلى بروز اجتهادات أخرى مساهمة من أفكار المدرسة البنيوية وتم تطبيقها في بعض البلدان[1]

الفرع الثاني : المحاور الأساسية لبرامج الإصلاح المدعومة من الهيئات المالية الدولية

إن صندوق النقد الدولي يستمد من تصميم سياسات الإصلاح الإقتصادي في فلسفة المرجعية إلى آراء وأفكار النظرية الإقتصادية التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية وتسعى هذه الإجراءات إلى سيادة التوازن الإقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الإقتصادي وتوزعت متضمنات الإصلاح الإقتصادي بين صندوق النقد والبنك الدوليان في إطار المهام الوظيفة لكل منها.

-**التثبيت الإقتصادي**[2]فيما يتعلق ببرنامج التثبيت الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي – وهو برنامج قصير الأجل – فمن المعلوم أنه يصاغ في ضوء رؤية نيوكلاسيكية تري أن الإختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) يعكس، في التحليل الأخير، وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة، الأمر الذي يدفع البلد إلى الإستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية. وإنه لتلافي مشكلات الإختلال الخارجي ومتاعب الديون الخارجية يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلي للوصول إلى وضع مستقر، قابل للإستمرار يكون البلد قادراً فيه على تغطية العجز في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية طوعية، تتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية. من هنا فالإنكماش هو جوهر البرنامج، والهدف هو زيادة قدرة البلد على الوفاء بإلتزامات ديونه الخارجية. ونظرا لأن تشخيص الصندوق للمشكلة يتمثل في وجود فائض الطلب، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية " زيادة معدل الإستثمار عن معدل الإدخار المحلي " وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبإرتفاع معدل التضخم، وهي أمور ذات صلة بالإختلال الخارجي، فإن منهج الصندوق يتمحور حول ما يسمي بإدارة الطلب الذي يهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق: [3]

[1] – حمزة بن حافظ ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره ، ص 8 ص 9

[2] – عبد المجيد راشد ،**سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 11

[3] – حمزة بن حافظ ،**دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره ، ص11

1- خفض فجوة الموارد المحلية.

2- تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- إمتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم.

4- تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

فبرنامج التثبيت يستهدف لإستعادة التوازن الكلي للإقتصاد من خلال مجموعة من الإجراءات هي تصحيح العجز في الموازنة العامة للدولة وتحرير سعر الفائدة وتوحيد سعر الصرف. وفي ضوء هذه الرؤية فإن حزمة السياسات النقدية والمالية التي إنبثقت عن برنامج التثبيت مع الصندوق تمخضت في حالة الجزائر، كما في غيرها من البلاد النامية، عن زيادة محسوسة في أسعار الفائدة المدينة والدائنة، ووضع سقوف إئتمانية لا يتجاوزها الجهاز المصرفي، وخفض القيمة الخارجية للعملة المحلية مع تحرير التعامل في سوق الصرف الأجنبي والعمل مع خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الموارد السيادية (زيادة الضرائب، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة رسوم الخدمات العامة، وارتفاع أسعار منتجات القطاع العام) وخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي (عن طريق تقليل الدعم إلى أدني الحدود، وخفض التوظف الحكومي، والضغط على الإنفاق العام الإستثماري .(فبالنسبة للسياسة النقدية والمالية ، فعندما يزيد معدل الإدخار المحلي يزيد عادة معدل تكوين رأس المال (إذا لم يكن هناك هروب لرأس المال للخارج) ومن ثم يرتفع معدل نمو الناتج المحلي وقد إفترض الصندوق ، أن زيادة أسعار الفائدة ، فضلاً عن السياسات الأخرى المؤدية لإعادة توزيع الدخل لصالح القطاع الخاص ، سوف تؤدي إلى زيادة معدل الإدخار المحلي وعلى نحو يقلل من فجوة الموارد المحلية ، ومن ثم خفض معدلات الإستدانة الخارجية. كذلك فإن التوجه العام لبرنامج التثبيت ينطلق من المفهوم الليبرالي الذي يراهن على الدور القائد الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في الإسراع بعملية النمو وقيادة عمليات التصنيع والتحديث كبديل أكفأ من القطاع العام وهو دور يعتمد، في إطاره النظري، على منطق المنافسة والسوق، وإعتبارات الربح الضيقة، مع تراجع واضح لدور التخطيط وتدخل الدولة في آليات العرض والطلب، وفي سياق التمهيد لقبول هذا البرنامج، صدرت بالدول عدة قوانين وإجراءات تتعلق بتشجيع الإستثمار الخاص، مثل الإعفاءات الضريبية لأرباح مشروعات الإستثمار الجديدة (لمدة معينة) وتقرير مزايا جمركية، وتسهيل إجراءات تكوين المشروعات، وتطبيق مجموعة من التيسيرات النقدية التي

أباحت لرجال الصناعة إستيراد ما يلزمهم من مواد خام ووسيطة وإنتاجية لمشروعاتهم، وإلغاء الرقابة على الأسعار وترك آليات العرض والطلب لتلعب دورها بشكل طليق[1]

ويعتبر سعر الصرف هو أهم أداة لإصلاح الإقتصاد الكلي ويؤثر تخفيض سعر العملة)بما في ذلك توحيد سعر الصرف وإلغاء ضوابط الصرف) على علاقات العرض والطلب الأساسية داخل الإقتصاد القومي. ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً سياسياً رئيسياً في قرارات تخفيض سعر العملات، وينظم سعر الصرف الأسعار الحقيقية التي تدفع للمنتجين المباشرين فضلاً عن القيمة الحقيقية للأجور، ودائماً ما يقول صندوق النقد الدولي إن سعر الصرف " مبالغ فيه "، وغالباً ما يطلب تخفيض سعر العملة)كشرط مسبق) قبل المفاوضات حول قرض التكييف الهيكلي. ويفرض صندوق النقد الدولي توحيد سعر الصرف في سياق أحكام المادة الثامنة من مواد إتفاقية الصندوق، وتمنع البلدان التي تقبل المادة الثامنة من إتباع أساليب تعدد أسعار الصرف أو ضوابط الصرف الأجنبي دون موافقة صندوق النقد الدولي، وقد قبل سبعة وثمانون بلداً من أعضاء الصندوق أحكام المادة الثامنة. ومن الأدوات التي يتم إستخدامها في هذا السبيل "البنك المركزي "، وتستهدف المؤسسات الدولية في ذلك الوصول إلى ما يسمي " إستقلال البنك المركزي عن السلطة السياسية "، بإعتباره علاجاً لميل الحكومات إلى التضخم، ويعني هذا في الممارسة أن صندوق النقد الدولي وليس الحكومة هو الذي يتحكم في خلق النقود. وبعبارة أخري تمنع الإتفاقات الموقعة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي تمويل البنك المركزي للمصروفات الحكومية وتقديم الإئتمان عن طريق خلق النقود. ومن الشروط الهامة الأخرى التي يضعها صندوق النقد الدولي " إستقلال البنك المركزي كذلك عن البرلمان "، أي أنه حالما يعين كبار المسئولين عن البنك المركزي فإنهم ليسوا مسئولين أمام الحكومة ولا أمام البرلمان، ويتزايد ولاؤهم للمؤسسات المالية الدولية، وكبار المسئولين في البنك المركزي – في كثير من البلدان النامية – هم من العاملين السابقين في المؤسسات الدولية وبنوك التنمية الإقليمية وفضلاً عن ذلك يتلقي مسئولو البنك المركزي " راتباً إضافياً " بالعملة الصعبة تموله المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف .

[1] – عبد المجيد راشد ،**سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

وعلى أية حال، فإن برنامج التثبيت الإقتصادي الذي يتعين على البلد المدين أن ينفذه تحت رقابة وإشراف صندوق النقد الدولي، يحتوي على مجموعة من السياسات النقدية والمالية التي تستهدف القضاء على التضخم الذي يؤثر على ميزان المدفوعات، وبالتالي على الميل للإستدانة، وتحقيق هذا الهدف يقاس في رأي الصندوق بما تحققه البلد من خفض في العجز بالموازنة العامة للدولة، ومن زيادة في الإحتياطات النقدية international Resourceومن فائض في ميزان المدفوعات، حتى ولو تم ذلك على حساب وقف التنمية وزيادة معدل البطالة وزيادة تدهور مستوي معيشة المواطنين، فنقطة الإرتكاز الأساسية في برنامج التثبيت هي خفض الطلب الكلي، ولهذا فإنه ذي طابع إنكماشي. ومن ناحية أخرى يستهدف برنامج التثبيت الإقتصادي تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعلوم أن خطورة إستمرار هذا العجز، هو أنه يؤدي – عبر وسائل تمويله – إما إلى زيادة التضخم المحلي (أذونات الخزينة، وزيادة الإئتمان المصرفي للحكومة) وإما إلى زيادة المديونية الخارجية حينما تتم تغطيته، أو جزء منه، من خلال القروض الخارجية .ويستهدف برنامج التثبيت الإقتصادي خفض العجز بالموازنة العامة من خلال الحركة على محورين أساسيين .الأول: العمل على زيادة الموارد العامة .الثاني: خفض معدلات نمو الإنفاق العام .أما عن المحور الأول، فتتمثل سياسات زيادة الموارد العامة في زيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الطاقة والرسوم المقررة على الخدمات العامة، ورفع أسعار منتجات القطاع العام.

أما المحور الثاني، فتتمثل سياسات خفض معدلات نمو الإنفاق العام في الخفض الشديد في الدعم السلعي لضروريات الحياة من السلع الأساسية والخدمات، وتجميد التوظيف في الإدارات الحكومية، وفي مشروعات القطاع العام، وخفض الإنفاق الإستثماري الحكومي .كذلك فإن أذون الخزانة ، تأتي ضمن شروط صندوق النقد الدولي لإمتناع الحكومة عن طبع المزيد منها والحد من الائتمان المصرفي المسموح لها، وأن ما يتبقى من عجز، بعد زيادة الإيرادات العامة وخفض المصروفات العامة، يجب أن يمول من خلال طرح هذه الأذون في السوق النقدي المحلي. كذلك يستهدف برنامج التثبيت الإقتصادي إمتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم، أي خفض المعدل الذي ينمو به المستوي العام للأسعار سنويا، وأداة هذا البرنامج في ذلك

هي إنتهاج سياسة إنكماشية صارمة تقوم على التحكم في نمو عرض النقود (عن طريق (1)زيادة أسعار الفائدة وسياسة السقوف الإئتمانية [1]

التصحيح الهيكلي :إن القضاء على مختلف الإختلالات و التشوهات التي تشوب الإقتصاد الوطني والتغلّب على ظاهرة الركود الإقتصادي وتعطيل جهاز الكبح و إيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للإقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإدماج في الإقتصاد العالمي والقيام بإعادة التنظيم الإقتصادي وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية في ضوء ميكانيزمات إقتصاد السوق وتدني دور الدولة في الشأن الإقتصادي، كل هذه الإجراءات تعد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي .إن أزمة النظام الرأسمالي في السبعينات والجدل الفكري الذي أنتهجه حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها التضخم والركود أفرز تياراً فكريا جديدا في المنظومة الرأسمالية وهو ما يطلق عليه التيار النقدي وعلى رأسه الإقتصادي " مليتون فريد مان " وهو تيار يندرج ضمن مدرسة النيو كلاسيكية ويحمل المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الإقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي واعتمادا على ما يسمى إقتصاديات العرض وإعطاء أهمية كبيرة للنقود في تغيير وعلاج التضخم .إن الأزمة الرأسمالية في السبعينات هيأت الجو إلى العودة إلى المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو وقد اعتمدت هذه المدرسة على النظريات الكمية للنقود مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة، بحيث يفسر أقطاب هذه النظرية الإرتفاع العام لمستوى الأسعار بنمو كمية النقود وبأنالإفراط في عرض النقود لا يرتبط بالعلاقة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية وإنّما يرتبط أيضا مباشرة في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود. هذا ما جعل التيار النقدي يطرح وصفة من الإجراءات من أجل مواجهة التضخم وذلك ضمن سياسة تقشفية صارمة ومنها – :الإهتمام بسعر الفائدة من اجل أن يلعب دوره في تحريك آليات السوق وذلك بتطبيق سياسة نقدية فعالة – .تحمل الآثار عن هذه السياسة حتّى يتم التوقف من موجة التضخم ويستقر النمو الإقتصادي وبالتالي الإنعاش العام في أوجه الإقتصاد – .اللّجوء إلى

[1] عبد المجيد راشد ، عبد المجيد راشد ،**سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

التوازنات العامة وذلك للحد من تقلّص وترشيد الإنفاق الحكومي العام والحد من مختلف القروض الموجهة إلى الإنتاج، وفي حالة اكتمال التوازن على هذه الدول التغير من هذه السياسة النقدية – .فتح أبواب للإستثمار الخاص وتحفيزه وبالتالي استرجاع النمو وذلك عن طريق الحد من تدخل الدولة وإدارتها للإقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها .ويستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الإقتصادية النيو كلاسيكية والأخذ بعين الإعتبار المدة الزمنية إما المتوسطة أو الطويلة وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكّد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للإستثمار بصورة كفوءة من خلال إنتقاء فرص الإستثمار التي تتمتّع بارتفاع معدل عائدها وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الإقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.[1]

المطلب الثاني : متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي

إن برنامج التثبيت الإقتصادي و التعديل الهيكلي، يستهدف أساسًا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات إقتصاد السوق وإزالة عوائق حركية رؤوس الأموال والسلع والعناصر الإنتاجية في السوق الدولي من خلال تقلص دور الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وذلك بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز الأسعار سواء كان تدخلا مباشرًا أو غير مباشر، سعريا أو إداريا أو تنظيميا، من هنا يمكننا أن نتناول المحاور الأساسية لبرنامج التثبيت الإقتصادي والتعديل الهيكلي وهي:

1/ تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة.

2/ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3/ دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الإقتصادي.

الفرع الأول : تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة : الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن برنامج عمل متفق عليه، مبين فيه تقدير لإنفاق الدولة ومواردها خلال فترة زمنية مقبلة، حيث تلتزم به الدولة وتكون

[1]– حمزة بن حافظ ،**دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره ، ص 16

مسؤولة عن تنفيذه . و عجز الموازنة هو قصور الإيرادات العام المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة فهو عبارة عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها.

تشتمل الإصلاحات المتعلقة بسياسة الميزانية على العناصر الأساسية التالية:

- إصلاح الهيكل الضريبي .
- تقوية الإدارة الضريبة .
- إصلاحات معمقة للمحاسبة العمومية خصوصا ما تعلق بصرف النفقات والرقابة عليها .
- إصلاح قطاع المؤسسات العامة من أجل تقليص الإنفاق العام .

وكل هذه العناصر تسعى للوصول لتحقيق هدف رئيسي وهو تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وهو العجز الذي أرق الجزائر خلال فترة طويلة ، بحيث يعتبر من الأسباب المؤدية لتعقد الوضعية المالية والإقتصادية للدولة، لذلك كانت من أبرز الإصلاحات التي مست السياسة الميزانية هي التأثير في حجم نمو الإنفاق العام وتقليصه قدر المستطاع وذلك بدون المساس بالمصالح الإقتصادية و الإجتماعية للأفراد ، وهو يعني قيام الجزائر بترشيد إنفاقها ، ومن جهة أخرى يجب قيام الحكومة على رفع إيراداتها العامة وذلك بواسطة تفعيل النظام الضريبي عن طريق إصلاح الهيكل الضريبي والعمل على تقوية الإدارة الضريبية ومنه العمل على رفع الضغط الجبائي والجباية العادية على وجه الخصوص بحيث كانت إيرادات الجباية العادية ضعيفة جدا خلال تلك الفترة و إرتباط موا ر د الدولة بصفة كبيرة بعائداتها من الصادرات النفطية والتي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية، ومن الإجراءات الأخرى التي مست سياسة الميزانية هي إنتهاج سياسة إنفاقية إنكماشية صارمة من أجل تخفيض عجز الموازنة العامة بل الوصول لتحقيق فائض إن أمكن ذلك وذلك بالإبتعاد عن الإعتماد على قطاع المحروقات وتشجيع المشاريع الإنتاجية البديلة والتي يمكن أن توفر إيرادات معتبرة ، وأهم معالم إصلاح السياسة الميزانية من خلال برنامج التصحيح الهيكلي هي:

- تخفيض النفقات الحكومية وترشيدها والتي تعتبر سببا رئيسيا في تفاقم العجز الموازني .
- الإبتعاد عن التركيز على الإيرادات البترولية وتوفير هامش تحركمناسب من أجل تفادي الإهتزازات التي قد تولدها أسعار البترول.
- القيام على تحسين مداخيل الدولة .

- إقامة نظام ضريبي مرن وكفئ وذلك بواسطة توسيع الوعاء الضريبي بحيث يتوقع هذا البرنامج تحقيق إرتفاع في الناتج المحلي الخام بحوالي % 1.5 بين 1994 إلى غاية 1998 وتخفيض النفقات بحوالي % 1.8 خلالنفس الفترة[1] .

وفيما يلي سوف نحاول شرح الإجراءات المتعلقة بالسياسة الميزانية من خلال برنامج التصحيح الهيكلي:

1-1-تخفيف النفقات الجارية للحكومة : وذلك بترشيد الانفاق العام على السلع و الخدمات والاعلانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال :

- تغيير سياسة التشغيل وذلك بالحد من تعيين الخرجيين من الجامعات و المعاهد والمدارس .
- تجميد كل أنواع الإعلانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية .
- تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة .
- تخفيض الإنفاق العام للمؤسسات و المشروعات الانتناجية العمومية وزيادته في المشروعات البنية الأساسية التي تتكامل ولا تتنافس مع مشروعات القطاع الخاص . [2]

1-2- زيادة الإيرادات العامة:

ويتم ذلك من خلال:

رفع المعدلات الضريبية و الزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها وإيجاد أوعية ضريبية أخرى وزيادة قاعدة الممولين والحد من الإعفاءات الضريبية وتطوير طرق التحصيل الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي؛ لأ ن النظم الضريبية في الدول التي تحتاج إلى برامج صندوق النقد الدولي تتّسم بتحيزها ضد الإنتاج للتصدير والسلع الفلاحية القابلة للتسويق والمشروعات كبيرة الحجم والقطاع الرسمي وبالتالي فإن هذا التحيز يؤّثر سلبيا على الإستثمار في هذه القطاعات ومن هنا فإن أحد الجهود الصعبة في إصلاح الهيكل الضريبي هو تنقيح النظام الضريبي مما يستبعد الحوافز السلبية عليه، وينطوي إصلاح النظام الضريبي على:

-الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي بتطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الأجور والزيادة في الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الإجتماعي.

1- مفتاح دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 194 ص 195

2- مدني بن شهرة ،**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 43

-رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغير قيمة الضرائب على الأرباح بما يتناسب والإصلاحات العامة.

-رفع قيمة الضرائب العقارية والأملاك المدنية.

-رفع الرسوم على المنتجات البترولية.

-فرض ضرائب مبيعات عامة.

-الانتقال من الضرائب الجمركية المتعددة الأسعار إلى الضرائب الجمركية الأكثر توحيدا.

-التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد.

-إلغاء الإعفاءات الجمركية إذ أن هذه الإعفاءات تشوه جهاز الأسعار.

إن إحدى السمات الأساسية للهيكل الضريبي في البلد الذي يخضع بتنفيذ

توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي هي:

-تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية.

-زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة الأخرى.

-زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي.

-تخفيف العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

ونجد أن الإدارة الضريبية تلعب دورًا أساسيا في تحديد النظام الضريبي الحقيقي بحيث أن تغير السياسة الضريبية من دون تغير إداري لا يعني شيئا إذ أنّه من الضروري ضمان أن التغيرات في السياسة الضريبية هي متلائمة مع القدرة الإدارية وإن تحسين الإدارة الضريبية تعمل على المحافظة على العوائد وحتّى زياداتها في الوقت ذاته، وأن الشرط الأساسي المسبق للإصلاح الضريبي هو أن يكون هناك إصلاح للإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمة الضرائب لضمان إمكانية تطبيقها بفعالية في ظلّ اقتصاد يتّسم بتزايد تعقد قطاعاته . وعموما فإن إصلاح النظام الضريبي وفق لما يراه الصندوق، يتّسم بإستراتيجية واضحة المعالم بتحديد الأطر الضريبية والقوانين المحاسبية التي تتطلب التحديث من حين لآخر فضلا عن الاعتماد على تشريع هادف وفق المعايير الدولية، مع تحسين الإجراءات الإدارية وتطوير الأجهزة الضريبية. [1]

1-3- إلغاء الدعم :

في سنة 1994 أطلقت حرية أسعار جميع مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع السكن، وتمت إزالة الضوابط على أسعار التجزئة وعلى هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع والخدمات باستثناء عدد محدود من

[1]- حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي** ، مرجع سبق ذكره ،ص 18 ص 19

المنتجات خصوصا السلع الأساسية ، فقامت الحكومة بتحرير الأسعار وذلك بعد رفع ضوابط الأسعار وهوامش الربح وا لإلغاء بنود الدعم بحيث تم إعتماد قانون المنافسة في 1995 والذي يرمى لتأسيس مبدأ التحرير الحر لأسعار كل المنتجات ، ففي سنة 1995 تم إلغاء الدعم الإستهلاكي العام الذي يخص المنتجات البترولية والمنتجات 1997تم رفع إيجارات الإسكان وذلك بنسبة % 30 وفي سنة 1995 تم إلغاء – الغذائية وفي الفترة ما بين 1995 الضوابط على هوامش الأرباح وتحرير أسعار السكر والحبوب وكل هذه الإجراءات كانت بمثابة مؤشر إيجابي لتخفيف الثقل على موازنة الدولة من خلال تقليص نفقات دعم السلع وهو ما ساعد على تخفيض حجم الإنفاق الكلي.[1]

إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة:

يعد العجز في الميزانية العامة أحد الإشكاليات المزمنة لاقتصاديات الدول التي تبنت برنامج الإصلاح الاقتصادي وأن معالجة العجز تقتضي البحث عن مسبباته وإيجاد نوع من التفاعل بين السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية وأن تقليص عجز الميزانية يؤدي إلى انخفاض تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي يجب إيجاد مصادر تمويل ذلك العجز بحيث توجد مجموعة من خيارات التمويل مع مراعاة أثر كل خيار تمويلي على المستوى الكلي وذلك، لأن لكل طريقة تمويل آثار وتكاليف خاصة بها تنعكس على مستوى الطلب الكلي والأسعار سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو الميزان الخارجي. [2]

الفرع الثاني : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

إن المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات وهو سجل نظامي وكامل لجميع الصفقات التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة،كما يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلّها الإيرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج ولا

شك أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فإذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فهذا يعني أن الاستثمار يفوق الادخار المحلي وبالتالي فإن الصادرات تكون

[1]- مفتاح دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة** ، مرجع سبق ذكره ،ص 196

[2]- مدني بن شهرة ،**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 46

على الغالب أقل من الواردات، مما يدل على أن فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الادخار والاستثمار) تؤثّر على فجوة تجارية خارجية (الفرق بين الصادرات والواردات)

ويرى صندوق النقد الدولي أن الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة للدولة بسبب عجز القطاع العام المالي وعجز المؤسسات الإنتاجية والخدماتية التابعة للقطاع العام وذلك العجز الممول إما من مصادر تضخمية أو من مصادر خارجية أو الاثنين معًا، كما أنّه يرى كذلك أن أسباب العجز يرجع إلى السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف المؤثّرة في حجم الواردات والصادرات بالإضافة إلى عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم. [1]

الفرع الثالث: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي

قبيل عقد الثمانينات من القرن العشرين فإن البرامج التي انبثقت عن كلّ من صندوق النقد والبنك الدوليين كانت تحترم فيها خيارات الدول التي أضفت للقطاع العام دورًا رئيسيا في التنمية، وفرضت رقابة صارمة على الأموال الأجنبية، وعمدت إلى إقامة منظومة أسعار محلية مستقلة إلى حد كبير عن المنظومة العالمية إلى دعم الاستهلاك الأساسي وسياسات إعادة توزيع الدخل .لكن منذ بداية عقد الثمانينات فإن هاتين المؤسستين قد تبنتا السياسات الليبرالية الجديدة الأقصى تطرفًا وذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه وهو برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي تم تنفيذه على مجموعة من الدول النامية، حيث اكتشف الصندوق أن الاختلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل إن هذه الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلّها إلى مدة أطول، وقد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون أوثق بين كل من الصندوق والبنك الدوليين، ذلك التعاون الذي نمى من خلال ما يسمى بالمشروطية المتبادلة فالسياسة المالية والنقدية وما يترتب عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي، جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ومعنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق ويظهر ذلك من خلال:

[1]- حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي** ، مرجع سبق ذكره ،ص 21 ص 22

-تقليص دور القطاع العام.

-دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

-الخوصصة.

-توفير فرص لكل من القطاع العام والقطاع الخاص[1].

المطلب الثالث: تكاليف برامج الإصلاحات الاقتصادية الأصولية

خلفت الإجراءات والتدابير التي اتخذت في مجال السياسة الاقتصادية والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي آثارا سلبية كان لها الأثر البالغ في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كما حملت هذه السياسات معها أساليب جديدة غيرت من حياة وثقافات شعوب البلدان التي طبقت فيها هذه السياسات. بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت الدول المطبقة للبرامج الأصولية عدة اضطرابات وقلاقل وانقلابات في الحكم مثلت جزءا من تكلفة عملية الإصلاح.

التكاليف الاقتصادية :في دراسة لصندوق النقد الدولي عام1995 تبين – حسب خبراء الصدوق – أن المدخل الفكري لتصميم برامج الإصلاح الاقتصادي كان سليما، وان أغلب البلدان التزمت بشكل جيد ببرامجها، كما أن جل جوانب الأداء للاقتصاد الكلي قد تحسنت، وكانت ابرز المكاسب في الحسابات الخارجية، أما التقدم في الأهداف الداخلية الأساسية وهي التضخم، والاستثمار، والتنمية فكان أقل وضوحا. [2]

وعلى العكس من ذلك يذهب اقتصاديون آخرون من خارج الصندوق إلى القول بان الدول التي طبقت هذه البرامج قد واجهت صعوبات وآثارا سلبية على عدة متغيرات اقتصادية. ومن ابرز الآثار الاقتصادية للبرامج المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التضخم حيث تساهم هذه البرامج في نشأته وتغذيته، كما أنها تفرض حالة من الركود الاقتصادي .

1. **التضخم** : إن غالبية الإجراءات التي يدعو الصندوق البلدان النامية القيام بها تقترن بالضبط بالمساهمة في رفع مباشر وغير مباشر لأسعار العديد من السلع والخدمات، ويظهر هذا الارتفاع على انه تكاليف سياسات الإصلاح.

---

[1]- مدني بن شهرة ،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 ص 57

[2]- سوزان شادلر، **إلى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي؟** التمويل والتنمية، يونيو1 1996 واشنطن، ص:14.

فإلغاء الدعم أو تخفيضه على المنتجات الأساسية وزيادة الأسعار لدى المنشآت العامة، وكذلك تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، وإطلاق العنان لقوى السوق في تحديد الأسعار كلها أمور تؤدي إلى تفاقم التضخم. وهنا نلمس التناقض الواضح في البرامج المالية للصندوق والمتعلقة بمعالجة التضخم الذي شغل حيزا هاما من اهتماماته وشددت دراساته التحليلية على ذكر الآثار السلبية للخلل الذي يؤدي إليه التضخم في الاقتصاديات الوطنية. [1]

من خلال فحص ودراسة نتائج البرامج المالية لصندوق يتبن أنها بشكل عام لا تؤدي إلى تقليص التضخم إلا إذا استثنينا بعض الحالات المحدودة مع أنها لا تبلغ الأهداف المسطرة في فقد بينت إحدى دراسات الصندوق أن من بين برامجه الإصلاحية في إفريقيا 2 هذه البرامج .خلال الفترة 1981-1980 كان أكثر من النصف (17 مقابل 16) منها يؤدي إلى تفاقم معدل التضخم عوضا عن تقليصه .أما الفترة 1987-1983، فان مقارنة متوسط معدلات التضخم للبلدان الآخذة بالبرامج وعلى مدى ثلاث سنوات قبل وبعد سنة البدء بالبرنامج تبين أن متوسط مستوى التضخم قد ازداد بدرجة كبيرة، وبلغ باستثناء سنة 1986، المستوى ذاته المقدر لمجموع بلدان العالم الثالث. [2]

الجدول رقم (1-2): مقارنة معدلات التضخم لمجموع البلدان الآخذة لبرامج التصحيح

السنوات (ن)	1983	1984	1985	1986	1987
عدد البلدان المدروسة الآخذة بالبرامج	42	53	33	26	19
عدد البلدان التي يتناقص فيها التضخم	18	33	23	14	08
عدد البلدان التي يزداد فيها التضخم	24	20	09	12	11
متوسط (ن-2،ن-1،ن) قبل	25.5	29.8	38.9	33.9	27.9
متوسط (ن،ن+1،ن+2) بعد	33.8	33.9	32.9	28.7	52.6
متوسط بالنسبة لمجموع البلدان المتخلفة (قبل)	32.6	34.9	36.6	32.3	32.5
متوسط بالنسبة لمجموع البلدان المتخلفة (بعد)	36.6	32.3	32.5	40	50.1

المصدر: مولاي ولد أب ، **الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (2004-1985)** ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، السنة الجامعية : 2005/2006 ، ص 42

[1] -ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، ترجمة هشام متولي، دار طلاس، دمشق ،1993 ص 215

[2] - ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره ،ص216

إن الإجراءات والتدابير التي تتخذ في مجال السياسة الاقتصادية تساهم بحد ذاتها في رفع الأسعار. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن المركز الحقيقي الذي يحتله التضخم ضمن اهتمامات الصندوق خاصة إذا علمنا أن تحرك الأسعار نحو الأعلى يشكل وسيلة لتحقيق بعض أهداف برامج التصحيح التي يمليها الصندوق على البلدان النامية. وبذلك يتحول التضخم من هدف يراد تحقيقه إلى وسيلة لبلوغ هدف أو أهداف أخرى .

أما إذا كان الأمر يتعلق بالبلدان الصناعية فإننا نجد الصندوق قد أعطى الأولوية لثبات الأسعار وذلك قبل الاستخدام، ومعدل التنمية، أو حتى ميزان المدفوعات. وهكذا نجده (الصندوق)، رغم التحفظات من حيث المبدأ، قد قبل أو تقبل بشكل عام تفاقم عجز الموازنة وعجز الحسابات الجارية في الولايات المتحدة الأمريكية رغم ما لذلك من آثار سيئة على معدلات الفائدة وموازين المدفوعات في البلدان النامية.

وبهذه المعاملة المزدوجة تتلاشى صفة الحيادية التي يدعيها الصندوق، وتتضح بجلاء سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها هذه الهيئة .

2. **الركود الاقتصادي** : إن غالبية برامج الإصلاح الاقتصادي التي أُخذ بها في الثمانينات هي برامج ذات طابع ركودي، ويرجع ذلك إلى تركيبة النموذج النظري المتبنى في سياسات الإصلاح، والى أدوات السياسة الاقتصادية التي يدعو الصندوق إلى إتباعها. وما دام الاختلال ينسب إلى إفراط الطلب الإجمالي، والأدوات المستخدمة لإعادة التوازن هي أساسا سياسة مالية انكماشية، وسياسة نقدية انكماشية، وسياسة تخفيض معدل صرف العملة الوطنية، فالنتيجة لامحالة ستكون حصول ركود اقتصادي.

إن كل هذه العوامل تساهم في تشكيل ظاهرة انكماش الفعالية الاقتصادية أي: انخفاض الطلب العام، تقييد الائتمان، ارتفاع الأسعار بسبب التخفيض المشار إليه، وبالتالي هبوط القوة الشرائية لدى الأفراد. ويتضح من ذلك عمليا أن ظاهرة الركود الاقتصادي هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تحسين الحسابات الخارجية فيما لو تم استبعاد إمكانية اللجوء إلى مراقبة الاستيراد .وحسب الاتجاهات الناقدة لسياسات الصندوق، فان هذه الأخيرة تعتبر مسؤولة عن دورات الركود الاقتصادي المفرط وذلك أساسا بسبب رفض قبول إمكانية إتباع سياسة انكماشية انتقائية للمستوردات.

أما الصندوق فيرى أن تحرير المبادلات ليس المسؤول عن تلازم ظاهرة الركود مع برامج الإصلاح، ولكن السبب يرجع إلى عدم قدرة البلد المعني، أو رفضه اقتناص الفرص والإمكانيات التي يوفرها القطاع الخارجي. وتضيف وجهة نظر الصندوق أنه عندما تكون اقتصاديات البلدان النامية غير مسلحة بشكل جيد من اجل تنشيط الصادرات وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات فان برامج الإصلاح تتضمن بالضرورة اتجاها

نحو الركود الاقتصادي، وأن دورة الركود هذه تشكل مسألة لامناص منها وملازمة لكل برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق [1].

ويدافع الصندوق عن وجهة نظره بالقول إن تخفيض الامتصاص لا يجب اعتباره تكلفة للبرامج، لان الامتصاص إنما يتوقف على الموارد المتاحة. وهبوط معدل النمو يعتبر مسألة ضرورية عند التكيف للقضاء على اختلالات التوازن الكامنة في الاقتصاد، إذ يرمي التكيف إلى توجيه الاقتصاد نحو مسار نمو أكثر ثباتا وقدرة على الاستمرار بدلا من مسار أعلى لكنه غير قادر على الاستمرار [2].

ومن التكاليف الاقتصادية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية أيضا، زيادة عبئ المديونية المستحقة على البلد نتيجة تخفيض قيمة عملته الوطنية، سواء كان التسديد يتم بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية أويتم دفعه عن طريق التصدير، ومن المعلوم أن هذا العبء يتحمله الاقتصاد القومي .

التكاليف الاجتماعية والسياسية والثقافية : نجم عن تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية آثار سلبية كثيرة مست جوانب عدة غير الجانب الاقتصادي، ومن أبرز تلك الآثار السيئة –التي يعتبرها البعض بمثابة تكاليف يجب على الدول النامية دفعها كضريبة لتحقيق التنمية– مايلي :

1. **التكاليف الاجتماعية** :إن الهدف الأساسي للبرامج التي يدعمها الصندوق هو مساعدة البلدان على إصلاح وتعزيز استمرارية توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق هذا الهدف يفرض في الأمد القصير تكاليف وأعباء على البلد الذي عليه – بعد أن عاش فترة فوق إمكانياته– أن يخفض من نسق هذا الطراز من المعيشة. ومن أكثر الآثار انتشارا تلك المتعلقة بتوزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، وتلك المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى تدهور أحوال الفقراء وذوي الدخل المحدود.

1– 1– توزيع الدخل .

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي تؤدي بدون شك إلى تغيير تركيب توزيع الدخول، وتنعكس آثار هذا التغير بصورة متباينة على مختلف فئات أصحاب الدخول. وهنا لابد من التمييز بين دور الصندوق ودور حكومات البلدان النامية فيما يتعلق بسير عملية الإصلاح، فالتوصيات التي تتضمنها البرامج المقترحة من قبل الصندوق والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية تتناول أساسا مقادير ومجاميع ذات صفات كلية مثل مقدار عجز الموازنة، أو الهامش المتوقع للتوسع في الائتمان...الخ.

---

[1] –ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره ، ص 220

[2] – –محسن. سخان و ما لكولم .دنايت، **برامج التكيف الهيكلي التي يدعمها الصندوق**، هل تعوق النمو؟، التمويل والتنمية، مارس 1986 ص:30.

ويمكن توزيع عبئ عملية الإصلاح على مختلف الفئات الاجتماعية، ومختلف بنود الإنفاق العام (نفقات مخصصة للتسلح، أو برامج اجتماعية مثلا) والحكومة هي التي تنتقي البنود التي يراد تقليصها.

تؤثر المقادير السابقة في حجم الدخل الإجمالي الذي يمكن بلوغه خلال فترة تنفيذ البرنامج ولكنها لا تعطي أي مؤشر حول كيفية توزيعه، وبشكل أدق، يمكن القول بان الأثر المباشر لمعايير الأداء والأهداف الكمية فيما يتعلق بتوزيع الدخل يتمثل في تغيير تلك الأجزاء من الدخل الإجمالي التي يمتصها القطاع العام والقطاع الخاص، ولكن هذا الوضع لا يحدد مسبقا بالضرورة أي تغيير في تسلسل مستويات الدخول، ويمكن أن يترك للحكومة المعنية اختيار هذا البند أو ذاك من الإنفاق العام. وذلك لأنها تملك من حيث المبدأ الحرية في أن تضحي إما بالإنفاق الاجتماعي أو التكاليف المظهرية، أو الإنفاق العسكري، أو الضغط على كتلة الأجور العامة، حيث تركز هذا الضغط على الأجور العليا أو الأجور الدنيا .

وهكذا يتضح أن الآثار الاجتماعية السلبية لتقليص وضغط الإنفاق العام تتولد عمليا بدرجة اقل من الإرشادات التي يقدمها الصندوق وبدرجة اكبر من طرق تطبيقها من قبل الحكومات.[1]

على أن هذا التفسير يتغير إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى، أي عندما يؤخذ بعين الاعتبار المنطق الذاتي لسياسة التثبيت على صعيد الاقتصاد الكلي وأثره الملزم على توزيع الدخل.

ان فرط الطلب على الاستهلاك يعتبر المسؤول الرئيسي عن استمرار عدم التوازن الخارجي إذا ما نظرنا إلى العلاقة بين الأجور والأرباح. وإنه من اجل تقليص ضغط الطلب وزيادة معدل الادخار في الاقتصاد يجب إذن ، بحسب وجهة نظر الصندوق، الحد من مقدار الأجور وتشجيع السعي نحو تحقيق الأرباح. وان تدابير السياسة الاقتصادية المذكورة في خطاب النوايا المقدمة للصندوق للحصول على موافقته عليها لابد لها من احترام هذا المنطق: الحد من الأجور لدى القطاع العام، مراقبة تحرك الأجور لدى القطاع الخاص، وأيضا اللجوء إلى خفض قيمة العملة الوطنية، زيادة الرسوم والتعريفات العامة، إلغاء الدعم والرقابة على الأسعار التي من شأنها الحد من الأجور الفعلية أكثر من إصلاح الدورات المالية والاقتصادية .ويختلف هذا التصور عندما ينظر إلى برامج الصندوق من زاوية التحليل الاقتصادي الجزئي، ذلك أن الإصلاح ذو الطابع البنيوي يسعى لبلوغ هدفين اثنين: أفضلية العقلانية الفردية على عقلانية القطاع العام، والانفتاح الاقتصادي الشديد على المبادلات الخارجية. ولهذين العاملين أثرهما على التوزيع الوظيفي للدخل، أي الجزء الذي يذهب إلى مختلف الفئات الاجتماعية .وتتعلق المسالة المطروحة بصدد هذا التحليل بوجود هذا النوع من التأثيرات بما تتضمنه من علاقة مع مفهوم العدالة الاجتماعية، أي من حيث نتائجها على مختلف الفئات

[1] – ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره ، ص 225 ص 224

الاجتماعية المميزة تبعا لمستوى دخولها. فدعم التحليل القائم على عقلانية المبادرة الفردية يقضي بتحديد الأجور بهدف تحقيق عائدية أفضل للمنشآت. ويقضي أيضا بإلغاء أو التخفيف من التدابير والإجراءات العامة بخصوص الأسواق، وكذلك التدابير المستخدمة لدعم الاستهلاك والرقابة على الأسعار. وواضح ما لهذا النوع من التدابير من آثار على القوة الشرائية لدى أفراد الشعب.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني لسياسات الإصلاح البنيوي، أي انفتاح الاقتصاد على المبادلات الخارجية، فان الصندوق يعلن بوضوح ضرورة حصول إعادة توزيع للدخل لصالح القطاعات التصديرية. ولكنه يشير إلى أن إعادة التوزيع هذه ليست دوما سلبية على الصعيد الاجتماعي وخصوصا تلك المتعلقة بتخفيض قيمة العملات.

بصفة عامة يتبين أن لوصفات الصندوق آثارا مباشرة على توزيع الدخل، وأن هذه الآثار في مجملها هي اقرب ما تكون إلى السلبية. وإذا كانت برامج الصندوق تترك للحكومات هامش 47خيار لاتخاذ تدابير ضريبية تخفيضيه بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية، وهي تدابير مطلوبة في البرنامج في حال إتباع سياسة تثبيت على الصعيد الاقتصادي الكلي، فان حيادية الصندوق تختفي عندما يتعلق الأمر بالبرامج المرتبطة بسياسة الإصلاح على الصعيد الجزئي. عندئذ يتعلق الأمر، وعلى العكس، باستخدام مباشر لآثار إعادة التوزيع للدخول بغية تحقيق أهداف اقتصادية. [1]

1-2 زيادة معدل البطالة. تساهم برامج الصندوق بدرجة كبيرة في تزايد معدلات البطالة وإهدار قوة العمل البشري وقد تجسد ذلك في تخلي الدولة نهائيا عن الالتزام بتوظيف الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي حتى يتم التحكم في بنود الأجور والمرتبات في الموازنة العامة.

كما أن للسياسات النقدية الانكماشية دورا هاما في زيادة معدلات البطالة، فوضع سقف للائتمان من شأنه أن يحد من قدرة القطاعات في تمويل المصروفات الجارية وبالتالي تخفيض الإنتاج ومن ثم التأثير سلبا على طلب العمالة. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى التحول عن الاستثمار وبالتالي خفض الطلب على العمالة. هذا بالإضافة إلى دور الخوصصة السلبي على العمل والمتمثل في التخلي عن آلاف العمال في المشاريع والمؤسسات المخصخصة مما يزيد من معدلات البطالة

1-3 تدهور أحوال الفقراء وذوي الدخل المحدود .

إن سياسات زيادة أسعار السلع والخدمات، وكذا سياسة إلغاء وتخفيض الدعم الحكومي للسلع والخدمات الضرورية والتي يستفيد منها الفقراء بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بزيادة الضرائب غير

[1] – ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره ،ص 232

المباشرة، كل هذه السياسات من شانها أن تؤدي – خاصة خلال المراحل الأولى لتطبيق البرامج– إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد خاصة الفقراء منهم وذوي الدخل المحدود وكذا انخفاض مقدرتهم على توفير احتياجاتهم المعيشية بسبب ارتفاع تكاليفها. وتتحمل هذه الفئة الجزء الأكبر من التكاليف والآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية . وإجمالا، فانه في ضوء الطابع الانكماشي الصارم الذي تتسم به برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، تؤدي هذه البرامج إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وخفض الأجور الحقيقية، ومن إعادة توزيع جذرية للدخل يترتب عليها تفاوت رهيب بين الفقراء والأغنياء وتردي درجة إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الموطنين وذلك نظرا لارتفاع الأسعار وانخفاض الإنفاق الاجتماعي. [1]

ويذهب بعض المتشددين إلى حد القول بان منطق الصندوق النقدي الدولي هو منطق مالي وتقني لايهمه الجانب الاجتماعي ولا الجانب التنموي، لان الاقتصاد في منظوره هو عبارة عنً مكانيكً إذا عرفت بعض العطل أو الاختلال يجب العمل على معالجتها والرجوع إلى نقطة البداية. أي التوازنات الأساسية (توازن الموازنة العامة، توازن ميزان المدفوعات) . [2]

وفي الأخير نشير إلى أن الصندوق احدث تغييرا في مضمون البرامج المدعومة من طرفه في البلدان منخفضة الدخول، ويتمثل هذا التغير في إنشائه تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو وبذلك يؤكد الصندوق على السياسات المناصرة للفقراء والمناصرة للنمو. [3]

2- التكاليف السياسية .

نتيجة لتعارض المصالح بين الأغنياء والفقراء تتضاعف الصعوبة السياسية في الاضطلاع بعملية الإصلاح الاقتصادي، فإذا تم تصميم هذه البرامج دون مراعاة آثاره على الفقراء فان افتقاره إلى الحساسية نحوهم سيصبح موضعا للاحتجاجات وقد يصبح من غير المحتمل الظفر بالتأييد العريض (سواء داخل البلد، أو فيما بين الدائنين والمتبرعين المحتملين) وهو تأييد ضروري لتحقيق نجاح حقيقي ومستدام. ومن ناحية أخرى فان استهداف الفقراء بهدف حمايتهم قد يفرض في الأجل القصير تكاليف ضخمة على فئات أخرى أيسر

[1] – رمزي زكي، **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، القاهرة 1996 ، ص 190

[2] – الحبيب المالكي، **الاقتصاد والأزمة** ، دار النشر المغربية، الدار البيضاء ، 1986 ،ص 33

[3] – سانجيف جوبتا، وآخرون، **هل يحقق تسهيل أعداد الفقراء وتحقيق النمو التوقعات؟** التمويل والتنمية، يونيو2002 ص 17.

حالا من الناحية الاقتصادية ولها قوة سياسية اكبر، ومن شان تجاهل احتياجاتها أن يقوض برنامج الإصلاح الاقتصادي تماما مثل تجاهل احتياجات الفقراء [1] .

وفي اغلب الأحيان يستلزم تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي وجود سلطة منحازة بشكل واضح إلى الطبقة الغنية في المجتمع والى رأس المال المحلي والأجنبي ودائما ما تواجه الدول التي تطبق برامج الصندوق بإخلاص وتفان احد أمرين: التضحية بالديمقراطية من اجل الاستمرار في تنفيذ هذه البرنامج، أو حدوث انقلابات على الحكومة بعد ما تتضح العواقب الوخيمة لتنفيذ البرنامج. وهذه التكلفة السياسية ينبغي عدم تجاهلها عند تقييم برامج الإصلاح [2].

وقد شهدت غالبية الدول المطبقة لهذه البرامج اضطرابات ومظاهرات شعبية (مثل ما حدث في مصر سنة 1977 ومرورا بسلسلة من الاضطرابات الحادة سنة 1984، و1985، في كل من تونس، والمغرب وبوليفيا، وجمهورية الدومينيكان، وهاييتي والسودان، وزامبيا، ونيجيريا، وفنزويلا سنة 1988 ...الخ).

3- التكاليف الثقافية .

تعمل برامج الإصلاح الاقتصادي على نشر وتعميم الخصوصية الحضارية للغرب في النمو والتطور وما يترتب عن ذلك من أنماط حياة وسلوك اجتماعي وقيم ثقافية. وقد اعتمدت هذه البرامج ومنفذوها على وسيلة التليين الفكري والترويض الثقافي مع الفئات الرافضة للثقافات الوافدة. وفي بعض الأحيان تعتمد التهميش والإقصاء والتشويه، وكل ذلك من اجل تسهيل إعادة الهيكلة التي تستدعيها الخصوصية الحضارية الغربية وتوطيدها. وكانت أهم قنوات ممارسة ذلك التأثير ما يلي :

الإعلام الذي مهد ورافق سير البرامج.

- السلع والخدمات المستوردة التي أغرقت الأسواق أثناء تطبيق البرامج وبعدها، لما تحمله من قيم وأنماط حياة وما تؤدي إليه من إعادة تشكيل الاستهلاك وربطه بمخرجات الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة .
- وكالات السياحة والنقل والاتصال، لمالها من دور في زرع النمط الغربي. [3]

---

[1] - جيمس بوتون و بور يس بيرنشتين، **التصحيح من اجل التنمية: صندوق النقد الدولي والفقراء**، التمويل والتنمية،سبتمبر،1994 ص 43.

[2] - مصطفى العبد الله، **التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية** ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999 ص 4.

[3] - ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره ص 215

المبحث الثاني: الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري

إن جل برامج الإصلاحات تؤثر بشكل سلبي على التشغيل ،وتؤدي إلى زيادة البطالين مع بداية تطبيقها كونها تعتمد على سياسة تقشف تهتم بالتحكم في الطلب الكلي ،مما يعني تقلص مستويات الاستثمار وتراجع الدولة عن دعم المؤسسات التي تعاني من الإختلالات مالية ،من خلال فسح المجال إلى القطاعات الخاصة وما سينتج عنه من تسريح لليد العاملة .

المطلب الأول : الإختلالات الهيكلية الداخلية في الإقتصاد الجزائري

على الرغم من الآثار السلبية التي ستنجم عن برنامج التعديل الهيكلي من الناحية الاجتماعية ،فقد تم تطبيقه بداية من سنة 1995 قصد وضع حد للمسار التضخيمي وللعجز الملازم لميزان المدفوعات بمختلف مكوناته ،نتيجة لارتفاع خدمات الدين . وفي ذات الوقت اتسعت البطالة في أوساط الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ،حيث وصل معدل البطالة إلى 27% سنة 1994 وأصبح الفقر يمس أكثر من ربع السكان .

سيتم من خلال هذا الجزء التطرق إلى أهم الاختلالات الهيكلية ، مع الإشارة إلى أهم النتائج التي تم تحقيقها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بموجب برنامج التعديل الهيكلي ومدى تأثيره على سوق العمل .وسنحاول معالجة ذلك في ثلاثة عناصر أهم مظاهر الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني ،أهم النتائج الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي ومسار التشغيل في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي .

إن التعرض الهم هذه المظاهر سوف يظهر بطريقة غير مباشرة الأسباب و الدواعي التي كانت تقف وراء تبني إصلاحات التعديل الهيكلي التي تمتت تحت إشراف صندوق النقد الدولي وما يفرضه من شروط قاسية يتحمل عبئها المجتمع الجزائري خاصة ذوي الدخل المحدود أو الضعيف . [1]

1-ارتفاع معدل التضخم :لقد كان لسياسة الإفراط في عرض النقود أثرا كبيرا على ارتفاع معدل الضخم ،من خلال حجم السيولة الذي عرف فائضا كبيرا بسبب العجز النقدي لخزينة الدولة ،سببه الرئيسي تحملها لأعباء مالية كبيرة تمثلت أساسا في سياسة الدعم والتطهير المالي للمؤسسات العمومية العجزة ،في وقت تنشط فيه بعض الأنشطة الاقتصادية خارج دائرة التعامل المصرفي لسبب أو أخر .كما إن

[1] – ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية 2010، ص 196 .

عدم تناسب تطور الأجور والإنتاجية الفعلية قد ساهمت أيضا في ارتفاع الطلب الداخلي ،وبذلك وصل معدل التضخم إلى 29 % لسنة 1994 .

لمعالجة هذا المسار الضخيمي تم الاعتماد على برامج كلاسيكية تسعى لامتصاص فائض السيولة ،من خلال سياسة نقدية تراقب توسع الكتلة النقدية بواسطة رفع معدلات الفائدة ،تاطير القروض والتقليص من حجم الائتمان ...الخ. إضافة إلى إجراءات أخرى تهدف إلى الحد من الطلب الكلي وجعل العرض الكلي اقل تقلصا .

2-الرصيد السلبي لخزينة الدولة : أدت الأعباء المالية التي كانت تتحملها الدولة في السابق،والخاصة بتغطية العجز للمؤسسات العمومية إلى ظهور العجز في الخزينة العمومية بأكثر من 100 مليار دج سنة 1993 ،و 65 مليار دج سنة 1994 . ويعود ذلك التراجع إلى تقليص نفقات تجهيز وإلغاء سياسة تدعيم الأسعار وتركها تعمل وفقا لقواعد السوق باستثناء بعض السلع الأساسية ،بالإضافة إلى محاولة التحكم في كتلة الأجور. وبالموازات مع ذلك شهدت ميزانية الدولة هي الأخرى اختلالا في توازنها ب 69 مليار دج سنة 1993 ،نتيجة لارتفاع النفقات العمومية مقارنة بالإيرادات المحصلة . [1]

المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية الخارجية في الإقتصاد الجزائري.

1-أزمة الديون الخارجية : من أهم الدواعي التي استوجبت تطبيق الإصلاحات هي أزمة تسديد الديون الخارجية في أجالها ،خصوصا وان حجم الديون قد انتقل من 19.37 مليار دولار أمريكي سنة 1980 إلى 26.6 مليار سنة 1989 .[2] ليستقر نسبيا عند ذلك مع بداية التسعينيات . وبالمقابل فقط شهدت خدمت الدين ارتفاعا كبيرا إذ وصلت سنة 1988 إلى 76.8% مقارنة بإجمالي الصادرات ثم إلى 82% سنة 1993 وقد ظلت الجزائر ترفض خيار إعادة الجدولة ،وتتردد بينه وبين إعادة التمويل ، لتستقر عند تبني وقبول إعادة الجدولة من خلال اتفاقية ابريل 1994 ،والتي امتدت على مدى سنة كاملة واتبعت بأخرى في ماي 1995 تمتد إلى مدى 03 سنوات .

---

[1]- ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد** مرجع سبق ذكره ، ص 199 .

[2]- عبد المجيد بوالوذنين،**تسيير أزمة مديونية الدولة النامية حالة الجزائر** ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر ،1994 ص 175 .

2- اختلال توازن ميزان المدفوعات : لقد عرف ميزان المدفوعات اختلالا منذ صدمة النفط لسنة 1986 ،الشيء الذي أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجاري بسبب ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات كما أن الهيكل الغير الملائم للديون الخارجية قد ساهم هو الأخر في تفاقم العجز به ،نتيجة لمخاطر أجال التسديد و انخفاض قيمة العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي الذي يشكل قرابة نصف الديون الخارجية ناهيك عن نمو الطلب الداخلي الكلي بسبب زيادة حجم الاستهلاك لدى الأعوان الاقتصاديين.[1]

المبحث الثالث: مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: أهم برامج الاستقرار الاقتصادي .

برنامج التثبيت الاقتصادي الأول : 30/05/1990 إلى 31/05/1989:في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانيات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض.

لقد سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، حيث وافق صندوق النقد الدولي علي تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار اتفاقSTAND BY ، وقد استخدم المبلغ كلياً في 30 ماي ، وكذلك

[1]- ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد** مرجع سابق، ص 198.

تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والذي قدر بـ 351 مليون وحد حقوق سحب خاصة بسبب انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية. [1]

برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991 واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إصلاح المنظومة المالية .
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري .
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات .

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بـ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاص ، أي ما يعادل 403 مليون دولار ،مع خدمة دين تقدر ب 6 مليار دولار لسنتي 1992-1990، ورغم ما أي ما حققته الجزائر من إنجازات كانخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 26,7 مليار دولار سنة 1992، إلاّ أنه ابتدءاً من سنة 1992 بدأت تظهر إختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % .كما أن نسبة البطالة وصلت إلى23.2% إذ عاشت الجزائر وضعاً اقتصادياً واجتماعياً صعباً جعلها

[1] – مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 130

في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي أخر [1] .

برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995 :

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة القصد – النية – التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول إلى اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن .تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي :

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن ..
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة ..

على هذا الأساس وافق صندوق النقد على هذه الإستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مقدرة بـ 731,5مليون حقوق سحب الخاصة أي ما يعادل 1037 مليون دولار، وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة

كانت مع ايطاليا في فيفري . 1995 و كإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا ونذكر منها :

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار يساوي 36 دينار أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل . %40.17
- بهدف دعم إدماج الاقتصادي الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية.

[1]– سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة** –دراسة قياسية تحليلية ، مذكرة ماجستير ، 2009–2010 ، ص 48 ص 49

- .تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام وتقليص وتيرة التوسع النقدية .(الكتلة النقدي) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى23.5%[1].

اتفاق التصحيح الهيكلي مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998

نتج عن انبثاق برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (1995-1994) السابق الذكر اتفاق آخر تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995إلى 01 أفريل 1998، تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق وتلخص اهم محاور هذا البرنامج كما يلي:

السياسة النقدية :تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معادلات التضخم حتى تصل إلى 6 % مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معنية .

تحرير الأسعار :يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات قطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب بـ 200 % تماشياً مع الأسعار العالمية بين سنتي 1996-1994 .

تحرير التجارة الخاصة والتحكم في نظام الصرف :يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحاً سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

[1]- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية** ، مرجع سابق ، ص 49 ص 50

قطاع الفلاحة وقطاع السكن :من بين البرامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي هدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر والتي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته واندماجه في المخطط الإقليمي.

نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى:

- تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي.
- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية.
- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة [1].

أما فيما يخص قطاع السكن فلقد اتخذت عدة إجراءات، لأهميته الكبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، حيث وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصاً في مجال التعمير والعقار والتمويل.

تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية .:هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى:

تنمية القطاع الخاص :يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس المال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49 .% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995.

إصلاح المؤسسات العمومية :لقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصلاحات بعد سنة 1988 ومنها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية والتي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام وتهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤولياتها وإجبارها على تحسين مردودياته

[1]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 145 ص 146

بعد تجربة خمس سنوات لهذه الصناديق لوحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله ولم تعطي الوصايا أي مردود وأن هذه الإصلاحات لم تأتي بالجديد وعليه تم حل هذه الصناديق في 1995/12/24.

إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية واحتكار لأموال الدولة أدى إلى تأطير جديد للاقتصاد العام من خلال مرسوم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الذي أدى إلى حل صناديق المساهمة واستحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط مهم من رأس المال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متعاملة وبموجب المادة 17 من القانون 95-55 تم إنشاء المجلس الوطني للمساهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة وتوجيهها.

إن الشركات القابضة الإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المردودية الإنتاجية مثلاً قطاع الصناعة به ستة شركات قابضة، قطاع البناء والأشغال العمومية به شركتين قابضتين، وكان رقم أعمال مبلغ 590 مليار دينار سنة 1998 ومستوى الديون انخفض بنسبة 4 % ونسبة نمو كان ما بين 9.3 % و10.5 %، ولكن قبل هذا الإجراء وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية جاء مخطط التقويم الداخلي الذي يهدف إلى وضع كل الوسائل والمكانيزمات التي من شأنها تحسين مستوى الإنتاجية والاستعمال الأفضل للمواد.

إن تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر مثلت عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة وعبء الدين الخارجي أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية ولعل أهم ما أستحدثه قانون 95-22 الموافق لـ 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية وأن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص، بنقل الملكية ومعها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية ونقل الإدارة إليه، أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع ومنشآت.

وحددت المادة الثانية من قانون الخوصصة أن القطاعات المعنية بالعملية هي المتعلقة بميدان الدراسة وإنجاز البناءات، الأشغال العمومية، الري، التجارة، التوزيع السياحة والفندقة، الصناعات النسيجية الزراعة الغذائية، الصناعات التحويلية، الميكانيك، الكهرباء الإلكترونيك الخشب ومشتقاته،الورق الكيمياء البلاستيك، الجلود، النقل، أعمال الخدمات البنائية والمضاربة، التأمينات، الصناعات الصغيرة.

كما أنه استوجب هذا القانون عدة شروط لخوصصة المؤسسات العمومية وحدد مجموعة من المبادئ التي تتم على أساسها عملية التحول منها :

- التدرج والانتقائية في عملية الخوصصة، وكذا الشفافية.
- مراعاة المصلحة العامة بوضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المحولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة.
- الاستفادة من عملية بيع المؤسسات العمومية دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مع تحديد مبادئ توجيهية لحماية عمال وإعطاء حق المشاركة في رأس المال المؤسسة المحولة بنسبة % 20 .[1]

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا إصلاحيا كثيفا من اجل إعادة النظر وتعديل سياساتها الاقتصادية وهذا بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وقد شملت ما يلي:

1- **السياسة النقدية:** قبل عملية الإصلاح الاقتصادي فإنه لا يمكن التحدث عن وجود سياسة نقدية واضحة، وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخر[2]

ومن الرتيبات المتفق عليها مع الصندوق تم تحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2 كما تم تحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياط القانوني الإجباري سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية وهذا بشكل مزايدات على القروض لسحب الأرصدة الفائضة البنوك كأداة رئيسية للتحكم في عرض النقود و العمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة في 1996.

ورافق الإجراءات النقدية تسيير مالي صارم بضبط المالية العامة خلال فترة السنوية الشيء الذي يبعد السلطات العمومية من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما يمكن من إتباع سياسة نقدية صارمة.

---

[1]- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية** ، مرجع سابق ، ص 51 ص 52

[2]- كريمة حبيب ،**الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية واعادة الجدولة** ، جامعة محمد خيضر بسكرة، بحث ماجستير ،2005-2006، ص 19

2- **إصلاحات الصرف الأجنبي**: لقد أدى السعر المرتفع و غير حقيقي للدينار الجزائري بعقد الحسابات الجاري الخارجي للدولة، و ساعد ذلك على ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية.

وتهدف برامج التثبيت على المستوى سوق الصرف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي و الموازي حتى يصبح سعره يتم عن طريق العرض و الطلب.

وكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25 % من القدرة الموجود بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف في سوق الموازي أي جعل الدولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري . و في الواقع فإن تخفيض قيمة العملة أقل مما هو مرغوب حيث أصبح 1 دولار أمريكي يعادل 22.5 دينار جزائري انطلاقا من سبتمبر 91. و ذلك بسبب ضعف إحتياط الصرف آنذاك، وكان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار تحرير مدفوعات الإستيراد خلال هذه السنة. و فيما يلي الجدول [1] .

الذي يمثل تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار خلال الفترة 1998/88.

الجدول رقم (1-2) سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة 98/88

الفترة	1988	1989	1990	1991	1993	1994	1995	1996	1997	1998
دولار مقابل الدينار	6.73	8.03	12.2	17.8	24.1	18.9	52.2	56.2	58.4	60.6

المصدر : بطاهر علي ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2004، ص190.

3 -**تحرير التجارة الخارجية** بدأ برنامج تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج و قد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح للوسطاء إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية و تجارة الاستيراد كما تم خفض المعدل الأعظمي

1- بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004، ص ص 191.

للرسوم الجمركية من 60 % إلى 45 % في أول جانفي 1997 مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحوليات و التبغ و سيارات الركوب الفردية و النقدية. و يتم تخفيض التعريفة الجمركية في السنوات القادمة لتتوافق بالكامل مع مشروع الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (OMC).

4- **تحرير الأسعار** : لقد كان نظام الإعانات المعمم و الذي وصلت نسبته إلى50 % من الناتج الداخلي الإجمالي كان نطوي على مساوي عديدة منها.

- تراكم المخزون الموجه إلى المضاربة وندرة عامة لمختلف المدعمة.

- ظهور السوق الموازين و بيع المنتوج في النهائي للمستهلك بسعره الحقيقي أو أكثر.

- اتساع حجم التهريب للمواد المدعمة و بكميات كبيرة إلى الدول المجاورة.

- و في سياق إصلاح نظام الأسعار تم إلغاء الدعم عن معظم المنتوجات الغذائية و البترولية إلى حوالي 200% خلال سنة 94-95 و في نهاية 97 تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية و البترولية لتتماشى مع الأسعار العالمية.

وكان لابد أن يكون لإجراءات ارتفاع الأسعار إلى العالمية انعكاسا بالغ الأثر على الفئات الاجتماعية المختلفة و خصوصا ذات الدخل الضعيف لذلك فإن السلطات قد لجأت إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية الذي انطلق في الواقع خلال سنة 1992 غير أنه عرف سوء تنفيذ وكان مكلف للخزينة (2% من الناتج الداخلي الإجمالي) ليتم استبداله سنة 93 ببرنامج آخر سنة 1993 يتم بموجب تشغيل الأشخاص المعنيين لأوقات محددة في أشغال ذات نفع عام ببلديات الإقامة لقاء تقديم تعويض أقل من الحد الأدنى للأجور. بهدف إلى تحقيق آثار رفع دعم الأسعار وتخفيض قيمة الدينار كما تم تقييم منح تعويض التأمين على البطالة للأفراد الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية. [1]

5- **ميزان المدفوعات**: ميزان المدفوعات هو المرآة التي تعكس الوضعية الاقتصادية للبلاد إتجاه العالم الخارجي ولقد كانت وضعية الجزائر تتميز بنوع من التوازن إلى غاية 1986. حيث أدى تراجع أسعار المحروقات التي تمثل قيمتها 96 % من إجمالي الصادرات) و اقتراب آجال تسديد الديون الخارجية إلى

[1]- بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ،ص 192 ص 193 .

ظهور أزمة خانقة أحدث عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات فأصبح البحث عن إعادة التوازن الخارجي من بين الأولويات الرئيسية في برنامج التثبيت الاقتصادي.(1)

5-1/ **خدمة الدين الخارجي:** إن المتتبع لتطور الدين الخارجي يلاحظ الانخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين خلال الفترة عملية إعادة الجولة في سنة 1998 التي سجلت فيها إرتفاعا حيث بلغت خدمة الدين 5.2 مليار دولار أي ما يعادل 47.5 % من قيمة الصادرات ثم عادت الانخفاض . و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول و إرتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع و ذلك رغم تراجع أقساط الفائدة عام 1998.

الجدول (2 –2) تطور قيمة المديونية الخارجية للفترة (2001/1994) (مليار دولار أمريكي)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المديونية الخارجية	29.5	31.6	33.7	31.2	30.05	28.3	25.3	22.3
خدمة الدين	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2	5.1	4.5	4.5
نسبة خدمة الدين للصادرات %	47.2	38.8	30.7	31.7	44.5	39.2	20	22.3

المصدر بطاهر علي، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد الأول،مرجع سبق ذكره ، ص202.

ويعني هذا أن معظم الجهد الاقتصادي المتمثل في الإيرادات المالية التي تتحصل عليها الدولة تتحول إلى الخارج دون مقابل من السلع والخدمات .بعبارة أخرى أصبحت الجزائر تدفع ما يعادل مديونيتها كل 03 سنوات كخدمات ديون فقط .

5–2/ **الميزان التجاري:** يتمتع حاليا بفائض ممتاز إرتفع من عجز قدره عام 1994 بـ 0.26 مليار دولار أمريكي إلى فائض يقدر 9.0 مليار دولار أمريكي سنة 2001 كما يوضح الجدول

(1) – بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 197.

الجدول رقم (3– 2) تطور الميزان التجاري للجزائر سنة (1994-2001) (دولار أمريكي)

الفترة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الميزان التجاري	0.26-	0.152-	4.08	5.69	1.5	3.36	12.3	19.09

المصدر بطاهر علي **مجلة اقتصاديات إفريقيا** العدد الأول،مرجع سبق ذكره ، ص205.

إن الميزان التجاري يتمتع حاليا بفائض ممتاز ، حيث ارتفع من عجز قدره -0.26 سنة 1994 الى -0.152 دولار سنة 1995 إلى فائض قدره 4.08 مليار دولار ثم 5.69 مليار دولار السنتين المواليتين على التوالي ، ثم انخفض هذا الفائض إلى 1.5 مليار دولار سنة 1998 ، ثم عاود الارتفاع وبلغ كحد أقصى له آنذاك عام 2001 بقيمة 19.09 مليار دولار مقابل 12.3 مليار دولار سنة 2000 .

6- **الخوصصة وإصلاح القطاع العام**: إن بداية إصلاح القطاع العام خلال الأزمة كان بإصدار القانون رقم 88-01 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية و المالية ووفر لها قدر كبير من الحرية لهدف تحقيق اللامركزية في إتخاذ القرار . و شمل ذلك.

- إلغاء الوصاية الوزارية.
- تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير.
- حرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها.
- وإمكانية الاستثمار دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط.
- إمكانية إعلان حالة الإفلاس والمعاقبة إذا لم تقم بتسديد التزاماتها المالية.

فقد جاء القانون 88-01 ليسهل عملية الانتقال إلى السوق و تجنب معوقات التسيير المركزية البيروقراطية [1]

[1]- محمد بلقا سم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 98.

وقد واجهت هذه الإجراءات العديدة من الصعوبات تمثل في تراكم خسائر المؤسسات لأنها لم تكن لها السلطة الكافية في تحديد أسعار منتوجاتها و كانت كل مرة تلجأ للبنوك التجارية لتغطية عجزها.

و خلال سنة 1994 و بالموازاة مع انطلاق الإصلاح للاقتصاد الوطني حاولت السلطات معالجة هذه النقائص أو أنشئت لهذه الغاية وزارة كاملة وهي وزارة إعادة الهيكلة.

و الملاحظ أن برنامج التعديل الهيكلي لعام 1995 ثم تدعيم بخصوص وأحكام كانت موجهة إلى إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي و تطهير البنوك التجارية و ذلك بهدف بعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى التي يمكن تأهيلها وغلق و تصفية تلك التي لا يمكن إنعاشها.

وفي هذا الإصلاح فإن تقديرات FMI تشتد إلى أن حوالي 76 مؤسسة و 64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق و التصفية و التصفية وثم تسريح 400 ألف عامل نحو البطالة.

و طبق أول برنامج للخوصصة بمساندة من البنك الدولي في أفريل 96. وركز على مؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 13000 مؤسسة ومن بين 274 مؤسسة عامة جرت خوصصة أو تصفية 117 مؤسسة لنهاية 1996.

و نهاية 1998 قدرت وزارة المالية مختلف عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية حوالي 1400 مليار دينار.

وللإشارة فإن عمليات التطهير مثلت 50% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأيضا فغن سياسة التطهير للمحفظة للبنوك العمومية استمرت حتى بعد إنجاز برنامج التعديل الهيكلي ، حيث أنه بين عامي 1998-2001 فإن تكلفة عمليات التطهير انتقلت من 1400 مليار إلى 2000 مليار دج . [1]

مفاوضات إعادة الجدولة مع الجهات الدولية: [2]

1- الاتفاق صندوق النقد الدولي و البنك العالمي نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينات و عجزه عن توفير السيولة اللازمة من الدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين إلى أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات في أواخر

[1]- بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ،ص 205 ص 207.

[2]- بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص 181 ص 185.

الثمانينات و تطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 9.05 مليار دولار سنة 1993ن مما تطلب لجو الجزائر لكل من FMI و BIRDللحصول منها على قروض ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

و قد بدا دور صندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينيات خاصة بعد خطاب النواب الذي أرسل وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 والاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تم تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى الخطوات لتحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، أما ثاني اتفاق مع الصندوق و البنك الدوليين كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ الفوائد أساس قواعد السوق.

و عكس إنفاق جوان الذي ابرم في سرية تامة فإن الاتفاق الذي أبرم في بداية 1994، الذي يغطي الفترة من أفريل 1994 إلى مارس 1995، واتفاق آخر سنة 1995 ثم بموجب الالتزام برنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الفترة (31 مارس 95- 1 أفريل1998) كما تم الإعلان عن إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

2- الاتفاق مع نادي باريس توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع FMIفي عام 1994 إلى نادي باريس اجتمعت مع ممثلي FMIو ONCTAD والمجموعة اللإقتصادية الأوربية وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية واتفق ممثلوا الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا للإصلاحات المهمة التي تعهدت الجزائر باتخاذها وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة وطويلة الأجل والمنصوص من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات والمؤسسات الدولية وتتعلق بـ:

- أقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994.

- وكانت طويلة تسديد الديون التي تمت جدولتها والتي تبناها الدائنون وهي طريقة التسيد المختلفة وتتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.

- مدة العفو تتدرب 4 سنوات على الأكثر.

- التسديد يبدأ مع فترة الإعفاء المقدرة بـ 4 سنوات أي ابتداء من 31 ماي 1998.

وكذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع، أبرمت الجزائر في جويلية 95 اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ومست إعادة أقساط الدين والفوائد المستحقة خلال الفترة الممتدة من 1 جوان 95 إلى ماي 1996.

والديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سياسي خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2011.

وتقدر الديون العمومية التي أعيد جدلتها خلال 1994- 1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.

الاتفاق مع نادي لندن: تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة الجدولة الديون الخاصة في 1 أكتوبر 1994 لدى هذا النادي.

وبعد مفاوضات شاقة تم اتفاق إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان و جويلية 1996. وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى غاية ديسمبر 1990.

المطلب الثالث: تقييم مسار الإصلاح الاقتصادية في الجزائر.

لقد شرعت في الإصلاحات الاقتصادية منذ أكثر من عشرة سنوات من أجل القيام بتحولات جذرين في الدائرة الاقتصادية و في المحيط المؤسساتي، وإنفاق هذه الإصلاحات هي ما أقره مشروع التقدير حول الطرف الاقتصادي الاجتماعي بالرغم من تحسين أسعار المحروقات سنة 2000 و الذي صاحبها لمجلس انخفاض في خدمة المديونية إلى 9.8 %و الذي أدى إلى استفادة الجزائر من ظرف مالي مناسب فإن المجلس لدى بأن نسبة النمو خلال السنوات الخمسة الأخيرة و المقدرة بـ 3% تبقى غير كافية للاستجابة إلى الحاجات الملحة للسكان لاسيما في ميدان التشغيل. و بالنسبة للإصلاحات فالبرغم من

الاختيارات الواجب اعتمادها قد تم تحديدها بوضوح فإن وسائل التحقيق المجسدة في المؤسسات المكلفة بتنفيذها(الإدارة، البنوك ، العدل، الجباية). تبين أنها غير متكيفة من حيث طبيعتها ومن حيث ذاتيتها.

و فيما يخص التجارة الخارجية فإنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من أجل تنويع الصادرات فإن سعر البترول يبقى المحدد المسيطر على رصيد ميزان المدفوعات.حيث بلغت نسبة الصادرات 97.09% من حجم الإجمالي لها خلال السداسي الثاني من 2001. و تبقى سياسة الاعتماد على لإيرادات المحروقات من أكبر السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني الجزائري حيث لا يزال مصير التوازنات الكلية مرتبط بأسعار البترول. و يبقى الوضع الاجتماعي المزري مؤشرات كافيا للحكم على مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية هذا رغم الانخفاض في معدلات التضخم. [1]

[1]- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق** (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003،ص 324 ص 326.

خاتمة الفصل

لقد أظهرت برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية على ضرورة أبجز بين السياسة المالية و النقدية والتجارية لخفض عجز الميزانية المدفوعات المدفوعات، وزيادة الصادرات، وخفض معدلات التضخم وضرورة التشجيع خوصصة القطاع العام ولاستثمار الأجنبي. و يتطلب نجاح برنامج الإصلاح ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي للمواطنين والعمل على تحقيق آثار الإصلاح على محدودي الدخل وكذا ضرورة الإصلاح التدريجي للحد من الآثار السلبية للإصلاح.

الفصل الثالث

واقع البطالة
في الجزائر
و آليات الحد منها

مقدمة الفصل

تشكّل البطالة أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطات العمومية في الجزائر وتتطلب مواجهة البطالة تطبيق استراتيجية فعالة مبنية أساسا على فهم هذه الظاهرة وكيفية تفاعلها مع الاقتصاد خصوصاً عبر تحديد علاقة سوق العمل بالأسواق الأخرى، ففي جانب الطلب يعتبر النمّو الاقتصادي من أهم محدّدات العمالة والتشغيل، وبالتالي فإن تسريع وتيرة النمّو وتوفير بيئة مواتية له تساهم في توفير مناصب شغل للداخلين لسوق العمل، وبالرغم من معدلات النمّو الاقتصادي المرتفعة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى غير كافية لخفض معدلات البطالة.

تحتاج الجزائر الى معدلات نمو مرتفعة في القطاعات ذات كثافة العمل المرتفعة مثل الصناعة التحويلية والخدمات غير الحكومية، وذلك بغية تقليص معدلات البطالة المرتفعة، وعلى الرغم من أن الجزائر تشهد مرحلة الانتقال الديمغرافي، فإن عدم مطابقة مخرجات النَظام التعليمي مع متطلّبات السوق تعتبر من أكبر عوائق سياسات محاربة البطالة.

المبحث الأول: أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على البطالة في الجزائر

إن برامج الإصلاح الاقتصادي تضمنت تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل كالخصخصة مثلاً و ما ترتب عنها من غلق مؤسسات بأكملها وتصفيتها وتسريح عمالها، وكذلك ما ترتب عن بعض السياسات الإصلاحية كسياسة تخفيض قيمة العملة، وانخفاض الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والاستثمارية وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار وما لذلك من أثار بالغة على حجم العمالة وسنحاول في هذا المبحث إبراز انعكاسات هذه الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر. حيث اعتمدت الحكومة الجزائرية على محورين أساسيين:

- ✓ مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (منذ الاستقلال إلى غاية تطبيق برامج التعديل الهيكلي).
- ✓ مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014).

المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

لقد لجأت الجزائر إلى الهيئات المالية الدولية وأهمها (صندوق النقد الدولي FMI) و(البنك العالمي BM) تحت ضغوط اقتصادية جد صعبة، بعد أن وصل اقتصادها إلى حافة الخطر والاندثار، فقد كانت أول الاتفاقات المبرمة مع الصندوق عام 1989 كمحاولة لحل مشكلة ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة بتحصيل تمويلات خارجية، إلا أنها أدت إلى تفاقم المديونية واختلال التوازنات الداخلية والخارجية للدولة، وأمام هذه الوضعية عادت الجزائر مرة أخرى إلى المؤسسات الدولية، فبدأت بإعادة جدولة ديونها وفي سنة 1994 شرعت الجزائر في تطبيق أول برنامج للتثبيت تحت وصاية FMI و BM دام سنة واحدة وقد سجل تحسنًا كبيرا خاصة على مستوى المالية العامة من خلال تقليص الإنفاق الحكومي والغاء الدعم تدريجيًا وتقليص الأجور. [1]

[1]- نذير عبد الرزاق ، بن يوسف نوة ،**ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2011، ص:1

ونظرا لإرادة الحكومة القوية في مواصلة الإصلاحات، تبنت برنامج آخر للتعديل الهيكلي دام ثلاث سنوات1998-1995، جاء فيه العديد من التدابير والإجراءات، منها الخوصصة إعادة الهيكلة، وتحرير التجارة الخارجية، وكذا تشجيع الاستثمار، وتقليص النفقات العامة، وإصلاح النظام المالي ...الخ، خاصة مع سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعليه حققت هذه الإجراءات نتائج اقتصادية إيجابية، حيث عادت الدولة إلى توازناتها الداخلية والخارجية وذلك بفضل التطبيق الصارم لبرنامج FMI وBM من جهة، وتحسن أسعار النفط من جهة أخرى

وبعد انتهاء برنامج التصحيح، مر الاقتصاد الوطني بمرحلة ركود دامت حتى سنة 2000 ، حيث شهدت التوازنات الاقتصادية الكبرى تحسنًا كبيرا مما كان متوقعًا سواءً تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف أو نسبة خدمة المديونية أو مستوى التضخم، وفي نتائج لا يستهان بها وتبعث على الثقة وإمكانية العودة إلى وضع طبيعي ومستقر.

إلا أن هذه الإصلاحات قد نجم عنها آثار اجتماعية حتمية نبدأها بمشكل البطالة الذي يمثل عصب الأزمة الاجتماعية في البلاد، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن وزيادة حدة الفقر.[1]

الفرع الأول: البطالة

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30%، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي أتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط، قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر

[1] -هواري عامر، قاسم حيزية، **السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**، (ملتقى وطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر (الواقع والتحديات) جامعة الجزائر، 2013، ص3

وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال[1].

والجدول التالي يبين معدلات البطالة من سنة 1991 الى 2000

الجدول رقم (1–3): معدلات البطالة للفترة 1991–2000

البيان / السنوات	1991	1992	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة %	21.2	23.8	28.10	25.9	26.41	28.02	28.71	28.89

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

لكن هذه الوضعية سرعان ما تغيرت حيث شهدت الجزائر تراجع مهم في معدلات البطالة خلال العشرية الأخيرة، وهذا نتيجة البرامج التي سطرتها الدولة إلى جانب الاستثمارات التي ساهمت في توفير مناصب الشغل وامتصاص أعداد هائلة من العاطلين، دون أن ننسى مختلف برامج وأجهزة التشغيل التي وضعتها الدولة، لكن في نفس الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة نجد أن فئة الشباب وخاصة حاملي الشهادات هي الفئة الأكثر معاناة من البطالة.[2]

ويمكن ملاحظة تراجع عدد البطالين ومعدلاتهم من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم: (2–3): يمثل تطور الفئة العاطلة (1994–2010)

السنوات	2002	2004	2006	2008	2009	2010
عدد البطالين	2.413	1.734	1.265	1.169	1.072	1.076
معدل البطالة%	25.9	17.7	12.3	11.8	10.2	10

المصدر: مداخلة:(دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر)

[1] – مولاي لخضر عبد الرزاق، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر2000–2011**، مجلة الباحث العدد 2012/10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة س 2012، ص195

[2] –زكرياء مسعودي ،حميداتو صالح ، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر** ، (ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ،2013، ص:7

سجلت سنة 2002 نسبة بطالة قدرت بـ 25.9% وهو ما يعتبر تراجعا إذا ما قارناها مع سنة 2000 التي سجلت 28.89%، ثم سجل انخفاضات معتبرة ومحفزة على مر السنوات الممتدة الى غاية 2010 حتى بلغت 10%، كما انتقل عدد العاملين من 2.413 مليون بطال سنة 2002 الى 1.076 بطال اواخر سنة 2010 ويعود سبب هذا التراجع الى برامج الدولة المتبعة للتقليل من هذه الظاهرة على شاكلة برامج دعم الشباب وقروض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: الفقر

مشكلة متعددة الأبعاد وتختلط فيها الأسباب الداخلية والخارجية، ويتمثل الفقر من الجوع الجزئي والبؤس والحرمان والمرض والجهل والتشرد إلى إهدار الكرامة والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبشر.

والفقر من المشكلات الرئيسية التي تهم جميع بلدان العالم الغنية منها والفقيرة، وفي عالم اليوم الذي يضم أكثر من 6 مليار إنسان، يستحوذ أقل من 20 % منهم على أكثر من 80 % من ثروة العالم، في حين أن أكثر من 80 % من سكان العالم لا يحصلون إلا على أقل من 20 % من ثرواته. فقد أوضحت بعض التقارير أن مليار نسمة من سكان العالم يمثلون 80 % من الثروة العالمية بينما يصارع مليار آخر من أجل البقاء على أقل من دولار واحد يوميا، وهناك ملياري إنسان أخر لا يمكنهم الحصول على مياه نقية ولم يحصل 120 مليون طفل على فرصة الذهاب إلى المدرسة، ويعاني أكثر من 40 مليون إنسان من مرض الإيدز في الدول النامية.

تزداد الصعوبات الاقتصادية في البلدان النامية وخاصة تلك البلدان الفقيرة التي تتعرض لانخفاضات متوالية في معدلات النمو وإلى تراجع في حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، فضلا عن سوء توزيع الثروة والدخل، ويجري ذلك كله تحت وطأة برامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي المفروضة من المؤسسات المالية الدولية ومراكز القرار الرأسمالي الليبرالي في العالم، الذي أصبح يواجه تصاعدا في الفقر

كانت وستكون له عواقب اجتماعية وسياسية وخيمة لأسباب تعود بمجملها إلى فشل السياسات الاقتصادية الكلية أو فشل الحكومة أو فشل الأسواق وفشل هذه العوامل مجتمعة وحسب الحال[1].

الجزائر قطعت سنوات من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وجنت من وراء ذلك العديد من المكاسب توصلت إلى حد ما إلى إعادة التوازنات الكلية وتحرير الاقتصاد وانعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مكاسب أخرى متعددة كتقلص معدل البطالة، وتحسن مستوى الدخل...، إلا أن ثمة حائلا ما أو معوقات ما أمام الانطلاق والتنمية المتواصلة والتحسن المطرد في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الناس. وثمة اعتقاد أن التفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروة وشيوع الفقر والانحطاط العام لنوعية المؤسسات إلى حد أن هذه العوامل تمثل الحائل أو المعوق الرئيسي للانطلاق وتواصل النمو والتنمية.[2]

المطلب الثاني: مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

يعتبر برنامج النمو الاقتصادي برنامج مهم جاء لإعطاء دفع جديد للاقتصاد وهو عنه بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة إنفاقيه توسعية بهدف تنشيط الطلب الكلي.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

من أجل تثبيت دور الدولة في إطاره القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد، ومن أجل خلق بيئة اقتصادية مستقرة وتقديم الحوافز لتشجيع ودعم الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من البطالة وخلق فرص عمل جديدة، باشرت الحكومة الج الجزائرية في تنفيذ برنامجا لدعم الانعاش الاقتصادي على فترة تمتد من 2001 إلى غاية 2004.[3]

[1] – منصوري الزين، **تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر حالة الجزائر**، محاضرة، (جامعة سعد دحلب البليدة)، ص2 http://www.kantakji.com/economics/26/04/2016 اطلع عليه يوم 2016/04/12 على الساعة 32: 00

[2] – منصوري الزين، **تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 2

[3] – دلال بن سمينة، صالح مفتاح، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر–) أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر)، بسكرة، س 2013،ص292

هذا البرنامج يدخل ضمن سياسة اقتصادية تعرف بسياسية الإنعاش الاقتصادي وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازي في عصر الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القروض.....إلخ)، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي[1].

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التناقض فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، احتياطي الصرف ومعدلات التضخم وحجم المديونية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ومن جهة أخرى نجد أن هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدل البطالة، وفي هذا الإطار عمدة الحكومة إلى اتباع سياسة اقتصادية جديدة وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004"[2].

وقد كان وراء تطبيق هذا البرنامج عدة أسباب لعل أهمها عدم استجابة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لطموحات الجزائريين المتمثلة في تحسين مستويات المعيشة والتقليل من مستويات الفقر والبطالة، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي خلال فترة التسعينيات إذ سجلت معدلات سالبة على سبيل المثال سنتي 1993 و1994 واتسمت بالتذبذب والارتباط الشديد بأسعار النفط خلال السنوات الأخرى، وهو ما نتج عنه انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تميزت هذه الفترة بارتفاع حدة البطالة إذ شهدت فترة التسعينيات ارتفاع قياسي في معدل البطالة تجاوز 29 % سنتي 1999 و2000.

بالإضافة إلى ذلك عرف الفقر ارتفاعا في مستوياته، فقد شهدت فترة التسعينيات بالتحديد ارتفاعا في أعداد الفقراء (4ملايين فقير تقريبا) أغلبهم في الأرياف، كما ارتفع مؤشر الفقر البشري للفترة'1995-2000' والذي يتم تحديده على أساس ثلاث نقاط أساسية وهي مدة حياة الفرد، والمستوى التعليمي

[1] – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره ،2009، ص21

[2] – جوادي علي، بلمير بلحسن، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1970-2008**، (مذكرة تخرج ماجيستر، علوم اقتصادية)،2011، ص:76

والدخل الحقيقي للفرد، وتعود الأسباب في ذلك بالدرجة الأولى إلى الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، ونتائج الإصلاحات الهيكلية التي انعكست سلبا على تحسين مستويات معيشة المواطن الجزائري[1].

تم تخصيص أكبر نسبة من برنامج الإنعاش الاقتصادي لقطاع الأشغال الكبرى بنسبة 40 %وهذا لكونه قادر على استيعاب نسبة معتبرة من البطالين كما أنه يعمل على تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تحسين البنية التحتية[2].

مضمون دعم النمو الاقتصادي:

نتيجة تحسن لبعض المتغيرات الاقتصادية، أعلنت الحكومة سنة 2001 الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2002) وهو في جوهرة برنامج الإنعاش الاجتماعي، حيث أن نسبة 3.2 %من معدل النمو الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1995-2000) تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة ، ولقد واكب ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات وضعف إنتاجية جهاز الإنتاج انتشار النشاطات غير الرسمية ونشاطات المضاربة بشكل أوسع ومتزايد[3].

وبما أن الهدف الجوهري من هذا البرنامج يكمن في الحد من الأثار الاجتماعية التي خلفتها السياسات الاقتصادية الفارطة، فقد نجد أن هذا البرنامج قد أولى اهتمام بارزا فيما يخص تحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية والموارد البشرية، قصد الحد من الفقر، ويتجسد هذا كله من خلال الإنجازات التالية:

- **التنمية المحلية:** إن البرنامج المقترح والمقدر ب 113 مليار دج يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، وهذا من خلال التدخل للتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للسكان. حيث تضمن البرنامج انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة في الإجمال لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات على كل التراب الوطني.

---

[1] – شعبان فراج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر(2000–2010)**، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3)، سنة2015، ص:290

[3] -بن فرحات ساعد، عباس وداد، **فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي)**، جامعة سطيف 1 ،2013، ص:4

[3] –مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، (أبحاث المؤتمر الدولي، جامعت سطيف 1)،2003، ص:7

- **التشغيل والحماية الاجتماعية** : إن البرنامج المقترح لهذه الفترة في ميدان التشغيل والحماية الاجتماعية خصص له غلاف مالي قدر بـ 16مليار دج، يخص أساس برامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP-HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة، إذ تسمح هذه البرامج بخلق 70.000 منصب شغل دائم لتلك الفترة، أي ما يعادل22.000 منصب شغل إضافي كل سنة، بتكلفة قدرها 7 مليار دج أما فيما يخص النشاط الاجتماعي فالأمر يتعلق بنشاطات التضامن اتجاه الشرائح الأكثر هشاشة من المجتمع، حيث خصص لها 3 مليار دج، واعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة فخصص لها غلاف مالي قدر كذلك بـ 3 مليار دج، في حين قدر مبلغ 0.7 مليار دج لاقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة والمعزولة، كما سيقوم هذا البرنامج بتأطير سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب (ANEM) بمبلغ قدره 0.3 مليار دج.[1]

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

رأت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين2001 و2004 أن النمو الاقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي انتهجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي[2] ، خصصت برنامجاً تكميلياً تمثل أساساً في البرنامج التكميلي لدعم النمو بغلافٍ مالي معتبر في بداية الفترة، والذي قُدِر بـ 7489 مليار د.ج (8705 مليار د.ج كغلاف تجميعي للفترتين)ليبلغ سقف 8464 مليار د.ج (9680 مليار د.ج كغلاف تجميعي)بعد عمليات إعادة تقييم المشاريع الجارية وباقي التخصيصات الخاصة ومختلف البرامج الإضافية سيما برامج الجنوب والهضاب العُليا، امتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية وهذا بهدف إعادة إنعاش الاقتصاد خلال الفترة 2005-2009، ولقد جيء بهذا البرنامج خصيصاً لتحسين المستوى المعيشي للسكان وللقضاء على أزمة السكن وتجهيز المدارس، إضافة إلى تطوير الهياكل القاعدية التي تم تجسيدها في برنامج 2001-2004 كالمرافق الصحية، الرياضية والثقافية، وهذا لضمان نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية في إطار عصرنة القطاع العمومي بما يتماشى وجودة الخدمة العمومية في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال(NTIC) الأمر الذي جعل من

[1] -هواري عامر، قاسم حيزية، **السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها** ،مرجع سبق ذكره، ص8

[2] -بن عيسى كمال الدين، **أثر الإنفاق الام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر(2001-2014)** (أبحاث المؤتمر الدولي، الجزائر)، 2013 ص11

تخصيص اعتمادات مالية لتطوير هذه التكنولوجيات الحديثة أمراً حتمياً في إطار برنامج دعم النمو التكميلي.

حيث سعى هذا البرنامج لتحقيق عدة أهداف، ألا وهي:

- تحسين المستوى المعيشي للسكان
- تطوير المنشآت التحتية الأساسية التي تم بدء إنجازها
- دعم التنمية الاقتصادي وتطوير الخدمة العمومية وعصرنتها
- تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال

وفيما يلي توزيع للاعتمادات المالية لهذا البرنامج حسباً للقطاعات المحورية الخمس[1]:

جدول رقم(3–3) :التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2010

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	19085	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: دلفوف، حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر (2001–2014)

وبتحليل معطيات الجدول أعلاه قطاعياً، نجد أن أهم اعتماد مالي خصصته الدولة لتحسين ظروف معيشة السكان قدر بـ 19085 مليار د.ج لتحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني نظراً لأهمية مؤشر الرفاهية الاقتصادية في رُقي المجتمع، ولتسريع وتيرة تطوير المنشآت القاعدية تم استحداث غلاف مالي تكميلي قدره

[1]– سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001–2014)**، (أبحاث المؤتمر الدولي، الجزائر)، 2013 ص5ص6

150مليار د.ج، علاوة على مبلغ 1015 مليار د.ج لدعم التنمية، وهذا لرفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، كما تم تخصيص مبلغ 04 مليار د.ج لتحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي سيما في ظل الاقتصاد الرقمي، الأمر الذي استلزم إدراج مهمة تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال ضمن الإنفاق الرأسمالي العمومي المقدر بـ 50 مليار د.ج.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

خصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية، حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40 من اجمالي الغلاف المالي لهذا البرنامج والذي قدر ب 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، كما انصب اهتمامه حول التوجه نحو اقتصاد المعرفة، من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية ، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة من جيش، وحماية مدنية، شرطة، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي والتكنولوجيا الإعلام والاتصال،[1] جاء هذا البرنامج لاستكمال مسار التنمية الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ سنة 2001، ونظرا لتأخر في إنجاز بعض المشاريع المندرجة ضمن المخطط الخماسي (2005-2009)، والسعي من أجل احداث حركية تنموية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد .

تضمن هذا المخطط ثلاث محاور رئيس:

- تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية بنسبة 40 %
- دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية بقيمة 10122 مليار دينار بنسبة 47.7 %
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 12.3%

هذه المحاور التي وضعت من أجل الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

- تحسين مستوى التنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية.

[1]- هواري عامر، قاسم حيزية، **السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**، مرجع سبق ذكره، ص 7

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- السعي لتخفيض معدلات البطالة عن طريق خلق أكبر عدد من مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة[1] .

الجدول رقم (4-3): معدل البطالة في الجزائر (2005-2014) الوحدة مليون

السنة	الفئة النشطة	القوة العاطلة	البطالة %
2005	9492	1448	%17.7
2006	10110	1241	%15.3
2007	9969	1375	%12.3
2010	10812	1076	%13.8
2011	10661	1062	%10
2012	11432	1253	%11
2013	11964	1176	%9.8
2014	11453	1214	%10.6

المصدر: قويدر أسماء وآخرون، دور البرامج الحكومية في مكافحة البطالة

نلاحظ في الجدول أعلاه الذي يمثل معدل البطالة بين الفترتين 2005 و2014 أن نسبة البطالة التي كانت تمثل 17 %خلال سنة 2005 بدأت بالتناقص عبر كل السنوات حتى سنة 2013 ثم بدأت بالتزايد لتصبح 10.6 % خلال سنة 2014.

[1] – بن فرحات ساعد، عباس وداد، **فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره ص6

الشكل رقم(1-3): تطور حجم الفئة النشطة وحجم القوى العاطلة 2005-2014

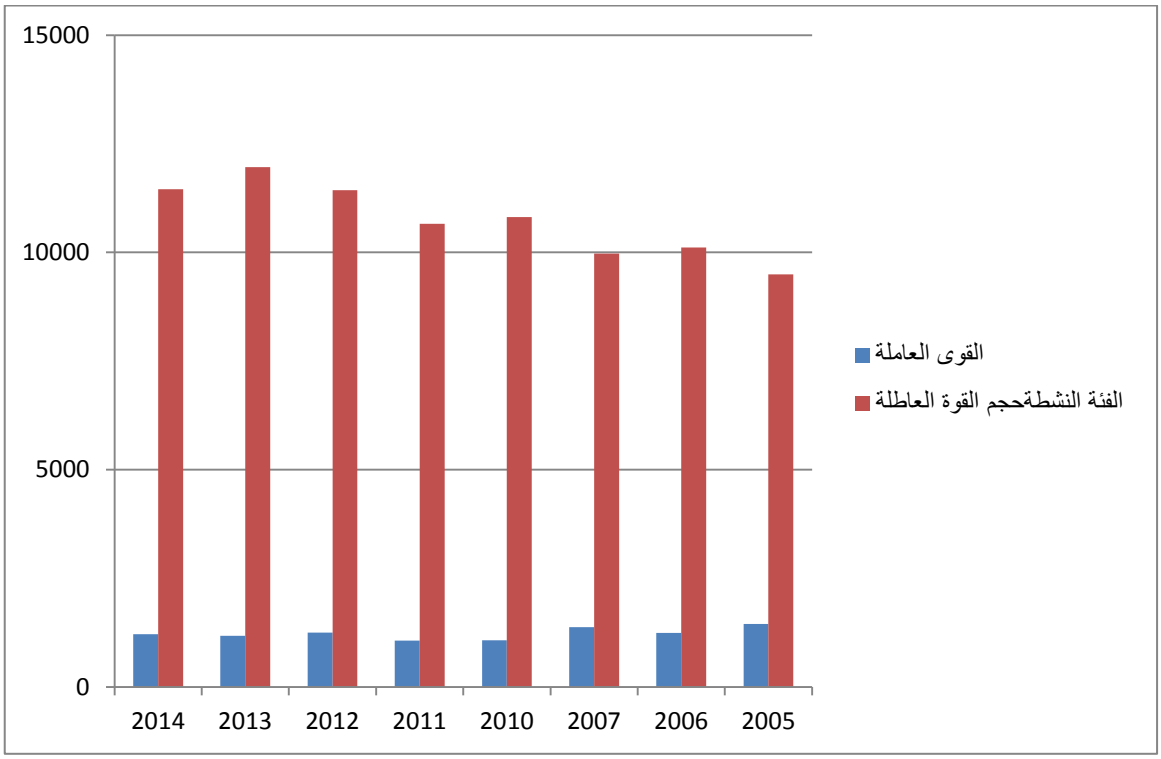

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على الجدول السابق

المبحث الثاني: الحلول والتدابير المتبعة لمواجهة البطالة في الجزائر

تمثل قضية البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على الرغم من اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: سياسة مواجهة البطالة

يمكننا تلخيص أهم السياسات والبرامج التي اتبعتها الدول في مواجهتها لمشكل البطالة من خلال النقاط الآتية: [1]

الفرع الأول: سياسات تنشيط الطلب

والهدف من ورائها زيادة فرص العمل في الاقتصاد، من خلال تحسين مناخ الاستثمار، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، أو تحفيز الشباب على إنشاء المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى التوسيع في برامج العمل العمومية، ومن بين أهم سياسات تنشيط الطلب في سوق العمل نجد:

- **سياسات تحسين مناخ الاستثمار:** التي تعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، هذه الأخيرة كان لها انعكاس في توفير وخلق فرص عمل جديدة.

- **برامج التشغيل من خلال تنمية المؤسسات الصغيرة:** نظرا لما أثبتته الدراسات على أن قدرة المروعات الصغيرة في خلق مناصب عمل أكبر بكثير من قدرة المشروعات الكبيرة في ذلك، الأمر الذي أعطاها أهمية كبرى لدى العديد من الدول.

- **برنامج التشغيل في قطاع الخدمات:** بحيث قامت العديد من الدول بتصميم برامج لتشغيل البطالين في قطاع الخدمات من خلال ما يعرف ببرنامج العمل العام وابتكرت بعضها، مثل هولندا برنامجا لتشغيل الشباب في خدمة النظافة، منها زيادة طلب القطاع العائلي على خدمات النظافة.

الفرع الثاني: سياسة تحسين كفاءة العرض

[1] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سبق ذكره، ص271

– **سياسات التدريب:** وهي من بين الآليات الأساسية لتحسين كفاءة العرض في سوق العمل وإمداده بالمهارات المطلوبة، ويتوقف نجاح سياسة التدريب على عدة نقاط أهمها التوظيف الدقيق للبطالين وخصائص مهارتهم من جهة ومن جهة أخرى التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل من المهارات والاستفادة من مردود العملية التدريبية لإفادة المتدربين من فرص العمل المتوفرة.

– **سياسات التعليم:** بعد تحسين السياسات التعليمية وتطويرها عاملا رئيسيا في إعداد قوة العمل ذو كفاءة عالية، هو ما تعكف عليه العديد من الدول.

– **سياسات تحسين خدمات التشغيل وتطوير نظم معلومات سوق العمل:** تعتبر خدمات التشغيل الكفء والفعال من بين الآليات المهمة في سوق العمل لإحداث التوازن بين جانبي الطلب والعرض، والهدف من ذلك التوفيق بين الوظائف الشاغرة والباحثين عنها، وتقوم بعدة أنشطة منها المقابلات الشخصية الأولية في مكاتب التوظيف وإنشاء نوادي عمل، فمثل هذه الآلية تستخدم في تنفيذ برامج سوق العمل الفعال، كما قامت العديد من الدول بتطوير مكاتب الشغل التي تستند إلى تبني فكرة المتعطل، فبعد أن يتم تسجيله ومعرفة المهارات التي يمتلكها يتم منحه إعانات البطالة وتحديد الدورات التدريبية التي يحتاجها، وفي الأخير يتم إلحاقه بالوظائف التي توفرها الشركات الإنتاجية والخدمية.

– **تخفيض حجم قوة العمل:** والمقصود من هذا الأسلوب هو كيفية التعامل مع كافة أنواع العمالة من كبار السن، والصبية، والشباب، فنجد الأسلوب التقليدي لخفض قوة العمل من كبار السن يتمثل في تخفيض سن التقاعد، مع رفع قيمة المعاشات، أما تخفيض قوة العمل من صغار السن بتأجيل دخولهم سوق العمل.

– **تسهيل حصول الشباب على القروض المسيرة:** من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة المدروسة التي تعتمد على إمكانيات البيئة أو منتجاتها.[1]

[1] - بوكروشة عمار، ناصف محمد، **آليات دعم التشغيل في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، فرع البويرة)، الجزائر** ،2015، ص21 ص 23

المطلب الثاني: أفاق التشغيل في الجزائر

يعتمد في التقدير النسبي لآفاق تشغيل على جملة من الفرضيات، التي يجب أن تكون في عمومها تعبر عن مجمل العوامل المؤثرة في سوق العمل والتي تلعب معطيات الماضي دورا مهما في تحديدها، وفي هذا الصدد فقد اعتمد المخطط الوطني لمكافحة البطالة على جملة من الفرضيات لتكميل أفاق التشغيل في الجزائر من بينها:

- زيادة الناتج الداخلي بمعدل سنوي4 %
- معدل السكان القادرين على العمل 4%
- الأخذ بعين الاعتبار لتكلفة إنشاء منصب العمل الدائم لمختلف القطاعات.

هذه العناصر الثلاثة مجتمعة والتي تعتبر الأساس تسمح بتقدير المناصب المالية الدائمة والتي يمكن أن تعرض في سوق العمل، وكذا الطلب المحتمل للسنوات المقبلة في سوق العمل من خلال تحديد السكان القادرين على العمل والذين لم يتحصلوا عليه بعد.

ومن بين أهم العوامل المؤثرة على مستقبل التشغيل في الجزائر استقرار الهيكل الاقتصادي، فقد تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي في الجزائر بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين من حيث المداخيل والشغل، وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة (إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار)، مما ساعد على تدهور قطاع الشغل وغياب ظروف المعيشة التي تراكمت خلال السنوات السابقة وساعدت على ظهور وتوسيع ظاهرة البطالة التي تتجلى أساسا في تدهور المداخيل وفقدانها أو غيابها[1] ،كما أن حسن التسيير الصارم للديون العمومية الداخلية والخارجية وكذا ترشيد النفقات العمومية من شأنه التمكين من إنعاش الاستثمار والتشغيل في آن واحد والتحرر من الشروط التي تمليها المؤسسات المالية الدولية.

وفي ضل المعطيات الراهنة يمكن القول إن الجزائر قد قطعت أشواط معتبرة في سبيل القضاء على الظاهرة وتسمح بالتفاؤل بمستقبل واعد سيسمح للجهاز الاقتصادي بامتصاص اليد العاملة الإضافية بعد تصنيفها

[1] -منصوري الزين، **مقال تحت عنوان تداعيات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر**، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2008 ص4

حسب درجات التأهيل واحتياجات سوق العمل، إلا أن التشغيل خاصة لدى الشباب وفق الآلية التعاقدية يعتبر حل مؤقت يجب النظر فيه لتلاقي نتائجه المستقبلية على مستقبل التشغيل في الجزائر[1].

في حالة التشغيل الكاملة ينتظر أن ينشئ الاقتصاد عدد من مناصب العمل لتخفيف نسبة البطالة إلى 10% وإذا كانت التوقعات المستقبلية للتشغيل والبطالة مرتبط بتطور السكان القادرين على العمل واللذين سيصل عددهم في آفاق 2025 إلى 15500000 يشغل منهم 300000 شخص سنويا والجدول أدناه يبين مناصب الشغل المنتظرة في الجزائر لآفاق 2025. [2]

جدول رقم (5–3): مناصب الشغل المنتظرة في الجزائر لآفاق 2025

السنة	2005	2010	2015	2020	2025
الذكور	48.3	50.7	51.1	50.4	49.6
الإناث	8.8	11.1	13.5	16.1	18.9
النسبة	%28.8	%30.9	%32.3	%33.25	%34.25

المصدر: بن ضيف الله كريمة، عباس كميلية، دراسة تحليلية قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–حالة الجزائر–1970–2012

نلاحظ في الجدول أعلاه الذي يتعلق بتوقعات مناصب الشغل حتى2025 إذ نجد أن نسبة الذكور تتزايد من سنة 2005 حتى مطلع سنة 2015 ثم تبدأ بالتناقص بداية من سنة 2020 وإذا نظرنا إلى نسبة الإناث فإننا نجد الأمر مختلف إذ إنها في تزايد عبر كل السنوات والأمر يبقى على حاله إذا نظرنا إلى نسبة الجنسين معا.

[1] –حمزة مريم، حجار لبنى، **تحليل وتقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001–2014** (مذكرة ماستر علوم تجارية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة)،2015، ص94

[2] –بن ضيف الله كريمة، عباس كميلية، **دراسة تحليلية قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–حالة الجزائر–1970 – 2012**، (مذكرة ماستر، علوم إقتصادية) البويرة ،2014، ص71

المبحث الثالث: البرامج المرافقة للتخفيف من هده البطالة

لقد سعت الجزائر على غرار باقي الدول في الآونة الأخيرة إلى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف إيجاد فرص تشغيل عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة وأخرى صغيرة ومتوسطة أي توفير فرص عمل عن طريق تحسين أداء القائمة منها وتنميتها وتطويرها وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعة لجأت الحكومة كآلية مستحدث إلى إنشاء أشكال مختلف من الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع مثل ANSEJ، ANGEM، CNAC، ANDI كتعويض عن APSI....، تتجسد أهم أولويتها في التشغيل ومكافحة البطالة.

المطلب الأول: عقود ما قبل التشغيل

أطلق هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-402 المؤرخ في 1998/12/20 تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية ADS، هذا البرنامج موجه لإدماج الشباب من حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية، ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج حاملي الشهادات في عالم الشغل من خلال الفرصة التي تمنحها لهم بحيث أن المستفيد من عقود ما قبل التشغيل يتمكن من اكتساب تجربة تساعده على الإدماج النهائي لدى المؤسسات العامة والخاصة وتتكفل الدولة بتسديد الأجور والأعباء الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين طيلة فترة العقد[1].

يهدف هذا البرنامج أساساً إلى الإدماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، وبالتالي فهو محاولة لإدماج ذوي الشهادات العليا في المجال المهني، حيث يعرف سوق العمل تدفق من ذوي الشهادات حوالي 120.000 متخرج جامعي سنويا من طلاب الجامعات والمعاهد الوطنية، في حين سياسة التشغيل بالمؤسسات العمومية تغيرت عما كانت عليه بسبب ثقل الأعباء فكان لابد من إيجاد حل لامتصاص البطالة ولو بشكل ظرفي فقط. [2]

[1] -زكرياء مسعودي، حميداتو صالح، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر** ،مرجع سبق ذكره ص 05

[2] -بن فرحات ساعد، عباس وداد، . **فعالية سياسة التشغيل في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص7

إن هذا البرنامج مسير بموجب المرسوم رقم 402/28 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 والمتضمن إدماج المهنيين الشباب ذوي شهادات التعليم العالي، وكذا الحاصلين على شهادة تقني أو تقني سامي من المعاهد الوطنية للتكوين، ويمنح امتيازات سواء لحامل الشهادة أ المستخدم.

حامل الشهادة:

- يستفيد من عقود ما قبل التشغيل لدى مستخدمي القطاعين العمومي والخاص لفترة مدتها 12 شهر، قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة مماثلة بالإدارات والمؤسسات العمومية، ولمدة 06 أشهر فقط بالمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
- يسمح له العقد باكتساب خبرة مهنية ويسهل إدماجه في عالم الشغل .

أما بالنسبة للمستخدم :

- يسمح له العقد بتوظيف جامعيين وتقنيين سامين وبالتالي الاستفادة من قدرات الإطارات بأقل الأعباء.
- عملية التوظيف هذه تمكّن من دعم فعالية المؤسسة .
- الدولة هي التي تتكفل بالرواتب الشهرية للمستفيدين من عقود ما قبل التشغيل .
- يستفيد المستخدم من مزايا جبائية وشبه جبائية منها تخفيضات تدريجية على الدفع.

الجزافي محددة كما يلي:

- 100%خلال السنة الأولى .
- 50%خلال السنة الثانية .
- 30%خلال السنة الثالثة.[1]

إجراءات التمويل وعلاقات العمل:

يمول من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وتخصص اعتمادات مالية لهذا الصندوق في إطار النشاطات المرتبطة بالبرنامج الوطني للتشغيل الأولي، ولقد تعزيز الجهاز بالعديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية لتسهيل عملية تطبيق هذا البرنامج تم تكليف وكالة التنمية الاجتماعية

[1] -الجريدة الرسمية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر199

ADS بتنفيذ البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل، وذلك في إطار اتفاقية تبرم بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية، أما على المستوى المحلي تعتمد وكالة التنمية الاجتماعية على مندوبيات تشغيل الشباب، فيما يخص تمويل عقود ما قبل التشغيل بصفتها إحدى التزامات الدولة.

تنجز وتدون إجراءات التمويل من قبل وكالة التنمية الاجتماعية ، وترسل إلى مندوبي تشغيل الشباب.

إن هذا العقد لا يمثل علاقة عمل حسب الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، فهو يمثل توقيع عقد بين المستفيد والمستخدم ومندوب تشغيل الشباب ويمثل عقد ما قبل التشغيل، فهو يقترح علاقة تعاقدية بين التكوين والإدماج ذات الطابع المؤقت، وبعد إبرام العقد فإن حامل الشهادة مجبر بالتقيد بالالتزامات التالية:

- المثابرة والمواظبة في متابعة الدروس النظرية أو التطبيقية التي قد ت قدم له عند ورود احتمال توظيفه.
- احترام النظام الداخلي للمؤسسة.
- الالتحاق بمنصب العمل الذي يعين فيه وفي حالة المخالفة قد يلغى العقد[1].

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة CNAC بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 06 جويلية 1994 وباشر عمله فعليا عام 1996[2]، وهو مخصص لتأمين الأشخاص المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية أو خارجة عن إدارة المؤسسة، والذي يعمل على إعادة إدماجهم في سوق العمل مرة أخرى وذلك عن طريق المنحة المقدمة لهم مع البحث الدائم للشغل والذي يتكفل به مركز البحث عن العمل والتابع للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وقد سمح هذا الجهاز بالاحتفاظ بـ1837 منصب عمل عام 2004[3].

---

[1] -آيت عيسى عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3) ،2010، ص302

[2] -فلة عاشور، موسى رحماني، **آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994حتى2005**، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر)، بسكرة،2005، ص131

[3] -بوكروشة عمار، ناصف محمد، **آليات دعم التشغيل في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص59

الإطار العام:

في إطار البرامج المختلفة المبادر بها من طرف السلطات العمومية والمكرسة لمحاربة البطالة والتهميش، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة، بالإضافة إلى مهامه الأصلية بعنوان التأمين عن البطالة.

ما هي شروط الالتحاق:

يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن يستوفي الشروط الآتية:

- أن يبلغ من العمر ما بين 30 و50 سنة،
- أن يكون من جنسية جزائرية،
- ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجور أو يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة،
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط[1].

يعتبر هذا الصندوق الأول على المستوى العربي، والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا وجاء الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تعبئة البطالين المترقيين عن طريق مستشارين منشطين يكمن دورهم في تعبئة البطال المرقى حول المسار الذي ينتظره وتقوية كفاءاته البشرية وقدراته الذهنية[2].

1 - www.salem2015.dz/index.php/fr/component/content/featured le 04/24/2016/ 15:23

2 -قطاف ليلى، **تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)**، (أبحاث المؤتمر الدولي، تحت عنوان: آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة فرحات عباس سطيف1)، الجزائر ،2013، ص16

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق أنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل والمساهمة في التقليل من حده البطالة، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية.فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعة بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبانية 35- 50 سنة والتي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعامل السن[1]، من جهتها فإن وضعية المستفيدين من إجراءات التأمين عن البطالة، تضاعفت مع مرور السنوات بحيث انتقلت الملفات المقبولة من 36108 ملف سنة 1996 إلى 188411 ملف عند نهاية 2003 ، وهذا الأمر يعكس مدى الإقبال على هذه الطريقة في إنشاء مناصب الشغل الجديدة للبطالين بالشكل الذي يجعل هذه الشريحة من البطالين تساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع ما يعرف بفلسفة الرجوع إلى النمو الذي انطلق فيها منذ الفترة 2000 -2003 مع تمديد هدف أولى بمعدل 7 % إلى 8 % بين سنة 2004-2007[2] .

تكمن مهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دفع تعويض البطالة الممول بنسبة 1.75 % من مجموع 34.5 %الممثلة لحصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال معا لتغطية مجمل المخاطر المحمية في ضل نضام الضمان الاجتماعي، لغاية شهر أوت 2005، استفاد من هذا التعويض:189185 بطالا من بينهم 174.767 بطالا مستفيدا لحقوقه التعويضية.

أكبر قسم من المسجلين في نظام التأمين عن البطالين مدرج ضمن الفترة الممتدة بين 1996 و1999 المتزامنة مع تنفيذ إجراءات التعديل الهيكلي، منذ ذلك الحين، بدأ تعداد البطالين المدمجين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعرف تراجعا محسوما مع تبوأ 4257 مسجلا سنة 2000، و298 ما بين شهري جانفي وأوت 2005 أما سنة 2012 ارتفعت عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حيث بلغت 74130 مشروع وقدرت مناصب الشغل بـ 144457 منصب بمبلغ التمويل قدر بـ 1992 مليار دج وهذا الارتفاع يرجع إلى التسهيلات التي وضعتها الدولة في يد الشباب من أجل الاستفادة من هذه المشاريع[3] والانخراط في التأمين على البطالة يتطلب توافر ثلاث شروط.

---

[1] -مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سبق ذكره، (2009)، ص295

[2] -قطاف ليلى، **تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية**، مرجع سابق ،2013، ص16

[3] -حمزة مريم ،حجار لبنى، **تحليل وتقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص80

- البحث عن العمل فعلا، بتسجيل العاطل نفسه كطالب شغل لدى ANEM.
- عدم رفض أيّ عمل أو تكوين تحويلي.
- أن يذكر اسمه ضمن قائمة العمال المسرحين المحددة في الجانب الاجتماعي لمخطط الإصلاح الداخلي للمؤسسة[1].

ويتم تمويل الصندوق من خلال اشتراك 4% من الأجر يشترك فيها مناصفة كل من رب العمل والمستخدَم ويمنح المستخدِم (رب العمل) مساهمة لتخويل المسرحين لأسباب اقتصادية الحق في الحصول على هذا النوع من المنح ب مقدار80% من أجر شهر عن كل سنة أقدمية.

ويشترط لحصول العامل على هذه المنحة:

- أن يكون منخرطا في الضمان الاجتماعي مدة 3 سنوات على الأقل.
- أن يكون عونا مثبتا في الهيئة المستخدمة قبل التسريح.
- أن يكون منخرطا وسدد اشتراكاته في النظام مدة 06 أشهر على الأقل قبل التسريح.

المهم في هذا النظام إبراز التأثير السلبي أو الإيجابي بدءا من الاشتراكات المقتطعة من الأجور التي كما أوضحنا في الفصل النظري تؤثر على عرض العمل سلبيا باعتبارها اقتطاع من القدرة الشرائية لكن في هذه الحالة بالذات وحتى بالرغم من كون العامل قد يستفيد من المنح وقد لا يستفيد، إلا أن الاقتطاع من الأجر في ظل ظروف التسريح الواسعة النطاق، فإن هذا الاقتطاع لم يؤثر سلبيا بل يدفع نوع من الثقة لدى العمال تجاه المستقبل، بحيث أن الفئة المتضررة من الاقتطاعات هي تلك الفئة التي لم تستطع لظروف معينة من استكمال الفترة الأدنى للاشتراك في الصندوق[2].

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ

هي هيئة ذات طابع خاص أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها، حيث تم إنشاؤها بموجب الأمر 14/96 المؤرخ في 24 جويلية 1996 وهذا الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب

[1] –عبد المجيد قدي، **المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص106

[2] -فلة عاشور،موسى رحماني، **آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره ،ص131

المبادرات للاستثمار في المؤسسة المصغرة، والذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعماره ما بين 19 و35 سنة، ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه، إلى جانب للاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، وباستثناء النشاطات التجارية فإن الجهاز يمول كل نشاطات الانتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى10 مليون دج، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على قرض بدون فوائد من الوكالة وقرض بفوائد منخفضة من البنك ومساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع[1]. ومن أجل إدخال مرونة أكبر وزيادة تحفيز للعاطلين للإقبال على عروض الوكالة، فإنه تم اتخاذ عدة إجراءات في شهر مارس 2011 من خلال اجتماع مجلس الوزراء، وهذه الاجراءات لا تختلف عن التدابير التي اتخذت للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سوى أن هذه الاجراءات خاصة بالفئة العمرية (19-35)[2].

هيكل التمويل ANSEJ : [3]

الجدول رقم (6-3): هيكل تمويل ANSEJ

تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	القروض غير المأجورة	القرض البنكي
المبلغ المالي للاستثمار الذي هو أقل أويساوي05 مليون دينار	01 %	%29	%70
المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي يفوق05 مليون دينار ويقل أويساوي10 مليون دينار	%02	%28	%70

Source : http://www.bdl.dz/arabe/ansej-arabe.

وتمول الوكالة المشاريع المقترحة لهذه الشريحة من الشباب، والممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، وذلك وفقا لثلاثة أشكال هي:

[1] -زكرياء مسعودي، حميداتو صالح، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر 2012**، مرجع سبق ذكره

[2] - مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سابق، ص289.

[3] -http://www.bdl.dz/arabe/ansej-arabe.le 04/05/2016 h15:51

التمويل الذاتي: في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار كله من الحالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء امتيازات استثنائية من الاعفاءات الجبائية وشبه الجبائية.

التمويل الثنائي: بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد ويكون الاستثمار والإنشاء بتمويل ثنائي كالتالي:

جدول رقم (7-3) التركيبة المالية للتمويل الثاني

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الاجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
المستوى الأول	أقل أو يساوي 2000000 دج	% 75	% 25
المستوى الثاني	يفوق 2000000 دج ولا يتجاوز 10000000 دج	% 80	% 20

المصدر: مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009. ص289.

التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة والتركيبة المالية للاستثمار الثلاثي ويكون حسب قيمة الاستثمار كما في الجدول التالي[1]:

[1] -مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، مرجع سابق، ص289ص290

جدول رقم (8-3): التركيبة المالية للتمويل الثلاثي

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الاجمالية	المساهمة الشخصية		القروض بدون فائدة	القرض البنكي	
		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستوى الأول	يفوق 2000000 دج ولا يتجاوز 10000000 دج	% 8	% 10	% 20	% 72	% 70
المستوى الثاني	أقل أو يساوي 2000000 دج	% 5		% 25	% 70	

المصدر: مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ، مرجع سابق، ص290.

حصيلة نشاط الوكالة [1]: لقد بلغت حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ما يلي:

- بلغ عدد المشاريع الممولة لسنتي 2009 و2010 على التوالي: 20.848 و22.641 مشروع.
- متوسط القروض غير المكافأة فقدر في 2009 بـ 634.215 دينار جزائري، مقابل 666.419 دينار سنة 2010.
- أما متوسط مناصب الشغل في المؤسسة المصغرة الممولة من طرف الوكالة قدر بثلاثة مناصب في كل من سنتي 2009 و2010.

أما فيما يخص الحصيلة الإجمالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ الانطلاق الفعلي خلال السداسي الثاني سنة 1997 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2011، تم إنشاء 298151 مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة بصيغها الثلاث لا سيما صيغة التمويل الثلاثي التي سمحت بخلق 923418 منصب شغل، وقد اتخذت الجزائر إجراءات جديدة تزيد من استقطاب الشباب البطال الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة نحو الوكالة، يتوقع أنها ستمكن إنشاء 50000 مؤسسة مصغرة سنويا من بينها، 35000 مؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و15000 في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[2].

[1]- راشدة عزيرو، م**ساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص5.

[2] -مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سابق، ص289ص290

الجدول رقم (9-3): يبن تطور المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2008-2013)

السنوات	الحصيلة الولائية لعدد المؤسسات المصغرة ansej	النسبة %
2008	128	4.79
2009	305	11.41
2010	296	11.07
2011	561	20.99
2012	680	25.44
2013	702	26.29
المجموع	2672	100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية تيارت

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-3): تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة (2008-2013)

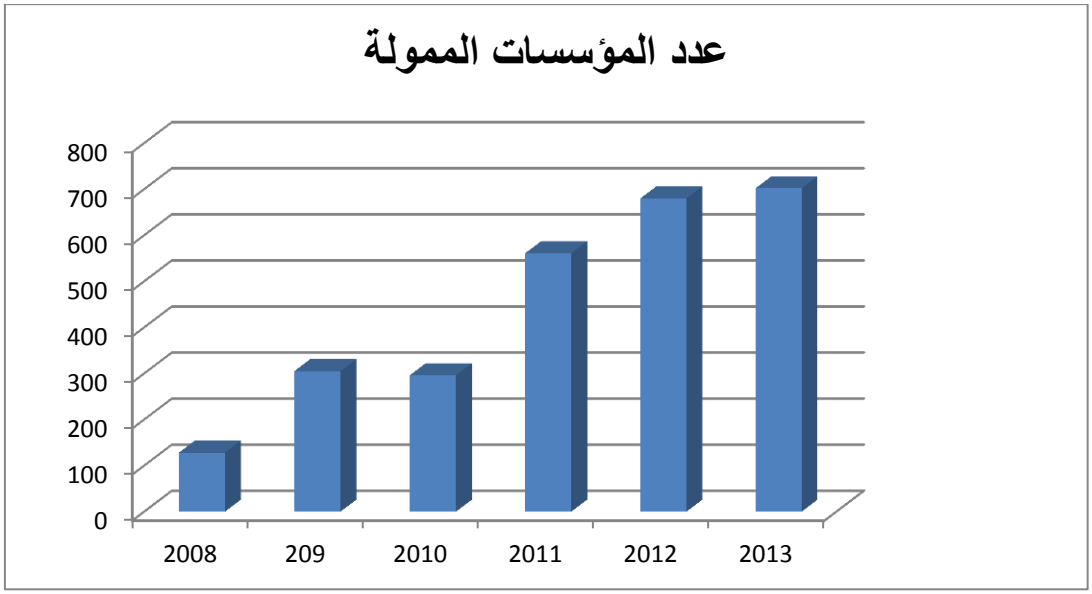

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة كان متزايدا حيث كانت في سنة 2008 ضعيفة، فقد قدرت بحوالي 128 مؤسسة، وهذا راجع إلى عدم وعي

المواطنين بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية، أما في سنة 2009 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر حيث وصلت عدد المؤسسات إلى 305، ثم بقيت في تزايد من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت سنة 2011 إلى 561 مؤسسة، ثم بدأت في تزايد مطرد إلى أو وصلت سنة 2013 إلى 702 مؤسسة، وسبب هذه الزيادة خاصة هي التعديلات التي تقوم بها الحكومة من اجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدلات الفائدة.

- **مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنيةANSEJ** :[1]

يتم إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة مطرف الوكالة ANSEJ عبر عدة مراحل نلخصها فيما يلي:

أولا: مرحلة الاستقبال والتوجيه

يتقدم الشاب لأول مرة إلى الوكالة الوطنية ANSEJ حاملا لفكرة مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة للاستفسار عن المراحل والامتيازات التي تمنحها الوكالة، حيث يستقبل من قبل المرافقين المتواجدين على مستوى الوكالة الذين يجيبون علة مختلف تساؤلات الشباب كما يطرحون على الشاب مجموعك من الأسئلة لتأكد من توفر شروط التأهيل لدى الشاب، مثلا:

1- ما هو سنه؟

2- هل هو مسجل لدى الوكالة المحلية للتشغيل؟

3- هل هو بطال؟

4- هل هو حامل لشهادة مهنية أو علمية معينة؟

إذا توفرت فيه الشروط القانونية يتم توجيهه لتحظير ملف التسجيل.

ثانيا مرحلة تحضير الملف: يقوم الشاب في هذه المرحلة بالتسجيل في الموقع الإلكتروني الخاص بالوكالة www.ansej.org.dz حيث يقوم بتحميل وملئ استمارة التسجيل التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بصاحب المشروع في حد ذاته.

[1] -الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تيارت، http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi اطلع عليه يوم 25/04/2016 على الساعة 58: 15

ثالثا :مرحلة إيداع الملف على مستوى الوكالة [1]

بعد تسجيل الشاب في موقع الوكالة يتم استدعاءه وتحديد تاريخ إيداع الملف الذي يحتوي على:

1-إستمارة التسجيل محملة من الموقع.

2-صورة شمسية.

3-نسخة بطاقة التعريف الأصلية .

بعدها يقوم المرافق بتحديد تاريخ مثول الشاب أمام اللجنة المحلية للانتقاء وتمويل المشاريع.

رابعا: مرحلة المثول أمام لجنة الانتقاء وتمويل المشاريع

تتكون اللجنة من مدير فرع الوكالة (رئيس) رفقة أمين اللجنة، وممثلي البنوك المتعاقدة مع الوكالة وهي:

-BNA البنك الوطني الجزائري – BEA البنك الخارجي الجزائري – CPA القرض الشعبي الجزائري – BDL بنك التنمية المحلية –BADR بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبعض هذه الهيئات المحلية المتمثلة في (الولاية، مديرية الشغل، السجل التجاري، غرفة التجارة والحرف الغرفة الفلاحية، مديرية الخدمات الفلاحية)، تقوم هذه اللجنة بدراسة المشروع واتخاذ أحد القرارات التالية:

- الرفض: يتم اتخاذ هذا القرار في حالة عدم استيفاء الملف لشروط التأهيل.
- تأجيل القبول.
- اعتماد أو قبول المشروع[2].

أهداف البرنامج :

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
- تلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن.
- أسلوب المرافقة الفردية الذي اتبعته مع كل شاب مبادر.
- المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي تمثلها في مجال الاستثمار[1].

[1] ا-لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق

[2] -الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق

الجدول رقم 01: مؤشرات النشاط الاقتصادي؛ التشغيل والبطالة لسنة 2014 الوحدة بالآلاف[2]

المؤشرات	الذكور		الإناث		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
إجمالي السكان الناشطين (القوى العاملة)	9.428	580,	2.288	19,5	11.716
إجمالي السكان المشتغلين (العاملين)	8.604	81,4	1.962	18,6	10.566
عدد البطالين	824	71,7	326	28,3	1.151
نسبة التشغيل	%60,5		%14,0		%37,5
نسبة البطالة	%8,8		%14,2		%9,8
نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين (15سنة فأكثر)	%66,3		%16,3		%41,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات في معطيات إحصائية رقم 671

قد بلغ إجمالي الأفراد الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل(BIT) 11.716 ألف شخص حيث ساهم العنصر النسوي بـ 19,5% من إجمالي الناشطين إي ما يعادل 2.288 ألف سيدة ناشطة اقتصاديا، حيث أن عدد العاطلات لم يتجاوز 326 ألف سيدة في حين أن حجم البطالة عند الذكور وصلت إلى 824 ألف عاطل أي ما يعادل 71,7% من إجمالي العاطلين المقدر حجمهم بـ 1151 ألف عاطل من الجنسين، أما بالنسبة لنسبة النشاط الاقتصادي لدى الأفراد البالغين 15سنة فما فوق فقد بلغت 41,5% إذ تصل إلى 66,3% لدى جنس الذكور و16,3% لدى الإناث، وهنا تشير نتائج الفترة الماضية إلى أن حجم النشطاء الاقتصاديين من فئة الذكور في تراجع مقارنة مع حجم الإناث .

[1] -قويدرأسماء وآخرون، **دورا البرامج الحكومية في مكافحة البطالة**، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تيارت 2015/2014، ص47

[2] -http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/163-algerian-business-performance-review/numero-7-business-2015 le 05/05/2016 h 01 :08

والشكل رقم (02) يبين مقدار مساهمة كل قطاع في استيعاب القوة العاملة للنصف الأول من سنة2014.

الشكل رقم (3-3): توزيع اليد العاملة حسب طبيعة القطاع خلال النصف الأول لسنة 2014

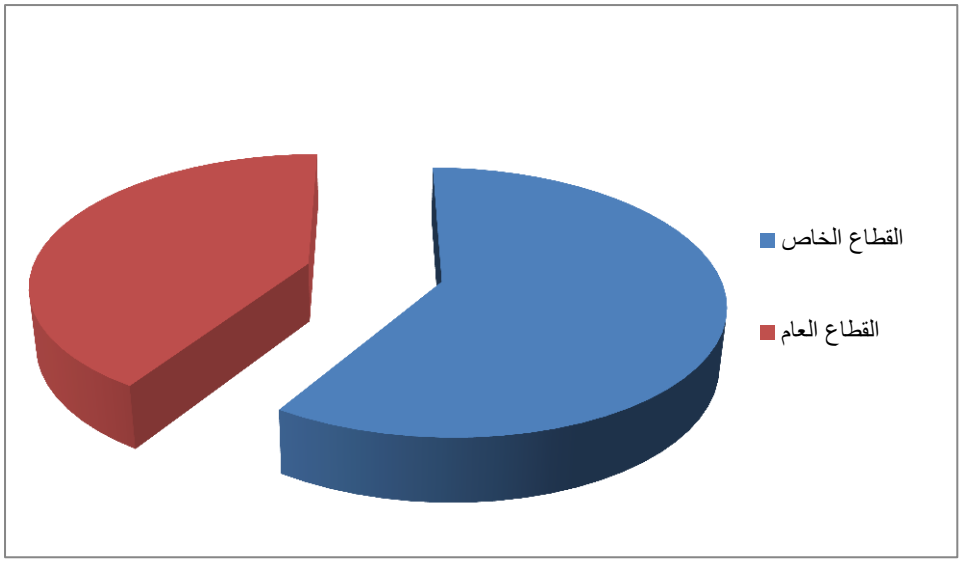

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الجدول أعلاه

يوضح الشكل أعلاه أن حجم مساهمة القطاع الخاص في استيعاب القوة الناشطة أكثر نوعا ما عن القطاع العام، حيث يوفر ما نسبته58,9% من إجمالي السكان الناشطين الذين هم في سن الشغل (15سنة فما فوق) أي أن عدد المناصب قدر بـ6228 منصب شغل، بينما النسبة المتبقية من القوة الناشطة والمقدر بـ41,1% تمارس نشاطها على مستوى القطاع العام.

خاتمة الفصل:

تمكنت الجزائر من خفض معدلات البطالة إلى الثلث ما كانت عليه قبل أكثر من عشرية من الزمن باتخاذها عدة تدابير وإجراءات كانت ترمي إلى حث الشباب للبحث عن مناصب عمل والحصول على فرصة عمل مؤقت تسمح لهم بولوج عالم الشغل وتتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية والتكوينية، كما تنوعت آليات الشغل التي تهدف لخلق مؤسسات خاصة من خلال مساعدة الشباب للحصول على تمويل مصرفي وتقديم الاستشارة لهم، لكن انتشار البيروقراطية في هذه الوكالات وتردد البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة شكل عائقا أمام تطور هذه المبادرات، كما يعاب على هذه الآليات أنها لا تقوم بأي دور توجيهي والإرشادي في التشغيل حيث تفتقد لوجود أقسام مخصصة لهذا الأمر، كما أن هذه التدابير لم ترقى لأن تكون سياسة فعالة لوضع حلول جذرية لظاهرة البطالة.

خاتمة عامة

خاتمة:

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، التي تعاني منها كل الدول آخذة حيزًا كبيرًا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، وقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات حول مشكلة البطالة خلال فترة الدراسة، وقد تمكنت الجزائر من خفض معدلات البطالة إلى ثلث ما كانت عليه قبل أكثر من عشرية من الزمن باتخاذها عدة تدابير وإجراءات كانت ترمي إلى حث الشباب للبحث عن مناصب عمل والحصول على فرص عمل مؤقت تسمح لهم بولوج عالم الشغل وتتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية والتكوينية بحيث اعتمدت الجزائر على إصلاحات اقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرت هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل والبطالة.

من خلال دراستنا لاحظنا بأن البرامج التنموية الثلاثة المطبقة في الجزائر، المتمثلة في برامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وكذا البرنامج الخماسي الأخير (2010-2014)، كانت كلها تسعى إلى الرفع من النمو الإقتصادي والتشغيل، وتبين أن الدولة لم تخصص مبالغ مهمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي إلا في حدود 1.2 مليار دولار وهذا مقارنة بالأغلفة المالية لباقي البرامج، لذا كان أثر سياسة الإنعاش على البطالة ضعيفة جداً، وقد اتضح نوعاً ما هذا الأثر من خلال برنامج دعم النمو للفترة 2001- 2004 لكنه لم يرق لتوقعات هذا البرنامج في مجال التشغيل، وهذا يُعزى لعدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المخصصة للبرنامج، والذي استهلك فقط ما قيمته 21 % من إجمالي اعتماداته المالية، وهذا ما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة سيما فيما يخص توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

وبالرغم من النتائج المحققة من برنامج الإنفاق العمومي للفترة (2001 – 2014) في مجال التشغيل، إلا أنها كانت متواضعة إذا ما قورنت بحجم الموارد والإعتمادات المالية المخصصة لذلك.

والهدف من هذه البحث المتواضع دراسة أثر برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر على البطالة

للإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاماً علينا من جهة تقديم الإطار العام لظاهرة البطالة ومحاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة هيكلها وخصائصها إضافة إلى معرفة أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على مستوى التشغيل والبطالة .

و فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث.

إختبار الفرضيات:

إن مناقشة فرضيات البحث تمخض عنها بروز النتائج التالية:

- بالنسبة للفرضية الاولى التي تقول انه يوجد اختلاف بين المدارس الاقتصادية في تفسير الاصلاح الاقتصادي وظاهرة البطالة تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية.

إضافة إلى هذا إن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في الدراسة وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.

- إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية، لكن نجد على إثر تلك الإصلاحات أثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصةً، حيث تفاقمت مشكلة البطالة ما يعني أن للإصلاحات الاقتصادية أثر على مستوى التشغيل والبطالة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- فيما يخص الفرضية الثالثة والمتعلقة بتعدد أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر ودورها في التخفيف من البطالة فإنها تؤكد صحة هذه الفرضية حيث أن الحكومة الجزائرية أعطت دعمها لتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة، حيث كان لبرامج الإنعاش الإقتصادي انعكاسها الإيجابي على مستوى التشغيل، وهذا من خلال ماتحقق من إنجازات ونتائج في ضل الاستقرار الإقتصادي وزيادة وتيرة الإستثمارات، وهذا بفضل

الوكلات المستحدثة لتدعيم الشغل، التي أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من البطالة من أجل بلوغ التوازن المعقول في خلق مناصب شغل ولإعطاء المزيد من الفعالية لمساهمة برامج التشغيل في التوظيف والعمالة. وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة .

نتائج البحث:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، في النقاط التالية:

- إن الإصلاحات الاقتصادية منذ 1980 وبصفة خاصة في العشرية 1990- 2000 ، قد أدت إلى إحداث التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى وتوفير الشروط الملائمة للإنعاش الاقتصادي
- ان اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ الاستقلال، قد تمحورت حول تلبية الطلبات الاجتماعية المتعددة والمتنوعة
- يتطلب نجاح برنامج الإصلاح ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي للمواطنين والعمل على تخفيق آثار الإصلاح على محدودي الدخل وكذا المزج بين السياسة المالية و النقدية والتجارية.
- تمكنت الجزائر من خفض معدلات البطالة إلى الثلث ما كانت عليه قبل أكثر من عشرية من الزمن.
- تنوعت آليات الشغل التي تهدف لخلق مؤسسات خاصة من خلال مساعدة الشباب للحصول على تمويل مصرفي وتقديم الاستشارة لهم.
- يعاب على هذه الآليات أنها لا تقوم بأي دور توجيهي والإرشادي في التشغيل حيث تفتقد لوجود أقسام مخصصة لهذا الأمر

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير والطويل وهي على النحو التالي:

- العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع والتقليل من تشوهات في سوق العمل ويكون ذلك باستخدام أدوات التسيير وتحديثها باستمرار.

- لضبط معدل البطالة بصورة دقيقة يقتضي الأمر إجراء تحقيق ميداني(مسح كل ثلاث أشهر) وإجراء تحقيق حول مصدر مجيء البطال) داخل لأول مرة أو للمرة الثانية لسوق العمل خروج إرادي أو إجباري من العمل (وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية.

- تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية،..)، باعتباره الأكثر استقطاباً للأيدي العاملة

- تطوير وتنشيط آليات وإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الشباب وتمكينه من الحصول على القروض بفوائد بسيطة وتفكيك البيروقراطية والتماطل الإداري إضافة إلى المتابعة الميدانية لأنشطة المؤسسات وتوجيهها.

- إن تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني تكون له آثار إيجابية على تحريك النمو الاقتصادي وبالتالي إنشاء مناصب شغل جديدة.

- ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل وحجم البطالة، ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حده البطالة.

- ضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة التضخم والبطالة، وذلك بتكميمها وبناء نماذج قياسية لها من أجل تحليلها والتنبؤ بقيمها.

افاق البحث :

حاولنا من خلال هذا البحث الاجابة عن بعض التساؤلات الا انه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، من بينها:

- اثر البرامج الحكومية على الفقر في الجزائر .
- دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم .

قائمـــــة

المصادر و المراجع

قائمة المصدر والمراجع :

باللغة العربية

1. الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 الإسكندرية مصر.
2. الحبيب المالكي، الاقتصاد والأزمة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء ، 1986.
3. رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1998.
4. رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1996
5. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2003.
6. مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2009.
7. ماري فرانس لبيرتو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، دار طلاس، دمشق ،1993.
8. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
9. مروان عطون، النظريات الاقتصادية ، دار البعث للنشر، الجزائر، 1989 .
10. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

أطروحات الدكتوراه ورسائل جامعية:

1. آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3) ،2010
2. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة تخرج ماجستير– جامعة الجزائر– 03– الجزائر 2011/2010 .
3. بن ضيف الله كريمة، عباس كميلية، دراسة تحليلية قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–حالة الجزائر–1970 –2012، (مذكرة ماستر، علوم إقتصادية) البويرة ،2014.

4. بن فرحات ساعد، عباس وداد، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي)، جامعة سطيف 1 ،2013

5. بطاهر علي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000

6. جوادي علي، بلمير بلحسن، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1970-2008، (مذكرة تخرج ماجيستر، علوم اقتصادية)،2011

7. دلال بن سمينة، صالح مفتاح، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر-) أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر)، بسكرة، س 2013

8. دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه –قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2006

9. حمزة مريم، حجار لبنى، تحليل وتقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014 (مذكرة ماستر علوم تجارية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة)،2015

10. حنافي بن عودة، الحوكمة والموازنة العامة للدولة، مذكرة تخرج ماستر، جامعة ابن خلدون- تيارت 2015/2014

11. حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة.

12. كريمة حبيب ،الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية واعادة الجدولة ، جامعة محمد خيضر بسكرة، بحث ماجستير ،2005-2006

13. مفتاح دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 194

14. مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى رسالة ماجستير- جامعة بسكرة الجزائر 1993

15. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية ، مذكرة ماجستير، 2009-2010

16. سيلام حمزة ،ولد بزيو فاتح ،فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي ،مذكرة تخرج ماستر ، جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة، الجزائر 2014/2013 .

17. عبد المجيد بولوذنين، تسيير أزمة مديونية الدولة النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1999.

18. فلة عاشور، موسى رحماني، آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994حتى2005، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر)، بسكرة، 2005

19. شعبان فراج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر(2000-2010)، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3)، سنة2015

20. شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001، رسالة ماجستير –جامعة الجزائر، 2005

21. شنيني سمير،التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، رسالة ماجستر-العلوم الإقتصادية- جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2006.

المقالات العلمية:

1. جيمس بوتون و بور يس بيرنشتين، التصحيح من اجل التنمية: صندوق النقد الدولي والفقراء، التمويل والتنمية،سبتمبر،1994

2. سوزان شادلر، إلى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، يونيو1 1996 واشنطن.

3. لفريكي عيدة، خلف نصيرة، دور القطاع الخاص في تخفيض البطالة، قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر 2013

4. مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر2000-2011، مجلة الباحث العدد 2012/10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة س 2012

5. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003

6. منصوري الزين، مقال تحت عنوان تداعيات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2008

7. منصوري الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر حالة الجزائر، محاضرة، (جامعة سعد دحلب البليدة).

8. عبد المجيد راشد ،سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي ،مجلة الركن لاخضر ،الكويت ،2008

الجرائد الرسمية:

الجريدة الرسمية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر

المؤتمرات والملتقيات:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة ، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في إقتصاد إسلامي ، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير بعنوان : الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل المركز الجامعي بغرداية/ الجزائر

2. بوكروشة عمار، ناصف محمد، آليات دعم التشغيل في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ ، فرع البويرة)، الجزائر ،2015

3. بن عيسى كمال الدين، أثر الإنفاق الام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر(2001-2014) (أبحاث المؤتمر الدولي، الجزائر)، 2013

4. هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، (ملتقى وطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر (الواقع والتحديات) جامعة الجزائر، 2013

5. زكرياء مسعودي ،حميداتو صالح ، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر ، (ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ،2013

6. سانجيف جوبتا، وآخرون، هل يحقق تسهيل أعداد الفقراء وتحقيق النمو التوقعات؟ التمويل والتنمية، يونيو2002.

7. سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، (أبحاث المؤتمر الدولي، الجزائر)، 2013

8. عاقلي فضيلة، البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية، عنوان المداخلة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير .

9. مولاي ولد أ ، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985-2004) ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، السنة الجامعية : 2005/2006

10. محسن. سخان و ما لكولم .دنايت، برامج التكيف الهيكلي التي يدعمها الصندوق، هل تعوق النمو؟، التمويل والتنمية، مارس 1986

11. مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، (أبحاث المؤتمر الدولي، جامعت سطيف 1)،2003

12. مصطفى العبد االله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999

13. مداخلة:(دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر)

14. نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة ،ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2011

15. قطاف ليلى، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)، (أبحاث المؤتمر الدولي، تحت عنوان: آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة فرحات عباس سطيف1)، الجزائر 2013

16. راشدة عزيرو، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011

الأنترنت (INTERNET):

1. الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

2. http://www.kantakji.com/economics/26/04/2016 اطلع عليه يوم على الساعة32: 00

3. www.salem2015.dz/index.php/fr/component/content/featured le 15:23 04/24/2016/

4. http://www.bdl.dz/arabe/ansej-arabe

5. إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية تيارت http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/163-algerian-business-performance-review/numero-7-business-2015 le 05/05/2016 h 01 :08

6. عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الجزء الثالثwww.faculty.mu.du.sa

7. بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية،كلية العلوم التجارية والحقوق ، جامعة مستغانم http://www.neevia.com

.

ملخص :

مرت الجزائر منذ الإستقلال بمراحل تجسدت في برامج ومخططات تنموية تتماشى والوضع السائد لكل مرحلة، فقد تبنت نظام الإقتصاد الموجه أملا منها على أن يحقق لها أهدافها في التنمية والرقي الإجتماعي والإقتصادي، حيث تم اعتماد أسلوب التخطيط كوسيلة للوصول إلى هذه الأهداف، لكن بعد الأزمة العالمية 1986 ساءت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر مما اضطر إلى تبني سلسلة من الإصلاحات في اطار اتفاقيات الصندوق والبنك الدوليين، الأمر الذي أسفر إلى تحسين أغلب المؤشرات الإقتصادية الكلية بحلول سنة 2000 ، إلا أن هذه الإصلاحات قد نجم عنها آثار اجتماعية حتمية نبدأها بمشكل البطالة الذي يمثل عصب الأزمة الاجتماعية في البلاد بنسبة 28% ، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع الأسعار نتيجة إلغاء الدعم، والمنافسة، بالإضافة إلى الحاجات المتراكمة للشغل والسكن، وصولا إلى تفشي ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع الجزائري ولأجل المحافظة عمى التوازنات الاقتصادية المحققة والقضاء على الآثار الاجتماعية، وضعت الجزائر برامج للإنعاش الاقتصادي(2001-2014)، وهي الكفيلة بمكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التوازن الجهوي، وهذا لتحقيق التنمية المستديمة .

الكلمات المفتاحية :

الاصلاحات . البطالة

Résumé

Algérie passé depuis l'indépendance par des étapes personnifié dans les programmes et projets de développement qui sont cohérentes et la situation qui prévaut de chaque étapes, Système d'économie orientée a été adoptée pour atteindre ses objectifs dans le développement économique et social et à la prospérité, là où ils ont été adopté la méthode de la planification comme un moyen d'atteindre ces objectifs, Mais après la crise mondiale en 1986 aggravé les conditions économiques et sociales en Algérie ce qui a été contraint d'adopter une série de réformes dans le cadre du Fonds des accords internationaux et la Banque mondiale ce qui conduit à plus d'améliorer les indicateurs économiques globaux de l'année 2000, cependant, ces réformes pourraient entraîner des conséquences sociales inévitables nous nous engageons sur le problème du chômage, ce qui représente l'épine dorsale de la crise sociale dans le pays de 28%, en plus de la détérioration du pouvoir d'achat du citoyen et Les prix plus élevés suite à l'élimination des subventions et la concurrence, en plus les besoins de l'emploi et de logement menant à la pauvreté généralisée dans la société algérienne Afin de maintenir les équilibres économiques obtenus et l'élimination des conséquences sociales, l'Algérie a mis le programme de relance économique (2001-2014), Il est de lutter contre la pauvreté et le chômage et pour atteindre l'équilibre régional, et que, pour atteindre le développement durable.

Mots clés:

- Réformes.

- Chômage